الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : علوم إقتصادية التخصص : تحليل اقتصادي واستشراف

العنوان :

آفاق التنمية الاقتصادية من خلال قطاع السياحة

دراسة حالة " ولاية مستغانم"

مقدمة من طرف الطالب : بن يوسف عبد الحميد

تحت إشراف الأستاذة : بوقروة مريم

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة	الصفة
كبداني سيد أحمد	أستاذ محاضر- أ-	جامعة مستغانم	رئيسا
بقروة مريم	أستاذة محاضرة - ب-	جامعة مستغانم	مقررا
هني أمينة	أستاذة محاضرة - ب-	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

الإهداء

إلى روح أمي الغالية وإلى الوالد وكل العائلة الكريمة

إلى مشاييخي وأساتذتي قدوتي في الحياة

إلى الأصدقاء والزملاء في رحلة طلب العلم

عبد الحميد بن يوسف

شكر وتقدير

احمد الله وأشكره على ماعلمني ووفقني لإتمام هذه العمل

كما أشكر الأستاذة بقروة مريم التي رافقتني بإشرافها وتصويباتها طيلة فترة إنجاز هذا العمل والشكر موصول لكل من ساهم و مد يد العون ولو بكلمة.



الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
I – 1	منحنيات النمو والتنمية	08
I – 2	بعض مقاييس التنمية الاقتصادية	14
II –1	أركان السياحة	33
II –2	مراحل التخطيط السياحي الرئيسة	38
III –1	مرافق الإيواء لموسم الإصطياف 2018	59
III –2	تطور عدد المصطافين في ولاية مستغانم	62
III –3	تطور عدد الأسرة المستغلة	63
III –4	عدد الوكالات السياحية الجديدة	64
III –5	أنواع المؤسسات الفندقية	65
III –6	تطور عدد المؤسسات الفندقية والغرف	66
III –7	تطور عدد السياح والليالي على مستوى الولاية	68
III –8	نسب عدد السياح على مستوى الولاية	69
III –9	وضعية المشاريع الاستثمارية الخاصة	71

تمهيد:

تعتبر التنمية الاقتصادية بأنها الانتقال من وضع اقتصادي إلى أخر أحسن وأفضل، بوضع خطط تنموية وتنويع مصادر الإيرادات وتطويرها واستغلال كل الموارد المتاحة من أجل تحسين الحالة الاجتماعية وتحقيق نمو اقتصادي دائم الارتفاع

والموارد التي لدى الجزائر تؤهلها لتحقيق تنمية اقتصادية على الأمد البعيد من خلال الموارد الطبيعة والموقع الجغرافي المميز وكذا اختلاف التضاريس وتوفرها على نسبة عالية من الفئة الشبانية تفوق 70 %والتي بدورها تعد ثروة وجب استثمارها.

وكل هذه الثروات والقدرات لايرى لها استغلال في ارض الواقع وهو مايفسره الاعتماد الشبه كلي على مداخيل المحروقات، وتجاهل القطاعات الأخرى التي تكتسي أهمية بالغة في دول كثيرة وبتكاليف أقل من المحروقات، ومن بين هذه القطاعات قطاع السياح الذي يعتبر شغل الاقتصاد العالمي الآن، والسياحة تتمثل في الأنشطة الاقتصادية والحضارية الخاصة بانتقال الأفراد إلى بلاد غير بلادهم، لأي غرض كان.

تملك الجزائر إمكانيات سياحية هامة على غرار دول مجاورة المغرب وتونس وهي دول لاتتوفر على كل مناظر الجزائر الطبيعة وليس لديها ذلك التنوع الذي تملكه الجزائر، وتتجلى لنا أن الطبيعة والمناخ والمؤهلات لا تجلب السياحة ما لم يرافقها تهيئة ومرافق وتخطيط مسبق يشمل رغبات السياح وأخذها بعين الاعتبار ومحاولة توفيرها، وتنويع الاقتصاد أصبح ضرورة في ظل الأزمات المتكررة التي تصيب قطاع المحروقات وبالتالي تضرر الدول النفطية الريعية التي من بينها الجزائر، ونظرا لأن السياحة قطاع ناجح في عديد الدول وإمكانيات الجزائر السياحية متعددة يتحتم علينا الأعتماد عليه وتطويره من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

تعد ولاية مستغانم بساحلها ومناخها الجميل وتقاليدها العريقة من أهم الولايات الجزائرية التي يمكن نجاح السياحة فيها إلا أن ذلك يحتاج إلى بذل مزيد من الجهود والدراسات التي تهدف إلى تنمية مركزها التنافسي في المجال السياحي.

إن الإمكانيات السياحة الجزائرية وأهمية السياحة في الوقت الراهن تجعلنا نتساءل، **ماهي آفاق التنمية في ظل الاعتماد على قطاع السياحة في الجزائر؟**

ولتبسيط هذه الإشكالية نطرح الأسئلة التالية :

- ما مفهوم وأهمية السياحة؟
- كيف تساهم السياحة في التنمية الاقتصادية؟
- ماهي تحديات قطاع السياحة في الجزائر؟

الفرضيات:

- السياحة من أكثر القطاعات توفيرا لمناصب الشغل؛
- السياحة سوق قابل للتوسع في مختلف القطاعات الأخرى؛
- توفر الجزائر على الموارد الطبيعة كالغاز والبترول سبب رئيسي في إهمال قطاع السياحة.

أهداف البحث:

- إبراز أهمية قطاع السياحة في التنمية؛
- إبراز المقومات السياحية للجزائر وضرورة استغلالها؛
- تقييم واقع السياحة في الجزائر بالمقارنة مع دول أخرى.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في طرح قطاع السياحة كقطاع بديل ومنوع للاقتصاد الجزائري والتخلص من الاقتصاد الريعي، باعتبار السياحة قطاع متجدد وحيوي يتطلب فقط الاهتمام واستغلال الإمكانيات السياحية بخطط اقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

- تعدد واختلاف الموروث السياحي للجزائر إلا أن السياحة في الجزائر لا تساهم في الاقتصاد الوطني بالشكل المطلوب؛
- أهمية الموضوع على الساحة الدولية ونجاح السياحة في دول عديدة؛
- محاولات الجزائر الآنية لتنويع الاقتصاد الوطني؛
- الميول الشخصي لدراسة الإشكالية المتكررة وهي فشل السياحة في الجزائر برغم الإمكانيات الكبيرة.

المنهج المتبع :

من أجل معالجة الموضوع استعملنا المنهج الاستقرائي الاستنباطي انطلاقا من جمع معلومات حول التنمية الاقتصادية والسياحة وإسقاطها بأسلوب إحصائي تحليلي

صعوبات البحث:

- نقص الإحصائيات الرسمية الخاصة بقطاع السياحة الجزائري وخاصة التي تخص ولاية مستغانم؛
- صعوبة التواصل مع مديرية السياحة الخاصة بالولاية؛
- ضيق الفترة الزمنية المخصصة للدراسة.

الدراسات السابقة : هناك عدة دراسات تناولت جانب من جوانب الموضوع منها:

- دراسة الباحثة شرفاوي عائشة تحت عنوان " السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية"، أطروحة دكتورة في علوم التسيير من جامعة الجزائر 3، 2014–2015، بحيث تطرقت الباحثة إلى التنمية السياحية و تطور السياسات السياحية في الجزائر وتحديات الانطلاق بصناعة السياحة في الجزائر؛

- دراسة الباحثان عبد الرزاق مولاي لخضر وخالد بورحلي تحت عنوان " متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 4، جوان 2016، تطرق الباحثان إلى متطلبات تنمية القطاع السياحي في الجزائر و دور السياحة في الاقتصاد العالمي والخصائص التنموية للقطاع السياحي في الجزائر وكذلك إلى مساهمة السياحة في الاقتصاد الجزائري والسياسات الحكومية المنتهجة للتطوير القطاع السياحي في الجزائر؛

- دراسة الباحث خالد كواش تحت عنوان "مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،العدد الأول، وتطرق الباحث إلى الموارد السياحية في الجزائر وتاريخ السياحة في الجزائر و مؤشرات السياحة في الجزائر.

تقسيمات البحث ومحتوياته:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

- الفصل الأول : ماهية التنمية الاقتصادية ، تضمن التعريف بالتنمية وعناصرها الأساسية

- الفصل الثاني: دور السياحة في التنمية الاقتصادية الوطنية، من خلال مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية.

- الفصل الثالث: (تطبيقي) " دور السياحة في لتنمية الاقتصادية لولاية مستغانم" بالاعتماد على ايرادات هذا القطاع الجبائية ومناصب الشغل التي يوفرها وتقديم اقتراحات من شأنها أن تساهم في التنمية السياحية والاقتصادية.

الفصل الأول : ماهية التنمية الإقتصادية

تمهيد:

يعتبر تفشي الفقر والتخلف في عديد البلدان من أهم الأسباب التي أدت إلى بروز علم جديد وأساسي من علوم الاقتصاد وهو اقتصاديات التنمية والذي بدوره يدرس ويبحث في الحلول التي تخرج البلدان الفقيرة و المتخلفة مما هي فيه، وذلك باستغلال أمثل لمواردها وتطويرها بمرور الزمن من خلال النظريات التي قام عليها هذا العلم، ومؤشراته وكذلك دعائمه بغية تحقيق تنمية اقتصادية ومستدامة.

إن التنمية الإقتصادية تبرز في زيادة تراكم رأس المال في الدولة أو المجتمع على مر الزمن ورفع الإنتاج بطرق جديدة وتغييرات في المجال الإجتماعي و الهيكلة،وهي تشمل النمو الإقتصادي.

وفي هذه الفصل سنقوم بتوضيح مفهوم التنمية الإقتصادية في مبحثين الأول يتحدث عن عموميات التنمية الإقتصادية ومقاييسها والثاني عن أبعاد ونظريات التنمية ودعائمها و توجيه التنمية .

المبحث الأول :عموميات حول التنمية الإقتصادية

تتمثل التنمية الإقتصادية في استغلال الموارد والإمكانات والطاقات البشرية والطبيعية أحسن استغلال لتحقيق تقدم ورفاه يخرج الدول من مشاكلها، ويتم هذا باستخدام وسائل متطورة ومتعددة، والتنمية الإقتصادية هي المحدد الأساسي في تصنيف الدول متخلفة أو متقدمة وذلك بمؤشرات التنمية الإقتصادية وبعض مؤشرات النمو والذي يتداخل مع التنمية في عدة نقاط سنراها في هذا المبحث والفرق بينهما .

المطلب الأول : مفهوم التنمية الإقتصادية

أولا: التنمية

كلمة تنمية لغة مأخوذة من "نمى" ينمي" نميا" ونماء بمعنى الزيادة، وأنميت الشيء، جعلته ناميا، والأشياء كلها على وجه الأرض نام وصامت، فالنامي مثل النبات والشجر ونحوه، والصامت كالحجر والجبل ونحوه.

ونمى الشيء إذا زاد وارتفع، وكل ارتفاع انتماء- يقال نميت النار تنمية- إذا رفعتها وأشعلت وقودها، والنماء الريع، ونمى الإنسان سمن، والنامية من الإبل السمينة .

ويلاحظ من خلال هذه المعاني أن التنمية تدور حول التقدم والزيادة والنماء، والعمل على إحداثه، الأمر الذي يمكن أن نقول : إن التنمية في اللغة عبارة عن: العمل على زيادة الشيء وتكثيره.[1]

[1] أحمد محمد إسماعيل برج، التنمية الإقتصادية والتطبيق العلمي لها، الطبعة الأولى،الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2015/2014، ص 26

وتعتبر التنمية في أي مجتمع من المجتمعات البشرية،أينما كان موقعه الجغرافي،عملية مركبة ومتعددة الجوانب،وهي تعني على المستوى الفردي تحسنا في مستويات المهارة،والكفاءة الإنتاجية،والحرية والإبداع،والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية.فبعض هذه العناصر والمقومات تعتبر من الناحية الواقعية مقولات سلوكية وقيمية يصعب تقييمها و تقنينها ،حيث تعتمد على العصر الذي يعيش فيه الإنسان،وعلى تركيبته الاجتماعية،ونظامه الاقتصادي والسياسي،والظروف المحيطة به،سواء الجغرافية التي لا يجد بدا من الخضوع لها والتعامل معها،أو الظروف التي يفرزها بنفسه،والتي قد تتقلب ضده في كثير من المواقف والأحيان،أو ظروف العصر الدولية التي تفرضها سياسات القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية،والتي كثيرا ما تتعارض وتوجهاته الوطنية والقومية والإنسانية،وبمعنى آخر فإن تحقيق أي جانب من جوانب التنمية إنما يرتبط ارتباطا وثيق الصلة بوضع المجتمع بأكمله،على المستويين الداخلي والخارجي،وفي إطار الجانبيين السياسي الاقتصادي.[1]

ثانيا: التنمية الإقتصادية

المفهوم السائد للتنمية هو التنمية الاقتصادية الاجتماعية،أي التنمية الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي. أما المفهوم الآخر للتنمية والذي بدأ يفرض نفسه والموازي للمفهوم السابق فهو التنمية الاقتصادية_البيئية،أي التنمية الاقتصادية ذات البعد البيئي والتي تستند إلى مفهوم المتجددة أو ما يسمى بالتنمية المستديمة التي تعني "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم، والتي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من الارتقاء في هذه الأنظمة الثلاث ". [2]

و ينقسم الفكر الاقتصادي في تعريفه للتنمية الى تيارين رئيسين:

أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي،ويستمد مفهومه من تجربة النمو الاقتصادي الغربي،ولا يميز غالبا بين النمو والتنمية،ويؤكد تعريف هذا التيار للتنمية على أنها "العملية الهادفة الى خلق طاقة تؤدي الى زيادة دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن" . [3]

أما التيار الآخر فيمثله اقتصاديو الدول النامية،ويؤكد تعريف هذا التيار للتنمية على انها عملية مجتمعية واعية تهدف الى احداث تحولات هيكلية اقتصادية _اجتماعية يتحقق بموجبها مستوى من الحياة الكريمة للأغلبية الساحقة من افراد المجتمع،وتنخفض في ظلها ظاهرة عدم المساواة وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض،ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرض المشاركة وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله،اي أنها العملية التي تسمح بانتقال الدولة من وضع التخلف إلى وضع التقدم . وقد تأثر هذا التيار بنتائج التجارب التنموية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي ولا سيما تجربة أمريكا الجنوبية

[1] صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 1999، ص 97.

[2] مالك حسين حوامدة، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، الطبعة الأولى،الأردن عمان،دار دجلة، 2017، ص 69

[3] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، التنمية الإقتصادية ومشكلاتها، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2015، ص 89

وبعض الدول الآسيوية، اذ استطاعت تلك الدول تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي بالتزامن مع خفض معدلات الفقر والتفاوت في الدخل،بينما عجز النمو الاقتصادي بمفهومه الغربي عن القضاء على مشكلة الفقر.[1]

إن التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق إستنباط أساليب انتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات افضل ،هذا فضلا من زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن. وعليه فإن**الدول المتقدمة إقتصاديا** هي تلك التي حققت الكثير في هذا الإتجاه ، بينما تلك التي حققت تقدما غير ملحوظ في هذا الطريق هي ما يطلق عليها **الدول المتخلفة اقتصاديا.**[2]

المطلب الثاني: الفرق بين النمو والتنمية الإقتصادية

النمو الإقتصادي ليس قرينا للتنمية، فهناك عدة اختلافات جوهرية بينهما والتي يمكن ايضاحها في ما يلي:

- النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة في الدخل القومي أو متوسط دخل الفرد وهو لايرتبط على الإطلاق بحدوث تغييرات هيكلية، اقتصادية واجتماعية، بينما التنمية هي عملية اقتصادية، اجتماعية، سياسية ثقافية وبيئية شاملة وهي تتضمن النمو الإقتصادي كأحد عناصرها ولا تنحصر فقط في النمو المادي، وتكون مقرونة بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية وغيرها.
- أحيانا يكون هناك نمو اقتصادي سريع إلا أن عملية التنمية الإقتصادية تشهد تباطؤا كبير أو لم تحدث بعد والأمر يكون راجع إلى:

✓ عدم مواكبة عملية التنمية وتكيفها مع التحولات التي تسبقها في العمليات الإقتصادية، والاجتماعية، التكنولوجية والمؤسساتية، والتي تساهم في فتح المجال للقدرات الإبداعية للأفراد وزيادة اكتسابهم لقدرات جديدة.

✓ انعدام التوازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع وذلك من خلال حدوث بعض الإختلالات، مثل تزايد الخلل في التكوين القطاعي للدخل القومي مثل زيادة قطاع الخدمات على قطاع السلع، وكذلك التوزيع الإقليمي لإنتاج السلع والخدمات وكذلك توزيع المداخيل والثروات بين فئات المجتمع وغيرها.

✓ انخفاض المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات الاقتصاديّة، الاجتماعية والسياسية وعدم احترام الحريات والحقوق المدنية للإفراد.

✓ عندما يكون النمو الإقتصادي يعتمد بشكل كلي على الاعتماد على الخارج مصحوبا بزيادة التبعية الإقتصادية والتكنولوجية والعسكرية وغيرها، في حين أن عملية التنمية تتطلب التحرر من قيود التبعية وزيادة الاعتماد على الذات.

[1] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 89

[2] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001، ص 20

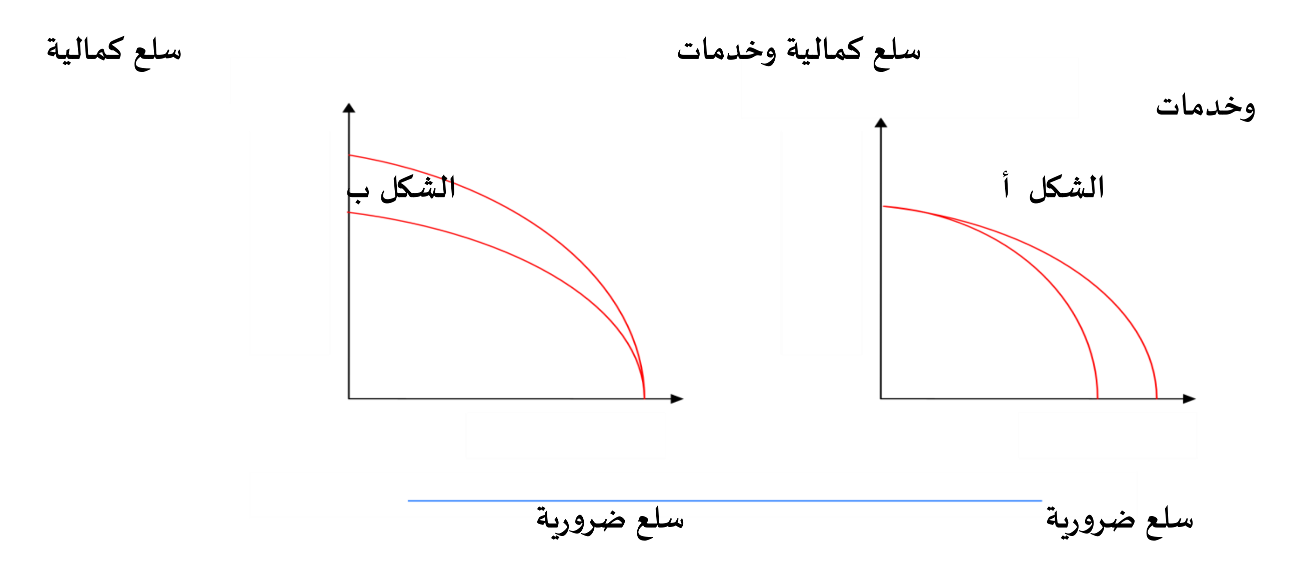
✓ إن النمو الاقتصادي يحدث في الدول حتى لو كانت هذه الدول محتلة، أما بالنسبة للتنمية فلا يمكن لها أن تحدث في هذه الحالة لأن الاستعمار غالبا ما يكون الغرض منه استنزاف الموارد الاقتصادية التي تتوفر عليها الدولة المحتلة وسياسته تكون مبنية على أساس الاستغلال وتدمير البنى التحتية وغيرها.

وهذا ما توضحه بعض الدراسات الاقتصادية مثل دراسة نمو بلا تنمية للاقتصادي Robert Clower عند دراسته لاقتصاد ليبريا والذي يتميز بارتفاع سريع في إنتاج السلع الأولية إلا أن التغيرات الهيكلية الإقتصادية، الاجتماعية والثقافية وغيرها غير موجودة مع النمو الاقتصادي والعكس صحيح، فمن الصعوبة كما أوضح Robert أن تكون هناك عملية التنمية الإقتصادية بلا نمو اقتصادي، وعموما فالتنمية الاقتصادية لها جملة من الخصائص التي تميزها عن بعض باقي النمو الاقتصادي، ومن أهم هذه الخصائص يوجد :

- ❖ التنمية عملية مستمرة ومتصاعدة وفقا لتزايد احتياجات أفراد المجتمع.
- ❖ التنمية عملية يكون مخطط لها ومحددة للغايات ولأهداف ليست عشوائية.
- ❖ التنمية عملية مجتمعية فهي موجهة لجميع فئات المجتمع.
- ❖ التنمية تكون مصحوبة بإحداث تغيرا ت هيكلية سواء اقتصادية أو اجتماعية مع بناء قاعدة ذاتية محلية دون الاعتماد على الخارج.[1]

الشكل رقم (I - 1): منحنيات النمو والتنمية

نمو اقتصادي دون حدوث تنمية **نمو اقتصادي مع حدوث تنمية**



المصدر: بلقربوز مصطفى، دور الموارد الطبيعية في التنمية الإقتصادية مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، وهران، جامعة وهران، 2013/ 2014، ص 5

[1] بلهادف رحمة، النفط العربي وإستراتيجيات استغلاله، في إطار ضوابط التنمية المستديمة، أطروحة دكتورة، مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2016/2015،ص 38

المطلب الثالث : عناصر التنمية الاقتصادية

تشترك التنمية الاقتصادية في بعض عناصرها مع النمو الاقتصادية ولها عناصر خاصة بها، أما العناصر التي تشترك فيه النمو الاقتصادي ثلاثة وهي:[1]

1. زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل .
2. أن تكون الزيادة حقيقة وليست نقدية (الزيادة في دخل الفرد اكبر من معدل التضخم).
3. أن تكون الزيادة على المدى الطويــــل. (تكون الزيادة مستمرة لا تزول بزوال أسبابها).

وهناك عناصر أخرى تنفرد بها عملية التنمية الإقتصادية وتتمثل في:

أ- **إحداث تغيرات في كل من الهياكل والبنيان الاقتصادي للدولة:** حيث لازالت العديد من الدول النامية تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية وخاصة الزراعية، وتصدرها بحالتها أو بعد إجراء تعديلات بسيطة عليها، ولا تولي الإنتاج الصناعي أهمية تذكر .لذلك تهدف التنمية الإقتصادية إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية وتحويل هيكل النشاط الإقتصادي لصالح المنتجات الصناعية، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة والعمل على اكتشاف موارد انتاجية جديدة وادخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين مهارات السكان.

ب- **إعادة توزيع الدخل** : تهدف التنمية الاقتصادية الى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وتحسين الوضع المعيشي للأغلبية الساحقة من السكان، والقضاء على البطالة والفقر والجهل والمرض في المجتمع. فالكثير من الدول تحقق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي يترتب عليها تحقيق زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، إلا أن معظم تلك الزيادة تستأثر بها الطبقة الغنية، ولذا يصبح من أولويات التنمية الإقتصادية العمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء

ج- **الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة** : حيث تهتم التنمية الاقتصادية بتحسين نوعية السلع والخدمات المنتجة وتعطي أولويات أكبر للأساسيات التي تحتاجها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن الاقتصادية فضلا عن الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وخدمات اجتماعية، وهذا كله يتطلب ضرورة التدخل المباشر او غير المباشر من قبل السلطات الحكومية المركزية والمحلية من أجل الرقابة على نوعية الإنتاج وتسعير المنتجات والخدمات الأساسية ومن أجل تحديد شكل وكم الدعم المقدم الى تلك الجهات .[2]

المطلب الرابع : مقاييس التنمية الاقتصادية

توجد عدة طرق ومعايير لقياس التنمية الإقتصادية نذكر منها:

أولا : حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي :

[1] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مرجع سبق ذكره ص 90

[2] مرجع نفسه ، ص 90

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أكثر استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الإقتصادي في معظم دول العالم. هذا بالرغم من وجود العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية عند حساب الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه المشاكل أن إحصاءات السكان والدخول في هذه الدول غالبا غير كاملة وغير دقيقة، وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المختلفة أمر مشكوك في صحته نظرا لاختلاف الأسس والطرق المستخدمة في حسابه . ومن أهم الطرق المستخدمة في حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي هي الطريقة التقليدية:

وفيها يتم قسمة **إجمالي الدخل القومي أو المحلي/ عدد السكان** .[1]

ثانيا : الناتج القومي الإجماليGDP:

أعتبر في البداية أن التنمية تعني الزيادة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية بعيد، وهذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار (بمعنى يكون الناتج القومي الإجمالي بالسعر الثابت) بحيث أن هذا المقياس لا يأخذ نمو السكان بعين الاعتبار، ولا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع جراء التلوث أو التحضير أو التصنيع، ولا يعكس توزيع الدخل بين الفئات السكانية.[2]

ثالثا: معايير إجتماعية :

هناك العديد من المعايير الاجتماعية لقياس التنمية الإقتصادية ودرجة التقدم والنمو الاقتصادي وسوف نتناول فيما يلي أهم المؤشرات الاجتماعية:

1- المعايير الصحية:هناك عدة معايير تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي ومنها:

أ- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة، معدل الوفيات من الأطفال الرضع، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية وكل هذه من صفات التخلف.

ب- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى تعبر عن مدى جودة الخدمات الصحية المقدمة للأفراد من أهمها : عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا.

ج- معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة التقدم الإقتصادي والعكس صحيح.[3]

[1]احمد رمضان نعمة الله وآخرون، مرجع سابق ص 100

[2] القريشي مدحت، التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات). الطبعة الأولى، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007، ص 23

[3]أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 106

2- المعايير التعليمية : يؤدي التعليم إلى المعرفة وإلى اكتساب مهارات جديدة، وهذه الأمور تؤدي إلى زيادة الإنتاجية من ناحية وإلى ترشيد الإنفاق من ناحية أخرى، بمعنى أن التعليم يؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الاستثمار والادخار.

ومن بين هذه المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي:

أ- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.

ب- نسبة المسجلين في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي من أفراد المجتمع.

ج- نسبة المنفق على التعليم لجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

3- معايير التغذية : تعاني الدول النامية من عدم قدرتها على تدبير الغذاء الأساسي لسكانها، فعلى الرغم من أن الإنتاج العالمي للغذاء قد ازداد، إلا أن معظم الزيادة مصدرها دول شمال أمريكا وأوروبا، أما الوضع في الدول النامية فإن زيادة إنتاج الغذاء فيها لم يلاحق الزيادة في عدد سكانها، وترتب على ذلك زيادة اعتماد الدول النامية على الإنتاج من دول شمال أمريكا وأوروبا، ولعلاج هذا الموضوع يتطلب الأمر زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي وتطويره وتقديم المنح والمعونات للمشروعات الزراعية التي سيترتب إقامتها زيادة إنتاج الغذاء.

4- دليل التنمية البشرية : وهو مقياس حديث نسبيا توصل إليه برنامج الأمم المتحدة في عام 1990 ويعد دليل التنمية البشرية من المعايير المركبة، حيث يتكون من ثلاثة معايير جزئية أو فرعية وهي:

أ- معيار العمر المتوقع عند الميلاد (مؤشر صحي) .

ب- معيار التحصيل التعليمي (مؤشر تعليمي) ويتكون بدوره من معيارين جزئيين هما : معرفة القراء والكتابة بوزن نسبي (3/2) ومتوسط عدد سنوات الدراسة بوزن نسبي (3/1).

ج- معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (مؤشر اقتصادي) .[1]

خطوات حساب معيار دليل التنمية البشرية:

1- تم تحديد القيمة الدنيا والقيم القصوى لهذه الأدلة من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة .

[1] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 108

الجدول (I- 1):قيم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

الدليل	القيمة الدنيا	القيمة القصوى
العمر المتوقع عند الميلاد	25	85
معيار التحصيل العلمي	0	100
الدخل الفردي الحقيقي	100	40000

المصدر: أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مرجع سبق ذكره ص108

2- وتم تحديد حساب الأدلة الجزئية الثلاثة في الدولة المراد حساب دليل التنمية البشرية بها حسب القوانين التالية :

أ- دليل العمر المتوقع عند الميلاد (ق) =

متوسط العمر المتوقع في الدولة –الحد الأدنى للعمر المتوقع في العالم
____
الحد الأقصى للعمر المتوقع في العالم – الحد الأدنى للعمر المتوقع في العالم

= متوسط العمر المتوقعة في الدولة– 25
____
85 -25

ب- دليل التحصيل العلمي ويتكون من جزئيين :

- دليل معرفة القراءة والكتابة=

معرفة القراءة والكتابة في الدولة – الحد الأدنى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم
____
الحد الأقصى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم – الحد الأدنى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم

= معرفة القراءة والكتابة في العالم في العالم – 0[1]
____
100 – 0

[1] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 108

ويعطي لهذا الدليل وزن نسبي = (3/2).

- دليل متوسط عدد سنوات الدراسة =

$$\frac{\text{عدد السنوات الدراسة بالدولة} - \text{الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة في العالم}}{\text{الحد الأقصى لعدد سنوات الدراسي في العالم} - \text{الحد الأدنى لعدد سنوات للدراسة في العالم}}$$

$$= \frac{\text{عدد سنوات الدراسة بالدولة} - 0}{100 - 0}$$

ويعطي لهذا الدليل وزن نسبي = (3/1)

إذن دليل التحصيل العلمي (ع)=

$$\frac{(\text{دليل معرفة القراءة والكتابة } X2) - (\text{دليل متوسط عدد سنوات الدراسة } X1)}{3}$$

ج- دليل متوسط الدخل الحقيقي (ل)=

$$\frac{\text{لوغاريتم متوسط الدخل الحقيقي في الدولة} - \text{لوغاريتم الحد الأدنى لمتوسط الدخل في العالم}}{\text{لوغاريتم الحد الأقصى لمتوسط الدخل في العالم} - \text{لوغاريتم الحد الأدنى لمتوسط الدخل في العالم}}$$

$$= \frac{\text{لوغاريتم متوسط الدخل الحقيقي في الدولة} - \text{لوغاريتم } 100}{\text{لوغاريتم } 40000 - \text{لوغاريتم } 100}$$

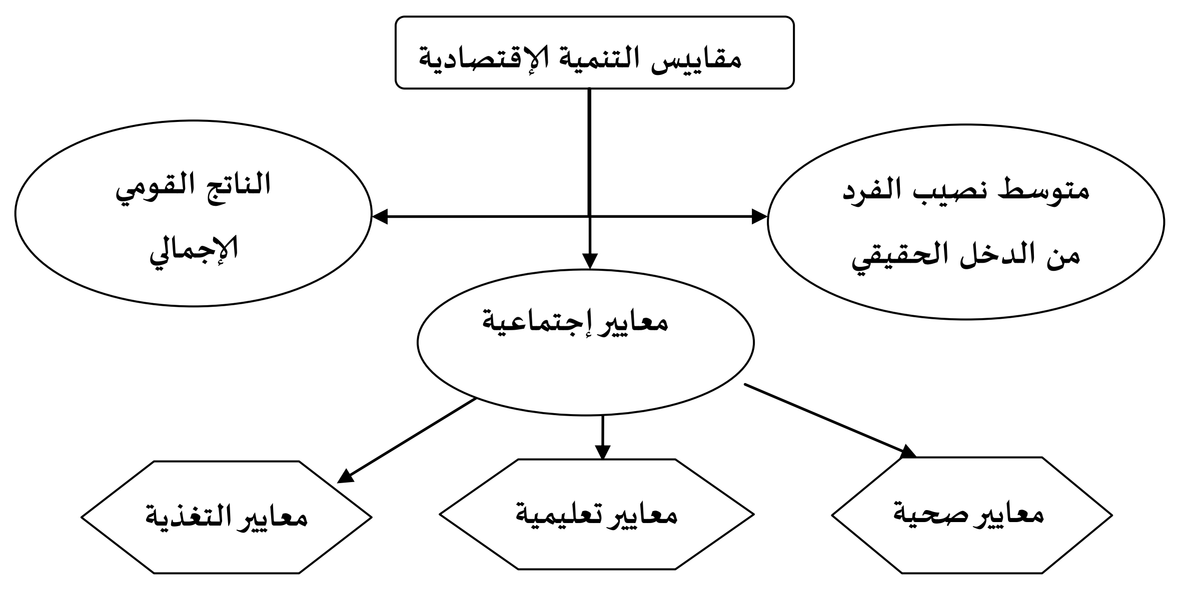
يتم حساب دليل التنمية البشرية في الدولة كمتوسط حسابي بسيط للأدلة الفرعية الثلاثة السابقة.

$$\text{دليل التنمية البشرية في الدولة (ت)} = \frac{\text{ق} + \text{ع ل}}{3}$$

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما أقترب هذا الدليل من الواحد يعكس أن الدولة أكثر تقدما في مجال التنمية البشرية والعكس الصحيح.[1]

[1] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 109

الشكل رقم (I - 2): بعض مقاييس التنمية الإقتصادية



المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعطيات السابقة

المبحث الثاني : أبعاد التنمية الإقتصادية نظرياتها ودعائمها

للتنمية الإقتصادية عدة أهداف وأبعاد تصبو إليها منها ما هو مادي وإنساني وغيرهما، أي أنها شاملة ولا تعمل في مجال واحد، وللتنمية نظريات ومراحل يراها الاقتصاديون طرق للتنمية كل بحسب نظرته وعلى مابنى عليه نظريته وهو ما سنراه في هذا المبحث بالتفصيل إضافة إلى دعائم التنمية ومسارها.

المطلب الأول : أبعاد التنمية الإقتصادية

للتنمية الإقتصادية أبعاد متعددة وتشمل هذه الأبعاد :

- البعد المادي للتنمية ويتضمن التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع
- البعد الاجتماعي الإنساني، للتنمية ويتضمن القضاء على الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان والتوزيع الأكثر عدالة للدخل.
- البعد السياسي، ويتضمن مفاهيم التحرر من التبعية والاستقلال الإقتصادي
- البعد الدولي للتنمية، ويتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الإقليمي.
- البعد الجديد للتنمية، والذي ينظر إلى التنمية الإقتصادية باعتبارها مشروعا للنهضة الحضارية وسنذكر أدناه شروحا لكل من هذه الأبعاد .[1]

[1] بلقربوز مصطفى، مرجع سبق ذكره ص 11

1- البعد المادي للتنمية الإقتصادية :

يسند هذا البعد على أن التنمية هي حقيقة التخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في الدول المتقدمة، إن المفهوم المادي للتنمية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال، الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، إي التحول من الصناعات اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى هذا النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية وهذا ما يعرف بجوهر التنمية، فالدول النامية تحتاج إلى عدة عمليات من أجل تحقيق التنمية وهذه العمليات تتمثل في :

- تحقيق التراكم الرأسمالي .
- تطوير التقسيم الإجتماعي للعمل.
- سيادة الإنتاج السلعي.
- عملية تكوين الأسواق.

وارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا، لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاج، ولهذا فإن التنمية هي المفهوم الواسع والشامل لعملية التصنيع.

2- البعد السياسي للتنمية الاقتصادية :

من خلال التقدم الذي عرفته بعض الدول في مجال التنمية، حلت معركة التنمية معركة الاستقلال، أي أن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الإقتصادي، ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة، فإذا كان الواقع قد فرض على الدول النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس مال والتكنولوجيا، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لاتقود إلى السيطرة على اقتصاديات الدول النامية.

3- البعد الحضاري للتنمية الإقتصادية :

أشرنا أن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويقضي إلى مولد حضارة جديدة، ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد التغيير الهيكلي في جميع القطاعات، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.[1]

[1] بلقربوز مصطفى، مرجع سبق ذكره ، ص 14

4- البعد الدولي للتنمية الاقتصادية :

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادات إلى تبنى التعاون على المستوى الدولي، وظهور هيئات دولية منها: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الفاو(FAO)، المنظمة العالمية للتجارة(OMC)، وتتمثل أهداف هذه المنظمات في:

أ- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

والتي يسميها (رين ديمونت) التنمية على رجلين، أي الإهتمام بالصناعة والزراعة معا في البلدان النامية، وهي أحسن سياسية تنموية بل لايمكن تحقيقها إلا بعد توفير إطار عام للتنمية الاقتصادية وتحقيق تقدم

ملحوظ في مجال التصنيع .

ب- منظمة الأغذية والزراعة FAO:

المشكلة الأساسية اليوم هي مشكلة رفع إنتاج المواد الغذائية وتوزيعها بطريقة عادلة على الصعيد الوطني والدولي، ولكي تواجه البلدان النامية حاجياتها من المواد الغذائية، تلك الحاجة التي ستزداد نتيجة لزيادة عدد السكان، لابد من مضاعفة هذه البلدان لإنتاجها من هذه المواد، وكذلك يمكن استخدام الأنهار والبحيرات لزيادة الثروة السمكية التي تساعد على الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية. وفي هذا الإطار تحتاج الدول النامية إلى استثمارات كبيرة وتمويل من طرف بنوك التنمية الزراعية والمؤسسات الدولية كما أنه لابد من أن تستفيد في المستقبل من عملية استغلال البحار وما يستخلص منها من مواد غذائية (السمك)، ومن بين المهام الأساسية لهذه المنظمة هي العمل على المساعدة بالمواد الغذائية، حينما ظهر أن بعض البلدان تنتج أكثر مما تحتاج إليه من المواد الغذائية في الوقت الذي فيه بعض الدول تعاني من المجاعة، وهذه المنظمات هي عبارة عن وكالة دولية تقوم بتقديم مساعدات للدول النامية فيما يخص المواد الغذائية التي قدمها الحكومات الأعضاء في الأمم المتحدة وفي منظمة الأغذية والزراعة، كما تستهدف إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

ج- المنظمة العالمية للتجارة (OMC) :

تعمل هذه المنظمة على تسهيل المعاملات التجارية بين الدول من أجل رفع مستوى المعيشة وضمان التشغيل الكامل وضمان حجم كبير من الدخل القومي وتوسيع نطاق الإنتاج وتبادل البضائع، تنص الاتفاقية العامة على أن تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية تعتبر أهم وسيلة لتحقيق هذه الأهداف .[1]

[1] لعويسات جمال الدين، العلاقات الإقتصادية الدولية والتنمية، الطبعة الأولى، الجزائر، دار هومة، 2000،ص67

المطلب الثاني : نظريات التنمية الإقتصادية

1- نظرية الدفعة القوية :

إن من المسائل الأكثر أهمية والتي يجب على متخذي القرارات أن يتخذوا قرارا بشأنها ما إذ كان محاولة الإنماء تتمثل في بذل دفعة قوية أو في التركيز على دفع معدلات النمو إلى أعلى قطاعات رئيسية منتقاة – أي إتباع ما يسمى الأسلوب الانتقائي. فيرى الكثير من الاقتصاديين أن عملية التنمية الناجحة تتطلب برنامجا استثماريا يغطي نطاقا واسعا ويشمل العديد من مجالات وفروع الإنتاج . ومن أبرز هؤلاء "روزنشتين- رودان ويستند محبذو الأسلوب الشامل أي أسلوب الدفعة القوية أو النمو المتوازن – في تأييد موقفهم على التداخلات المفيدة والمربحة التي توجد فيما بين مختلف الأنشطة الإستثمارية . فيترتب على عدم قابلية المستخدمات الإنتاجية للتجزئة ظهور ظروف إنتاجية لاتبقي تكلفة الوحدة من الإنتاج ثابتة في ظلها عند كل المستويات الإنتاجية بل تنخفض كثيرا من التوسع في الإنتاج حتى يصبح حجم الإنتاج كبيرا . وتسلك منحنيات التكاليف في الصناعات التي يتكون منها رأس المال الاجتماعي هذا المسلك، كذلك تتشابه معها في ذلك منحنيات التكاليف في العديد من الصناعات التحويلية.

تتأسس نظرية الدفعة القوية على أمرين وهما:

أ- ضرورة أن يكون الطلب على العديد من المنتجات كبيرا لدرجة يمكن معها تحقيق أدنى تكاليف ممكنة للإنتاج وذلك لجني وفورات كبيرة الحجم في العديد من المجالات الإنتاجية.

ب- زيادة الطلب على أي سلعة بعينها من الضروري أن ترفع مستويات الدخول بمعدل كبير في ربوع الاقتصاد القومي كله، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا في ظل برنامج شامل ضخم للاستثمار.[1]

أهم الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية :

- أن هذا الأسلوب أسس على افتراضات على جانب العرض غير موجودة في الدول النامية
- ندرة وانعدام الإطارات الإقتصادية والإدارية والهندسية في الدول النامية وهو ما تحتاجه نظرية الدفعة القوية.
- التركيز على الصناعة بدل الزراعة وهي السائدة في الدول النامية.
- عملية الدفعة القوية تتطلب أموال ضخمة وهي التي لا تتوفر لدى الدول النامية

ومن هذه الإنتقادات وغيرها يرى الاقتصاديون أن هذه النظرية لا تحقق نجاحا في الدولة النامية. .[2]

[1] محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره. ص 163-166

[2] القريشي مدحت، مرجع سبق ذكره ص 91

2– نظرية مراحل النمو:

توجد طبقا لروستو مراحل خمس للنمو الاقتصادي هي : المجتمع التقليدي، مرحلة التمهيد للإنطلاق، ومرحلة الانطلاق، ومرحلة الاندفاع نحو النضوج، وعصر الاستهلاك والتوفير ، وسوف نشير إلى هذه المراحل بإختصار شديد.

بالنسبة للمرحلة الأولى- **المجتمع التقليدي**- فالهيكل الاجتماعي متسلسلة مراتبه ونظام القيم مكيف نحو الحتمية في الأجل الطويل . غير أن جوهر المجتمع التقليدي في رأيه يتمثل في أنه يسوده حد أقصى منخفض جدا- نسبيا- للإنتاج المتاح للفرد وهو الأمر الذي يرجع للطبيعة المتخلفة للتكنولوجيا السائدة.

والمرحلة الثانية للنمو- **أي مرحلة التمهيد نحو للانطلاق**- تستحدث خلالها تغيرات هامة في المجالات غير الإقتصادية فضلا عن التغييرات الأساسية في المجالات الإقتصادية . والأمر الأكثر أهمية في المجالات غير إقتصادية يتمثل في بروز نخبة جديدة تعتبر التجديد الإقتصادي فقط ممكنا بل ومرغوب فيه كذلك . وفي المجال الإقتصادي تتضمن مرحلة التمهيد للإنطلاق تغييرات أساسية منها زيادة معدل التكوين الرأسمالي عن نمو معدل السكان واستغلال فرص الابتكارات القائمة بالإضافة إلى خلق ابتكارات جديدة، وتدرب العمال على الإنتاج المتخصص الكبير.

وفي المرحلة الثالثة- **أي مرحلة الانطلاق**- هي المرحلة الحاسمة في عملية النمو ، فخلال هذه المرحلة يتم التغلب علة عوامل مقاومة النمو المطرد المستمر، ومن ثم يصبح تحقق النمو المستمر هذا مسألة عادية، ويرى روستو هذه المرحلة في ثلاث متغيرات وهي :

أولا: ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5% من الدخل القومي إلى أكثر من 10% .

ثانيا: ظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.

ثالثا: بروز إطارات سياسية واجتماعية مواتية إلى حد كبير ودافعة للنمو المطرد ذاتيا.

وتسمى المرحلة الجديدة هذه – أي الرابعة في تقسيم روستو- مرحلة الاندفاع، وتدوم هذه المرحلة من وجهة نظر روستو حوالي أربعين عاما تنتشر خلالها التكنولوجيا الحديثة وتشيع من القطاعات الرائدة التي خلقت الانطلاق ودفعته إلى كل القطاعات الرئيسية في الإقتصاد القومي . ويرى روستو بأن الإقتصاد القومي تتوفر لديه في هذه المرحلة القدرات التكنولوجية والتنظيمية لإنتاج ليس كل شئ بل أي شئ يرى أن ينتجه.[1]

ويدخل الإقتصاد القومي بعد ذلك إلى المرحلة الخامسة – **أي مرحلة الاستهلاك الوفير**- وتتجه القطاعات الرائدة في هذه المرحلة نحو إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية المعمرة، فضلا ذلك فإن الدخول تصل عندها إلى مستويات تصبح الضروريات – الغذاء والسكن- في ظلها لا تمثل أهداف الاستهلاك الرئيسية

[1] محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 161

للقوة العاملة، فما يشغل بال المستهلك تصبح سلعا مثل السيارات والتلفزيون والثلاجات وما شابه ذلك، وتوجه موارد نحو الرفاهية والأمن.

أهم الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية :

- تحليل روستو فشل في مقابلة الشروط السابقة الذكر المطلوبة لتوفر نظرية مراحل سليمة.
- التفسير الانطباعي لروستو أقرب إلى تجربة تاريخية منه إلى تحليل علمي دقيق
- التقسيم هذا قد يكون مضللا عندما توضع السياسات الإقتصادية على أساسه.[1]

3- نظرية النمو المتوازن:

إن أولى المحاولات التي بذلت لاقتراح إستراتجية مبنية على أساس المحافظة على التناسبات الداخلية ضمن نطاق الاقتصاد الواسع هي نظرية النمو المتوازن ،والمبادئ الأساسية لهذه النظرية تقود الى أن العقبة الأساسية التي تقف في وجه التطور الاقتصادي وخاصة التصنيع في بلدان العالم الثالث،هي ضيق السوق الداخلية الناجم عن مستوى الدخول المتدني لدى غالبية السكان، وبما أن المؤسسات المنفردة غير قادرة دوما على توسيع السوق على أساس الأجور التي يتقاضها عمال هذه المؤسسة، فمن الضروري في الوقت نفسه إقامة مؤسسات متعددة الفروع تنتج سلع استهلاكية حتى ولو لم تقوم هذه المؤسسة بخلف فرض العمل أي خلق دخول لدى الأفراد فإنها تؤدي إلى توسيع السوق الداخلية على حساب نمو الطلب على السلع الاستهلاكية وتدريجيا حسب الضرورة ،وهذه الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية تعمل على خلق قطعات تنتج أدوات الإنتاج التي لابد من وجودها لتأمين استمرار عملية إنتاج الموارد الاستهلاكية وبهذا الشكل يتحقق نمو الاقتصاد المنظم المتوازن. ولقد قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي **نيركس** والتي أخذت تسمية نظرية أو إستراتجية التنمية ويركز **نيركس** على الحلقة المفرغة للفقر الناجمة عن تدني مستوى الدخل ، وبتالي ضيق حجم السوق،إذ أن نظرية النمو المتوازن تتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية والصناعات الرأسمالية، وكذا التوازن بين القطاع الخارجي، وقد طبق نيركس هذه النظرية على البلدان المختلفة وأعطى مثالا على ذلك :[2]

إذا افترضنا وجود مصنع للأحذية في إحدى الدول المختلفة، حيث تطور هذا المصنع وأصبح يزيد من إنتاجه فهل نقول في هذه الحالة بأن هذه الدولة في حالة تنمية ?بالطبع لا ،فالحاجات الإنسانية مختلفة و الإنسان كما يحتاج إلى أحذية يحتاج أيضا إلى غيرها من الحاجات كالطعام والشراب و المنازل والملابس والكثير سواها، وعلى هذا الأساس لا ينبغي التركيز على منتج معين لأن حاجات الإنسان تعددت و بالتالي لابد من العمل على إنتاج مختلف السلع والخدمات ،ورغم الإيجابيات لهذه النظرية إلا أنها تضم **نواقص أساسية منها:**

[1] محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 161

[2] بلقربوز مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 33

– بقاء الدول المختلفة تحت التبعية الاقتصادية وذلك نظرا لتركيزها على الصناعات الحقيقة والاستهلاكية

– تحقيق النمو المتوازن تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وهذا لا يتم تطبيقه إلا عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إذا نجد **نيركس** يركز على القطاع الخاص-إن عملية النمو تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وهذا لايمكن تحقيقه في الدول المختلفة مما يؤدي إلى استنجاد برأس المال الأجنبي عن طريق الاستثمار، وبتالي فإن رأس المال الأجنبي يخدم مصلحته قبل مصلحة الدولة المستقبلية .

4- نظرية النمو غير المتوازن :

يرى **"هير شمان"** أن الاقتصاد يمكن أن يكون في توازن كامل فقط مرة قبل أن تبدأ عملية التنمية عندما تكون جميع القطاعات ساكنة وراكدة، ومرة أخرى عندما تكون التنمية قد تحققت بالفعل وتكون جميع القطاعات متحركة ونامية، أما في أثناء عملية التنمية ذاتها فليس من الضروري أن يكون الاقتصاد في توازن وأحسن وسيلة في نظر**"هير شمان"** لتحقيق النمو الاقتصادي لابد من خلق اختلال متعمد للاقتصاد طبقا لإستراتيجية مر سومة ،فهو يرى أن النموذج المثالي للتنمية هو ذلك الذي يكون في شكل تتابع يبعد عن التوازن ، وكل حركة في التتابع تحفز بعدم توازن سابق، وتخلق بدورها عدم توازن جديد يحتاج إلى حركة أخرى،وهكذا فتوسع الصناعة (A) يؤدي إلى خلق وفورات تعتبر داخلية بالنسبة لصناعة (A)،ولكنها تفيد الصناعة (B) وهكذا تصبح الأخيرة مربحة فتتوسع بدورها،هذا التوسع بدوره يجلب معه وفورات خارجية تفيد الصناعة (A)،(D)،(E) وفي كل خطوة تحصل صناعة من الصناعات على ميزة الوفورات الخارجية التي تم خلقها عن طريق التوسع السابق للصناعات الأخرى في نفس الوقت بدورها تخلق وفورات خارجية لمصلحة الصناعات الأخرى .

وأكد **هير شمان** بأن الشح القائم في البلدان المتخلفة ليس في الموارد ذاتها فحسب بقدر ما هو في العرض من متخذي قرارات الاستثمار،لذلك دعا إلى تبنى نظرية النمو الاقتصادي الغير المتوازن، ويؤكد بأن تطبيق خطة عدم التوازن المقصود والمخطط هي أفضل طريقة لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية ،فالاستثمار في القطاعات الإستراتيجية،أو الصناعات الإستراتيجية يقود إلى استثمارات جديدة ويمهد الطريق لدفع عملية التنمية .

الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية :

إن التنمية لا تتم ظل التخطيط الشامل والذي يعتبره البعض مهما في ضوء محدودية الموارد، ومعلوم أن قرارات الاستثمار في البلدان النامية تمثل العقبة أمام التنمية فكيف يترك الأمر للمبادرة الفردية. .[1]

إن خلق عدم التوازنات في الاقتصاد من خلال الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية وفي ضوء الشح في الموارد قد يقود إلى الضغوط التضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات في البلدان النامية .

[1] بلقربوز مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 34

وبخصوص تركيز النظرية على الاختلال في التوازن يتساءل بأن المشكلة ليست في إيجاد الاختلال وإنما في الحجم الأمثل للاختلال،أين يتم، وما هو مقداره

والخلاصة أنه ليس من السهل تقييم النمو المتوازن والنمو الغير متوازن ،فالنظريتان لايمكن اختيارهما بشكل تجريبي وبسهولة، وقد حاول البعض التوفيق فيما بين النظريتين من خلال جعل نظرية النمو الغير المتوازن كوسيلة لتحقيق الهدف النهائي للنمو المتوازن ،وعلى المستوى الاقتصادي فإن النظريتين يمكن أن تكون مكتملتين بدلا من أن تكون متنافستين.[1]

المطلب الثالث : دعائم التنمية الاقتصادية

1- الدولة (الحكومة)

أكدت اغلب التجارب ان عملية التنمية لا يمكن ان تنجح بعيدا عن دور الدولة التنظيمي، والذي يتمثل في البناء الجيد للمؤسسات وتطوير البنى التحتية وتوفير الأمن وتطبيق القانون، ويفترض ان يتوقف دور الدولة عند هذا الحد ولا يتجاوزه وإلا شكل ذلك عقبة امام عملية التنمية،فقد ثبت عدم كفاءة تدخل الدولة في الاقتصاد كمنتج اذ ان الضغوط السياسية والاجتماعية قد تدفع الحكومة في بعض الاحيان الى اتباع سياسات اجتماعية لا تتسق مع المنطق الاقتصادي .

اذا فالدعوة لتدخل الدولة لا يعني الغاء دور القطاع الخاص أو العمل على هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، بل تعني ان يكون دور الدولة مساند ومدعم ومصحح للقطاع الخاص دون الابتعاد عن آلية السوق.

2- رفع مستوى التراكم الرأسمالي

أي توفير حد أدنى من الموارد الاستثمارية التي توجه لعملية التنمية ولبناء قاعدة من الصناعات الحديثة ولتوفير قاعدة من راس المال الاجتماعي بما يساعد على انطلاق الاقتصاد القومي في مسار النمو الذاتي،ويقتضي رفع معدل التراكم الرأسمالي تحقيق معدل نمو للداخل القومي أعلى من معدل نمو السكان،مما يترتب عليه ارتفاع معدل نمو دخل الفرد بدرجة تسمح بزيادة المدخرات والاستثمارات،وبالتالي تحدث اضافة مستمرة للطاقة الانتاجية للمجتمع.

وتواجه الدول النامية التي تتطلع الى تحقيق التنمية الاقتصادية مشكلة ندرة راس المال اللازم لتمويل التنمية والتي تقلل من قدرتها على التقدم.[2]

[1] بلقربوز مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 35

[2] احمد رمضان نعمة الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 92

3- التصنيع:

يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، اذ يتوقف عليه تصحيح الأختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف، ويحتاج التصنيع السريع الى زيادة الاستثمارات الموجهة الى القطاع الصناعي، لأن زيادة الاستثمار في الصناعة يؤدي الى ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي،ويؤدي الى زيادة قدرة هذا القطاع على استيعاب القوى العاملة وبالتالي التخلص تدريجيا من البطالة والفقر.

وفي الوقت الذي تسعى فيه الدولة الى تحقيق التنمية الصناعية عليها ألا تهمل التنمية الزراعية بل يجب ان تسير جنبا الى جنب مع التنمية الصناعية،حيث ان القطاع الصناعي له ترابط قوي مع قطاع الزراعة لما توفره الزراعة من مواد أولية للصناعة وكذلك توفير المواد الغذائية للعاملين والسكان.

4- التقدم التكنولوجي:

بمعنى ضرورة أختيار التكنولوجي التي تتلائم مع ظروف البلد النامي من حيث المستوى الفني والخبرات التي يمتلكها العاملين في هذه الدول لأن اختيار التكنولوجيا المعقدة وذات المستوى العالي سوف يخلق تبعية تكنولوجية للبلدان المصدرة لتلك التكنولوجيا.

وتنبع أهمية الأهتمام بالتقدم التكنولوجي كإستراتيجية تنموية لانه وجد ان التقدم التكنولوجي والذي غالبا ما يتضمن تحسين طرق الانتاج وزيادة الكفاءة الانتاجية يمكن ان يؤدي الى زيادة الانتاج ومن ثم الدخل القومي بسبة تفوق نسبة نمو السكان.[1]

المطلب الرابع : توجيه التنمية

يعتبر موضوع التنمية وأساليبها و وسائلها وأهدافها والمعوقات التي تقف دون تحقيق هذه الأهداف من أكثر الموضوعات انتشارا في المصادر الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، وخاصة تلك التي تهدف إلى وضع خطط تنموية محددة ومبرمجة للارتقاء بالمجتمع البشري في عمومه، أو ببعض المجتمعات المحلية المتخلفة، وذالك بطريق إدخال بعض التغييرات في النظم التقليدية السائدة، أو استثمار الإمكانيات الاقتصادية المتاحة بطرق أفضل، أو الكشف عن موارد جديد للثروة الطبيعية التي لم تستثمر من قبل.إلا أن التفريق بين المجتمعات المتخلفة، من جهة، و المجتمعات المتقدمة، من جهة أخرى، ليس بالأمر الجديد.فقد ظهر هذا التفريق واضحا في كتابات الكثيرين من الفلاسفة الاجتماعيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أي قبل ظهور علما الاجتماع و الانثر وبيولوجيا كعلمين في متميزين لهما مقوما تهما ومناهجهما الخاصة.وقد أخذ علماء الانثر بيولوجيا، في بداية قرن التاسع عشر، يؤكدون تلك التفرقة، وذلك تماشيا مع الاتجاه الفكري العام الذي كان سائد حينذاك، نتيجة للاهتمام بالتطور ومشكلاته، والتركيز على المجتمعات المتخلفة والاعتقاد الذي كان سائد آنذاك أيضا بأن المجتمعات الأوروبية الغربية هي التي تمثل أعلى مرحلة من مراحل تطور المجتمع الإنساني، وأن ثمة مراحل تطورية معينة،يتعين على المجتمع أن يمر بها لكي يصل إلى ما وصل

[1] احمد رمضان نعمة الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 92

إليه المجتمع الأوروبي الصناعي،فإن كل أشكال الحياة الاجتماعية التي تختلف عن المجتمع الأوروبي هي بالضرورة أدنى وأقل مرتبة من المجتمع الأوروبي ولكن بدرجات متفاوتة.[1]

لقد كان أولئك المفكرون أنفسهم يأخذون التطور بمعنى التقدم، وبناء على ذلك فإن كل مرحلة يمر بها المجتمع في تطوره تمثل درجة أعلى وأرقى من سابقتها، وأن المجتمعات المتخلفة إنما تهدف الى الوصول الى تلك المرحلة المتقدمة عندما تتبنى وتستعبر ملامح الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية السائدة في المجتمع الغربي المتقدم، حتى ولو كان ذلك على حساب ثقافاتها وتراثها أصالتها.

ولقد كان السؤل المهم الذي شغل أذهان الغالبية العظمى من الاختصاصيين الاجتماعيين، و الأنثر وبولوجيين ، والاقتصاديين في القرن الماضي هو: ماهي الأسباب التي دفعت المجتمعات الأوروبية الغربية إلى تحقيق كل ذلك التقدم والرقي، بينما تخلفت المجتمعات الأخرى، بحيث لم تستطع تنمية قدراتها وإمكانياتها وموارده الاقتصادية والبشرية، والاستفادة منها قدر المستطاع، وبأكمل وجه؟ وبالتالي: ماهي الأسباب التي أدت الى بقاء المجتمعات المتخلفة -مجتمعات العالم الثالث- في المراحل الدنيا من التطور التي تعتمد فيها على الاقتصاد البدائي- وعلى ما تنتجه المجتمعات المتقدمة، ولم تتقدم بعد، إلى مرحلة الصناعة الحديثة التي تعتبر المعيار الأساسي لمدى ودرجة التقدم حتى ولو كان في إطار مادي على الأقل؟ .

هذه التساؤلات أدت بطبيعة الحال،إلى ظهوره عدد من النظريات، والتي تحاول تحديد العوامل التي أدت الى تقدم المجتمعات الصناعية، وذهبت تلك النظريات بشكل صريح أو ضمني، إلى أن عدم توافر تلك العوامل هو المسؤول الأول عن تخلف المجتمعات الأخرى، مما يعني، بالضرورة أن الطريق إلى التقدم بالمجتمعات المتخلفة يكمن في توفير العوامل والظروف الملائمة. وقد تكون هذه النظر هي الحتمية التكنولوجية في أشد صورها تطرفا مبالغة، نظرا لما تعلقه من أهمية قصوى على وجود شروط أيكولوجية واقتصادية معينة تتعلق بتوفر المواد الخام والقوى المحركة وما إلى ذلك. إلا أن الملاحظ أن الغالبية العظمى من البلدان المتخلفة تتوفر فيها، هي ذاتها، أنواع مختلفة من المواد الخام، وبكميات وفيرة، ومع ذلك فإنها لم تتمكن من استغلالها على الوجه المطلوب، مما يدفع إلى البحث عن أسباب أخرى ترتبط، على وجه الخصوص، بالظروف الاجتماعية والثقافية التي تسود في تلك البلدان. وبمعنى آخر، فإنه ليس من الضرورة بمكان أن تكون أسباب التخلف مادية أو اقتصادية بحتة تتعلق بتوفر موارد الثروة الطبيعية ورأس المال وما إلى ذلك، وإنما هناك أسباب وعوامل وظروف أخرى تتعلق بالأوضاع الاجتماعية،والمعتقدات، وأنماط السلوك الاجتماعي، والعادات التقاليد السائدة والمسيطرة في المجتمع والتي قد يكون لها تأثير سلبي على الرغبة في تحقيق التنمية والتقدم، بل وتؤدي في كثير من الأحيان إلى فشل الكثير من مشروعات التنمية رغم كل ما يتوفر لتلك المشروعات من إمكانيات فنية وتكنولوجية وخبرات بشرية.[2]

[1] صبحي محمد قنوص، مرجع سبق ذكره، ص 259

[2] مرجع نفسه، ص 260

ومن بين النظريات التي سادت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن الحالي تلك النظرية التي سادت في بعض بلدان أوروبا الغربية وعلى رأسها ألمانيا الغربية، والتي ترجع الاختلافات في التقدم أو التخلف إلى الفوارق السلالية بين مختلف الشعوب، كما هو الحال في كتابات كليم وباستيان وغيرهما ممن كانوا يرون أن الجنس البشري، في عمومه، ينقسم إلى سلالتين كبيرتين، إحداهما تتصف بالإيجابية أو تتمثل في مجتمعات أوروبا الشمالية بالذات وعلى وجه الخصوص في الجنس الجرماني؛ وهي في عمومها، مجتمعات لها قدرة فائقة على العمل والمثابرة كما تتميز بقدرتها الإبداعية الفائقة أي القدرة على الابتكار والاختراع والأصالة، بالإضافة الى قدرتها على السيطرة والتسلط والتحكم في الآخرين، فهي بذلك سلالات قادرة بطبيعتها على إنجاز المشروعات،وعلى المخاطرة، ومن هنا فإنها تستطيع أن تحقق لنفسها أعلى درجات التقدم.أما بالنسبة للمجموعة الثانية من المجتمعات التي وصفت بأنها مجتمعات سلبية تتميز بالاستسلام والخضوع، والعجز عن الابتكار والاختراع والإبداع، وعدم حب المخاطرة، حيث تركن الى التمسك بالقديم المألوف، وتنفر أشد النفور من التجديد، ومن هنا فإنها تتخذ كوسيلة لحياتها ومعيشتها المصادر المضمونة مثل الزراعة والرعي، وهي أنشطة لا تحتاج إلى درجة كبيرة من المخاطرة، وينتمي إلى تلك المجموعة من المجتمعات كل البلدان المتخلفة المعروفة، في أفريقيا واسيا وأمريكا الجنوبية. ولقد وجدت تلك النظرية القائمة على النزعة الرسية كثيرا من المعارضة والرفض وخاصة من قبل اختصاصي الأنثروبولوجية الاجتماعية في منتصف القرن الحالي، نتيجة لعوامل وأسباب لا داعي لإثارتها هنا.[1]

[1] صبحي محمد قنوص، مرجع سبق ذكره، ص 262

خلاصة الفصل:

برغم من كل المقاييس والمؤ شرات التي سعت ووضعت لفصل النمو على التنمية الاقتصادية إلا التنمية الإقتصادية لا زالت لم تحدد لها مؤشرات رسمية كالنمو الإقتصادي فنجد مؤشراتها تختلف من مكان إلى مكان وكذلك بين الإقتصاديين.

والدول النامية بدورها لم تلحق بنظيراتها في التطور واغلب هذه الدول لديها ثروات وموارد ومكاسب تفوق الدول المتطورة بحيث نلاحظ أن التنمية الإقتصادية لا تكون بالموارد فقط بل كذلك إستراتيجيات مدروسة.

وكما لاحظنا في دعائم التنمية والعوامل التي تساهم فيها أن الدولة يجب أن تتدخل في النشاط الإقتصادي ولو كمراقب ومنظم فقط، وهذا لا يعني عدم الخوصصة ودحض القطاع الخاص، وكذلك رفع تراكم رأس المال والصناعة ومواكبة تطور التكنولوجيا وكلها تعتبر في هذا العصر من أساسيات التنمية الإقتصادية، فتحقيق التنمية والتقدم يكون بضرورة توفير كل الظروف ومن ثم العمل عليها وعلى تطويرها.

الفصل الثاني : دور السياحة في التنمية الإقتصادية الوطنية

تمهيد:

ساهم تقلب أسعار المحروقات المتكرر وضعف الاقتصادات المعتمدة عليها، إلى بروز السياحة كحل بديل يمكن من خلاله تحقيق مداخيل بتكاليف ومخاطر قليلة، وقد حظيت السياحة في العصر الحالي باهتمام كثير من الدول، وتعد السياحة مصدر دخل أساسي وأولي، ومن خلاله تباشر الدول التنمية وتقلص حدة الفقر كما تعتبر قطاع اقتصادي سريع النمو.

بالإضافة إلى أنها نشاط يتضمن عمليات تنقل الأشخاص بين بلدان العالم غير بلدهم الأصلي.

كما أن التنمية السياحية تتجسد في إقامة مراكز السياحية بمختلف المواصفات التي يحتاجها السائح أثناء إقامته والشكل الذي يتلاءم وقدراته المالية، والتنمية السياحية هي وسيلة من خلالها تحقق التنمية الإقتصادية.

الجزائر من الدول التي تزخر بمقومات السياحة إلا أن مساهمة السياحة في الاقتصاد الجزائر ضعيفة جدا، والتنمية السياحية فيها لاتصل في نتائجها إلا ما صبت إليه خطط التنمية الموضوعة.

في هذا الفصل سنوضح مفاهيم السياحية والتنمية السياحية ودورهما في التنمية الإقتصادية، ومن خلال مبحثين الأول خصص لمفهوم السياحة والثاني للتنمية السياحية ودورها في التنمية الإقتصادية الوطنية

المبحث الأول : المقاربة النظرية للسياحة

تعتبر السياحة قطاع اقتصادي مهم تسعى جل الدول إلى تطويره وإنجاحه، لما يحققه هذا القطاع من مكاسب، إضافة إلى نجاحه كقطاع اقتصادي في نماذج عدة، وعليه أصبحت السياحة علم يدرس ويصنف تصنيفات عدة وترسم له الخطط، وهو شغل الاقتصاد العالمي في هذا العصر ، وسنتعرف على السياحة وتصنيفاتها وكيفية التخطيط لها في هذ المبحث.

المطلب الأول : مفهوم السياحة

1- السياحة لغة واصطلاحا :

على الرغم من أن السياحة لفظة حديثة في اللغات الأجنبية إلا أنها كانت معروفة في اللغة العربية. فهي تعني الضرب في الأرض ومنها يسيح الماء، وسيحان الماء يعني جريانه. وقد ورد في القرآن الكريم لفظ السياحة في أكثر من موضع، ففي سورة التوبة ورد قوله تعالى **(بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (1) فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ2)**

وكلمة فسيحوا معناها سيروا في الأرض أيها المشركون سير السائحين آمنين مدة أربعة أشهر لا يتعرض لكم خلالها أحد.[1]

2- **تعريف السياحة Tourism** : للسياحة أكثر من تعريف، وكل منها يختلف عن الآخر بقدر اختلاف الزاوية التي ينظر منها الباحث إلى السياحة،**وعرفها** الأستاذ علي أحمد هارون بأنها " مجموعة الأنشطة الحضارية والاقتصادية والتنظيمية الخاصة بانتقال الأفراد إلى بلاد غير بلادهم وإقامتهم لمدة لا تقل عن 24/ ساعة لأي غرض كان ما عدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار"[2] .

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.E.C.D.) فترى "في السياحة أنها صناعة تعتمد على حركة السكان أكثر من البضائع" .

أما **فوولر الألماني** فعرف السياحة " بأنها ظاهرة من ظواهر العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبية خاصة" [3] .

وتعرف السياحة على أنها " ظاهرة حضرية وهي عملية أخذ وعطاء فتتمثل فيها الجوانب المادية والمعنوية، إذ إن الجانب المادي فيها هو كل ما يدور من الفعاليات الاقتصادية داخل البلد السياحي من حيث الإنفاق والإيراد"[4]

ومن أهم التعريفات للسياحة هو تعريف الأستاذين السويسريين (هونزكير وكرفات) على " أنها مجموع العلاقات والظواهر التي ترتبت على سفر أو إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة ولم ترتبط هذه الإقامة بنشاط لهذا الأجنبي"[5] .

أما السياحة عند جان مدسان فهي عبارة عن :

"نشاط ترفيهي يشمل السفر أو الإقامة بعيدا عن الموطن المعتاد من أجل الترفيه والراحة والتزود بالتجارب والثقافة بفضل مشاهدة مرئيات جديدة للنشاط البشري ولوحات لطبيعة مجهولة" .[6]

[1] نعيم الظاهر وسراب إلياس ، مبادئ السياحة، الطبعة الثانية، عمان- الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007. ص 29

[2] حمزة عبد الحليم درادكة وآخرون، مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2016، ص 18

[3] حمزة عبد الحليم درادكة وآخرون، المرجع نفسه، ص 18

[4] محمد فريد عبد الله وآخرون، إستراتيجية السياحية المستدامة، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، دار الأيام للنشر ، 2015، ص 23

[5] محمد فريد عبد الله وآخرون، المرجع نفسه، ص 23

[6] احمد فوزي ملوخية، مدخل إلى علم السياحة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2008، ص 24

كما عرف العالم النمساوي هيرمان السياحة بأنها : " الإصلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الإقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة داخل حدود منطقة أو ولاية أو دولة معينة" . [1]

وعرفها جون ميشو: " هي نشاط يحتوي على عمليتي إنتاج واستهلاك تحتم تنقلات خاصة بها خارج مقر الإقامة الأصلي ليلة على الأقل، حيث يكون السبب هو التسلية، التداوي، اجتماعات، زيارة المقدسات الدينية، تجمعات رياضية...... الخ .[2]

وفيما يلي بعض التعريفات المستعملة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات:

- **المسافر:** كل شخص يدخل الجزائر مهما كانت إقامته وجنسيته باستثناء السواح في إطار النزهة البحرية الذي يقيمون داخل السفينة .

- **الدخول:** عندما تطأ أقدام المسافر أرض الوطن، خارج منطقة العبور

- **الزائر:** كل شخص يدخل إلى الجزائر ولا يمارس نشاطا مأجورا ويشمل هذا التعريف السائح والمتنزه.

-**السائح:** هو زائر مؤقت يقيم 24 ساعة في الجزائر لأسباب ترفيهية (عطلة، صحة، زيارة عائلة، أعمال، مهنة..الخ.[3]

ومما سبق يمكن القول بأن السياحة عبارة عن متغيرات اقتصادية متمثلة دور النفقات السياحية والإمكانات السياحية، وكذلك تنقلات الأفراد بغية التنزه والترويج على النفس كعامل طبيعي، وسلوك اجتماعي الناتج عن اندماج الأفراد في الدول والمجتمعات المستضيفة لهم.

المطلب الثاني : أهمية وأهداف السياحة

أولا: أهمية السياحة

تنبع أهمية السياحة، من كونها القطاع الذي يزيد من ايرادات الدولة، وذلك كما يلي:

1- ان السياحة تمثل ظاهرة الانتقال المؤقتة التي يقوم بها عدد كبير من الناس، فيتركون مكان إقامتهم والتوجه إلى دول أخرى (السياحة الداخلية) أو ينتقلون إلى مدن داخل بلادهم (السياحة الداخلية) ولاشك أن المدة التي يستغرقها هذا الانتقال، تختلف بحسب رغبة السائح وتتوقف على المقدرة السائح المالية على الإنفاق في الخارج مدة طويلة أو قصيرة، وقوانين النقد في البلد التي يخرج منها، ومدى تأثير المحفزات السياحية في البلد الذي يزوره ومدى رخص تكاليف المعيشة فيه....الخ .

[1] Ahmed Tessa، économie touristique et aménagement de territoire، Alger، OPU، 1993، p21

[2] G.Pla zoto géographique du tourisme، maison paris ، 1990، P13

[3] ONS، Annuaire Statistique de l Algérie، N° 18Edition 1998، P256

2- السائح في البلد السياحي يقوم بوظيفة استهلاكية ينتج عنها زيادة في دخل هذا البلد وتحدث هذه الزيادة عن طريق الانتفاع بالخدمات (إقامة، طعام، شراب، بضائع، هدايا تسلية، وقود، مشروبات....الخ). وتتمثل في صورة خدمات ضرورية تهدف إلى راحته وإمداده بكل وسائل المعيشة السهلة الكاملة، وكذلك في صورة إمداد بالسلع المحلية لذا يحرص كل سائح عادة على شرائع بعض المنتجات المحلية والهدايا من البلد السياحي، لكي تكون رمزا باقيا لزيارته لهذا البلد.

3- تعود الأهمية الاقتصادية السياحة إلى ما تجذبه إلى البلد من عملة من صعبة ورؤوس أموال، وفي كثير من الدول تعتمد البينة الأساسية للاقتصاد المحلي على صناعة السياحة وتعتبر هذه بمجالات المختلفة أكبر صناعة في العالم في مجال تشغيل اليد العاملة والقضاء على البطالة، وتسهم بالتالي إلى تنمية اقتصاديات الدول، تعتبر السياحة سوق قابل للتوسع، بحيث تشمل كافة الصناعات الأخرى مثل التجارة والصناعة والزراعة...الخ.

4- تعتبر صناعة السياحة من اكبر الصناعات في العالم، والتي تساهم في دعم الاقتصاد المحلي والعالمي و ينفق المستهلكون في الدول المتقدمة على السفر و السياحة، أكثر مما ينفقون على المواد الأخرى.

5- تزداد أهمية صناعة السياحة في الدول النامية التي تهدف الى تحقيق فائض أو موازنة في مجال ميزان المدفوعات، وتحقيق فائض في مجال العملة الصعبة، وتحقيق صناعة السياحة صادرات غير منظورة.

6- السياحة باعتبارها نشاط ديناميكي حركي ذات تأثير متبادل و فعال يشمل جميع الاقتصادية في الدولة وخارجها، فهي تتأثر و تؤثر على نشاط الإنتاج، الاستهلاك، النقل، الرحلات، الاتصالات، الموانئ، المطارات، الفنادق، البنوك، وعمليات التجارة الداخلية والخارجية.... إلخ

7- السياحة كصناعة لها كأهمية خاصة تستمد من تأثيرها على بنيان وأداء الاقتصاد القومي، والتي يمكن النظر إليها.[1]

كما أن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج.[2]

ثانيا : أهداف السياحة

أ- الأهداف الإجتماعية: بما أن القطاع السياحي يعتبر القطاع الإنتاجي الثالث بعد الصناعة والزراعة فهو يحقق لنا:

[1] زيد منير عبوي،مبادئ السياحة الحديثة، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، دار المعتز للنشر، ص 24

[2] سماعنيني نسيبة، دور السياحة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، وهران، جامعة وهران، 2014، ص 25

- **تشغيل اليد العاملة:** وذلك بخلق مناصب شغل نظامية أحرة مما يساعد القضاء على الكثير من الانحرافات والجرائم الناجمة عند الفراغ وعدم العمل وهذا مايبرز أن السياحة تعتمد على العنصر البشري.[1]

- **إعادة توزيع السكان:** وذلك من خلال إعمار مناطق جديدة عن طريق تهيئة هذه المناطق بإنشاء الفنادق والمرافق الضرورية وتجميع السكان مما يؤدي إلى إعادة توزيع السكان حولها هذا بدوره إلى إعادة توطين حضاري يغير رسم خريطة الجغرافية.

- **المساهمة في رفع المستوى المعيشي:** عن طريق زيادة الدخل الفردي و الوطني الذي يتسبب فيه القطاع السياحي.

ب- الاهداف السياسية: وهي التي ترمي لتحسين علاقات الاتصال بين الدول لتحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي.

- **فبالنسبة للاستقرار الداخلي**: تساهم السياحة في تحقيق الأمن والحماية للمناطق المعرضة للخطر وذلك بإنشاء مشروعات سياحية وتعميرها بالسكان وبعث الحيوية فيها من خلال توفير متطلبات الضرورية للحياة.

- **اما بالنسبة للاستقرار الخارجي:** وهو كسر التوترات وسوء العلاقات بين الدول إذ ان التبادل الدولي للسياحة يخلق تعاطف الشعوب بالاحتكاك فيما بينهم وهذا ماقد تحترمه الحكومات المتضاربة فيساعد على الاستقرار السياسي بين هذه الدول.

ج-الاهداف الاقتصادية: وتتمثل في ما يلي:

- تحقيق وتدعيم إرادات الخزينة العمومية;
- زيادة الدخل الفردي والوطني;
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات;
- تحريك دواليب التنمية الاقتصادية;
- المساهمة في تنشيط القطاعات الاخرى;
- زيادة مستوى التشغيل وتقليص البطالة;[2]
- توسيع الاستثمار في القطاع السياحي من خلال عوائده;
- تشجيع الصناعة السياحية.

[1] قزيز محمود، واقع القطاع السياحي في الجزائر، ملتقى دولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الإقتصادية، جامعة باتنة، كلية العلوم الإقتصادية، 1و2 ديسمبر، 2014، ص 3

[2] قزيز محمود، مرجع نفسه، ص 3

المطلب الثالث: أركان وأنواع السياحة

أولا: أركان السياحة

1- النقل: ويشمل بري/جوي/بحري.

2- الإيواء: ويشمل فنادق/ شقق/موتيلات/مخيمات.

3- البرنامج: ويشمل وكلاء السفر/الشركات السياحية / الأماكن الأثرية والسياحية.

تعتمد أركان السياحة على:

(1) البنية التحتية للسياحة:

وتكون في الخدمات الأولية الواجب توافرها للقيام بأي مشروع أو منطقة سياحية مثل شبكات المياه الثقيلة والمياه المعدنية والكهرباء والغاز والتلفونات communication والخدمات السياحية والطرق والبنوك، إن أي مشروع سياحي لا يستطيع أداء خدماته بصورة كاملة دون توفر هذه الخدمات. إذ تعتمد صناعة السياحة أساسا على التحتية.

(2) البنية الفوقية للسياحة:

وهي منشآت الإقامة كالفنادق و الموتيلات والمخيمات ..الخ. وكذلك مشاريع الإستقبال السياحي ومكاتب المعلومات السياحية. ووكلاء السفر والشركات السياحية، ومكاتب إيجار السيارات، والمترجمون والأدلاء السياحيون والمنظمات السياحية والمسارح والملاعب والسينما ..الخ. وهذه الخدمات تختلف من بلد إلى أخر وحسب مستوى تقدم البلد.[1]

(3)- النقل :

لايمكن أن تنشأ سياحة وتتطور بدون وسائل النقل وتوفر طرق المواصلات وخدمتها وبكل أنواعها :

البرية (السيارات، الباصات السياحية، القطارات...الخ) و البحرية (المراكب،الزوارق...الخ) وكذلك الجوية (الطائرات النفاثة والعادية).

(4)- **الإيواء :**

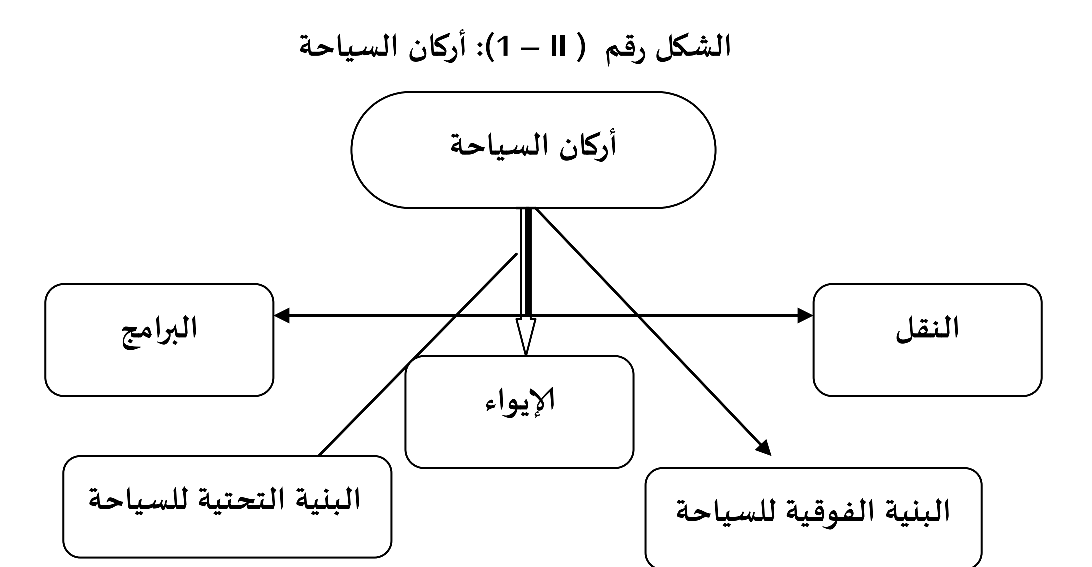
إن أول ما يبحث عنه السائح في وقت وصوله هو مكان الإقامة وذلك قبل البحث عن الطعام والشراب والترفيه، والإيواء يمثل الفنادق، شقق سياحية، غرف، مخيمات.

[1] مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي، الطبعة الأولى، سوريا- دمشق، دار مؤسسة رسلان، 2009، ص 46

(5)- البرامج:

لا تنجح اي سياحة بدون برنامج معين، وهذا البرنامج يشمل زيارات المتاحف والأماكن الأثرية والتاريخية، والمناطق العلاجية أو الدينية أو الرياضية وغيرها.[1]

الشكل رقم (II – 1): أركان السياحة



المصدر: من اعداد الطالب بناء على المعطيات السابقة

ثانيا: أنواع السياحة

أولا: تقسم السياحة وفقا للغرض إلى (مؤتمرات، أثرية تاريخية، رياضية، صحة وعلاج، ترفيه، دينية، ثقافية...) .

ثانيا: تقسيم السياحة وفقا للعد (فردية، جماعية) .

ثالثا: تقسيم السياحة وفقا للعمر(سياحة طلائع، شباب، ناضجين، متقاعدين).

رابعا: تقسيم السياحة وفقا لمدة الإقامة (أيام، موسمية، عابرة).

خامسا: تقسيم السياحة وفقا للنطاق الجغرافي (داخلية، خارجية).

سادسا: تقسيم السياحة وفقا للجنسية (عالمية، مغتربين، داخلية) .

لكل تقسيم من هذه التقسيمات خصائصه وميزاته، ولكل أهميته من حيث الجانب الإحصائي للسياحة لمعرفة أنواع السواح الداخلين للبلد، وكذلك دوافعهم ورغباتهم، وبالتالي تهيئة الطاقة الاستيعابية من حيث الإقامة والخدمات والنقل و لإشباع حاجاتهم في البلد المضيف.[2]

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، دار زهران للنشر، 1996، ص 44

[2] نعيم الظاهر وسراب إلياس ، مرجع سبق ذكره، 34

ومن أهم أنواع السياحة نذكر:[1]

1- سياحة الصحة والعلاج: تعد السياحة العلاجية من أهم أنواع السياحة المهمة، والتي تدر دخل محترما، لأن فترة بقاء السائح لغرض العلاج تكون متوسطة أو طويلة وكذلك تكون مصاريفه كبيرة، وخاصة إذا توفرت بالدولة المعنية مقومات السياحة العلاجية، ومن أهم البلدان التي تتوفر على السياحة العلاجية هي (الأردن، النمسا، بلغاريا، تركيا، روسيا،).

2- سياحة زيارة الأثار والأماكن التاريخية : يعتبر هذا النوع من أهم أغراض السياحة، ومن السياحة التقليدية، وتتميز به دول معينة في العالم، ويتمثل في زيارة الأثار والأماكن التاريخية، ودائما ما يستقطب هذا النوع من السياحة كبار السن والمثقفين والعلماء وهؤلاء بالتأكيد يكون مستواهم المادي مرتفع، ولا يسببون مشاكل للدول التي يزورونها ولا ينقلون الأمراض. ويجب على الدولة التي ترعى مثل هذا النوع من السياحة التركيز على الآثار والأماكن التاريخية وتطويرهما، كما تحتاج إلى تأطير سياحي وإداري متعلم ومدرب ومثقف.

3- **سياحة التعليم والتدريب :** يعتبر هذا النوع من الأنواع المهمة والقديمة للسياحة، وتدل على ذلك رحلات ابن بطوطة وابن ماجد، وتكون فترة إقامة السائح طويلة ومصاريفه كبيرة، وهناك منظمات خاصة تنظم الدورات التعليمية، ومن هذا الدراسات فن التخاطب، تعلم اللغة الفرنسية في باريس، فن الطهور في الصين ...الخ، وهذا النوع يشمل كذلك على الاستجمام والترفيه نهاية الأسبوع.

4- **السياحة الرياضية :** ويشمل هذا النوع رحلات الصيد، اليخوت، التجديف، ركوب الخيل، كم أخذت الكثير من الدول تتنافس في إقامة دورة كأس العالم أو دورة الألعاب الاولمبية، وذلك للمكاسب التي تدرها هذه الدورات، وهذا النوع من السياحة يحتاج بنية تحتية وفوقية على مستوى عالي من التقدم، وهو من افضل وسائل الدعاية والإعلان للدول المضيفة، ومن الدول المشهورة في ذلك هي (إسبانيا، أمريكا، إيطاليا،..الخ) ومن الدول العربية مؤخرا قطر والمغرب والإمارات العربية المتحدة.

5- **سياحة الهوايات :** هذا النوع من السياحة يعتبر من الأنواع الحديثة في الوقت الحاضر، وأخذت تستقطب اعداد كبيرة من السواح وخاصة في الدول المتقدمة، ويتم تنظيم سفرات سياحة لنوع معين، ومحدد من السياحة مثل زيادة المعارض الفنية أو حضور المزادات الدولية للتحف والأشياء النفيسة،ومعارض الكتب وهواية تسلق الجبال..الخ، المشاركين في هذا النوع من السياحة يجب أن تتوفر لديهم الثقافة العالية ولإمكانيات المادية المرتفعة.

6- سياحة قضاء الإجازات والترفيه : هذا النوع من أهم وأكثر أنواع السياحة شيوعا في كافة الدول، ويمتاز بأن له طابع جماهيري وكثير من المواطنين في أكثر دول العالم يمارسون هذا النوع من السياحة، وهذا النوع مرتبط بأوقات الإجازات وهي التي تتحكم فيه. أو أي غرض معين حتى لو كان محدود لزيارة مكان ما أو بلد ما

[1] زيد منير عبوي، مرجع سبق ذكره بتصرف، ص 45

مثلا، توجد بعض الأنواع لتخفيف الوزن والدخول في معسكرات خاصة، وسياحة الأعياد القومية والدينية، وسياحة الاحتفالات و الكرنفالات.

المطلب الرابع : مراحل التخطيط السياحي :

أولا: التخطيط السياحي

تعتبر السياحة من بين النشاطات الكثيرة التي يجب أن تكون جزئا من التخطيط المادي والبيئي والاجتماعي والاقتصادي في منطقة ما. لهذا من الطبيعي أن ترى أن السياحة تعالج ولو جزئيا في خطة استعمال الأراضي أو النقل أو الاستجمام أو التنمية الاقتصادية أو أي خطة شاملة. أما مدى معالجة السياحة مثل هذه الخطط فيبقى رهن أهمية السياحة بالنسبة للجماعة أو المنطقة ورهن تمتع السلطة للخطة بوعي تجاه النشاطات السياحية.[1]

ويعتبر التخطيط السياحي رسم لصورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة، وفي فترة زمنية محددة، ويقتضي ذلك حصر الموارد السياحية في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية، وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنظمة، من خلال إعداد وتنفيذ برنامج متناسق، يتصف بشمول فروع النشاط السياحي ومناطق الدولة السياحية.[2]

ويتمثل التخطيط السياحي من وجهة نظر علماء السياحة بأنه " رسم صورة تقديرية لمستقبل النشاط السياحي لفترة زمنية مقبلة، بحيث يحقق هذا التخطيط التوازن بين الطلب السياحي المتوقع والعرض السياحي، ويتوقف الوصول إلى هذا الهدف على مدى النجاح في تخطيط عناصر العرض السياحي لتتناسب مع الطلب" .[3] نلاحظ أن هذا التعريف قد ركز في التوازن بين العرض والطلب، حيث يجب أن يكون استيعاب المنطقة من السياح حسب قدرة المكان، ما يجنب المنطقة المستقبلة للسياح الآثار السلبية الناتجة من النشاطات السياحية المختلفة.

ويعرف التخطيط على أنه " أسلوب تنظيمي، يهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية معلومة، وذلك عن طريق حصر إمكانات المجتمع السياحية، سواء كانت مادية أم بشرية، وتعريفها وتحريكها نحو تحقيق أهداف المجتمع وفلسفته الاجتماعية التي ارتضاها إطارا لوجوده ونموه"[4]

أي أن التخطيط يعتبر النظرة إلى المستقبل بعين الرغبة في تحديد أهداف للعمل على التقدم ورسم الأساليب العملية لتحقيق هذه الأهداف بغية مواجهة التطور الحادث في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. والتخطيط السياحي هو نوع من أنواع التخطيط التنموي، وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية

[1] حمزة عبد الحليم درادكة وآخرون، السياحة البيئة، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، دار الإعصار العلمي للنشر، 2016، ص 200

[2] بدر حميد عساف، التخطيط السياحي، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، دار الراية للنشر، 2016، ص 41

[3] محمد فريد عبد الله وآخرون، التخطيط والتنمية السياحة، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، دار الأيام للنشر، 2015، ص 27

[4] منال شوقي عبد المعطي أحمد، أسس التخطيط السياحي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الوفاء للدنيا الطباعة، 2011، ص 55

المقصودة والمنظمة والمشرعة التي تهدف إلى تحقيق استغلال واستخدام أمثل عناصر الجذب السياحي المتاح والكامن ولأقصى درجات المنفعة، مع متابعة وتوجيه وضبط لهذا الاستغلال لإبقائه ضمن دائرة المرغوب والمنشود، لمنع أي نتائج أو آثار سلبية ناجمة عنه.[1]

ثانيا : مراحل التخطيط السياحي[2]

المرحلة الأولى: تعيين أبعاد خطة التنمية

تشمل هذه المرحلة دراسة الوضع القائم ودراسة الجدوى الاقتصادية الأولية، بما في ذلك الإجراءات الآتية:

1- تعيين فرق الدراسة.

2- تعيين الجهات والهيئات ذات العلاقة.

3- تعيين المراحل الزمنية لعملية التنمية السياحية والعمر الزمني للخطة ككل.

4- تعيين برامج العمل الزمني.

5- تعيين أساليب وآليات تنفيذ الخطة.

المرحلة الثانية: تعيين الأهداف

تمثل الأهداف النتائج المنشودة والمرغوبة للتنمية السياحية، وتحديد أهداف التنمية ضروري ومهم، ولابد من تحديد الأهداف بعناية ودقة، ويجب أن تكون الأهداف واضحة ومحددة، لأنها ستقرر طريقة صياغة السياسة السياحية وإعداد التوصيات، وستقرر نوع المسوحات التي سيتم إجراؤها.

المرحلة الثالثة : جمع البيانات والمعلومات اللازمة في عملية التخطيط

تعد هذه المرحلة من المراحل المهمة ويعود ذلك عن ضرورة توفير البيانات والمعلومات عن الموارد والإمكانات المادية وغير المادية الموجودة في المنطقة المراد تنميتها وتطويرها سياحيا، وتشكل عملية جمع البيانات وتحليلها المدخل الأساس لخطط التنمية السياحية، وتجمع البيانات عادة مما هو موجود لدينا في المناطق السياحية من معطيات.

[1] منال شوقي عبد المعطي أحمد، مرجع سابق، ص 56

[2] محمد فريد عبد الله وآخرون، التخطيط والتنمية السياحية، مرجع سبق ذكره، ص 38

المرحلة الرابعة : تحليل البيانات

تأتي هذه المرحلة بعد الانتهاء من عملية مسح الموارد السياحية وتوفير البيانات والمؤشرات المتعلقة بالأنشطة السياحية الرئيسية والفرعية المساندة لها، وتشمل هذه المرحلة على تحليل ومناقشة البيانات التي تم جمعها، ثم ترتب النتائج لتحقيق فهم أفضل للواقع السياحي في المنطقة السياحية.

المرحلة الخامسة : التنبؤ بالمستقبل

إن عملية التنبؤ عملية مهمة جدا، فهي مرحلة مستقلة بحد ذاتها، ويقصد به تحديد النتائج المتوقع حدوثها بالمستقبل، وذلك بالإعتماد على حيثيات الحاضر، ودون تدخل مقصود من قبل المخطط أو محلل البيانات، وتشمل عملية التنبؤ كذلك التعرف إلى المشاكل المتوقع أن تحدث وتعيق تحقيق الأهداف.

المرحلة السادسة : اعداد السياسات السياحية المناسبة

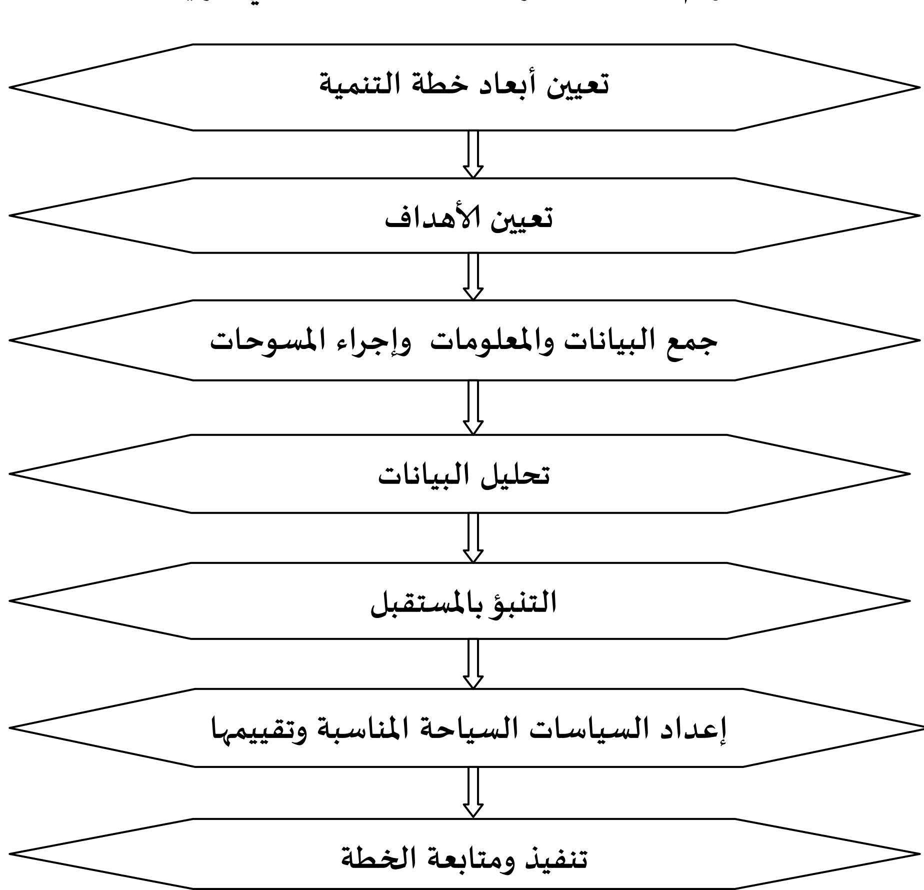
هي مرحلة تتطلب جهود كبيرة من خلال عملية تقييم البدائل المختلفة، حيث يتم اختيار أفضل البدائل المتاحة للتنمية السياحية، ويتم الاختيار على أساس الأفضلية، وتعرف الساسة السياحية على أنها حزمة من التعليمات والقواعد والأهداف التي تشكل إطارا عاما توجه فيه القرارات العامة والفردية مباشرة للتأثير في عملية التنمية السياحية والنشاطات السياحية في منطقة الهدف.

المرحلة السابعة : تنفيذ ومتابعة الخطة

وهي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة تطبيق الخطة والبدء بترجمتها إلى الواقع العملي ولتنفيذ الخطة بشكل ناجح، لا بد من دراسة إجراء تنفيذها في المستويات المكانية، والقطاعات الإقتصادية المختلفة، وأيضا يجب تحديد أولويات تنفيذ البرامج والمشاريع المختلفة، وفق سلم أولويات مبني على حاجات العاملين، ولا يجب أ ن تزيد كلفة تنفيذ البرامج عما هو مقرر للخطة .[1]

[1] محمد فريد عبد الله وآخرون، التخطيط والتنمية السياحية، مرجع سبق ذكره، ص 39

الشكل رقم (II - 2): مراحل التخطيط السياحي الرئيسية



المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعطيات السابقة

المبحث الثاني: دور التنمية السياحية في التنمية الاقتصادية الوطنية

التنمية السياحية هي الوسيلة التي من خلالها ينجح النشاط السياحي، والاهتمام بها هو أحد أهم عوامل جلب السياح، كما أن الإنفاق على التنمية السياحية هو إنفاق من اجل تحقيق مكاسب مستقبلية تتجسد معظم هذه المكاسب وتصب في خانة تطوير وتحقيق تنمية اقتصادية، في هذا المبحث سنتعرف على التنمية السياحية ودورها في التنمية الاقتصادية وكذلك واقع الجزائر السياحي.

المطلب الأول : مفهوم التنمية السياحية

التنمية السياحية مفهوم واسع فهي تشمل برامج مختلفة بعضها متصل ببعض ومتداخل ومتفاعل يؤدي إلى استمرار التقدم والنمو لصناعة السياحة و الفندقة التي هي جزء من التنمية الإقتصادية للدولة، وعليه فأن مفهوم التنمية السياحية أصبح يرتبط في نظر الدول المتقدمة والنامية بنمو حياة وسلوك الأفراد والجماعات.[1]

[1] محي محمد مسعد، الاتجاهات الحديثة في السياحة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، المكتب الجامعي للحديث، 2008، ص 37

إن التنمية السياحية تعمل على توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح وتشمل كذلك بعض التأثيرات الايجابية للسياحة مثل إيجاد فرص عمل جديدة وتطوير القطاع السياحي، والدعم الإقتصادي وتحسين ميزان المدفوعات فتعرف بأنها نشاط حركي يؤثر في سلوك الفرد والمجتمع نتيجة الاحتكاك بثقافات الآخرين، والتنمية السياحية تعتبر أحد الوسائل المهمة في تنمية الأقاليم والأماكن ذات الجذب السياحي اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا لاسيما الأقاليم التي لا تمتلك مقومات اقتصادية فعالة مقارنة بما تمتلكه من المقومات السياحية في حالة التخطيط لتنميتها واستثمارها بصورة عقلانية لغرض رفع المستوى المعيشي لإفراد ذلك المجتمع على أن يؤخذ بنظر الاعتبار المحافظة على البيئة من التلوث.[1]

وهناك مجموعة من التعاريف التي توضح مفهوم التنمية السياحية:

فقد عرفت بأنها "نشاط حيوي وحركي متغير يؤثر في سلوك الفرد وتصرفاته دون تأثير في المجتمع نتيجة لاحتكاك الفرد بثقافات الآخرين وذو تأثير اقتصادي بالغ الأهمية".[2]

وعرفت بأنها "النشاطات و الفاعليات التي ترمي إلى إشباع الحاجات البشرية بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق استثمار المصادر السياحة المتاحة وبما يؤمن الحصول على و تائر متصاعدة في النمو".[3]

اما تعريفها من طرف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، التي انتهت اللجنة في تقريرها المعنون بمستقبلنا المشترك إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديدة للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو لبضع سنين قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد، والتنمية المستدامة حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام 1987 تعمل على تلبية احتياجات الحاضر ، دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

أو هي توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات، ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة، مثل إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة، وتشمل التنمية السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية، تأثيرات السياحة المختلفة.

حيث ان التنمية السياحية هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها، وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتبارها أسلوبا علميا يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع، ومن هنا فالتخطيط السياحي، يعتبر ضرورات التنمية السياحية الرشيدة، لمواجهة المنافسة في السوق السياحية الدولية.[4]

[1] محمد فريد عبد الله وآخرون، إستراتيجية السياحية المستدامة، مرجع سبق ذكره ،ص 25

[2] صفاء عبد الجبار الموسوي، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2015، ص 51

[3] صفاء عبد الجبار الموسوي،المرجع نفسه،ص 51

[4] بدر حميد عساف، مرجع سبق ذكره، ص 66

وتكون التنمية السياحية على **مراحل** هي :

- **مرحلة الاكتشاف :** حيث يتم اكتشاف القدرات السياحية للمنطقة السياحية .
- **مرحلة النمو :** وفيها يبدأ تطوير الموارد السياحية للمنطقة بشكل تدريجي.
- **مرحلة الانطلاق :** وفيها تأخذ الدولة بمبدأ التخطيط والتوسع السياحي.
- **مرحلة النضوج :** حيث تظهر المنطقة على الخريطة السياحية وفي تلك المرحلة يتكامل النشاط السياحي في المنطقة من خلال توافر عناصر الجذب السياحي والتسهيلات.[1]

المطلب الثاني : علاقة السياحة والتنمية السياحية بالتنمية الإقتصادية

1- السياحة والتنمية الاقتصادية

تلعب السياحة دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ماتحققه من فوائد عديدة تعود على المجتمع بواسطة الاستثمارات الموجهة للسياحة مثل ما حدث في ايطاليا واسبانيا وغيرهما من البلدان التي حققت تقدما كبيرا في هذا المجال.

باعتبار أن السياحة مصدر مهم من مصادر الدخل القومي يساهم في حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها. فأصبحت السياحة مرتبطة بالتنمية الاقتصادية لأنها تمثل أحد الصادرات المهمة غير المنظورة، لذا اهتمت بها المنظمات العلمية والاقتصادية (البنك الدول ـ ومنظمة اليونسكو) والتي أصبحت تنظر إلى السياحة على أنها عامل مهم من عوامل التقرب بين الثقافات العالمية.

- ولنا أن نتصور أن شركات الطيران دفعت حوالي 6.5 بليون دولار رسوم هبوط بالمطارات، و 5.20 بليون دولار للملاحة الجوية، وهذه تعتبر إيرادات للدول المستقبلة لهذه الرحالات الجوية، حسب إحصائيات الأياتا لعام 1997 وفقا لتقارير (المجلس العالمي للسياحة والسفر W.T.T.C) فإن صناعة السياحة والسفر ساهمت في إيجاد أكثر من مليون فرصة عمل شهريا في جميع أنحاء العالم خلال عام 1997 .

- في سنة 1998 أتاحت هذه الصناعة فرصا لإيجاد العمالة، ومبادرة لتوسع صناعة السفر والسياحة يدعو المجلس إلى اتخاذ الإجراءات التالية :[2]

- إلغاء تأشيرات الدخول لتسهيل دخول السائحين.

- توجيه المسؤولين عن الحدود لمعاملة السائحين على أنهم مصدر للدخل.

- استخدام العدد الكافي من العاملين لتسهيل عبور السائحين الحدود بسرعة كافية .

[1] بدر حميد عساف، مرجع سبق ذكره، ص 66

[2] نعيم الظاهر وسراب الياس، مرجع سبق ذكره،ص 81

- أعلنت منظمة السياحة العالمية (WTO) في تقريرها في بورصة برلين في مارس سنة 1998 أن: عدد السائحين وصل إلى (625 مليون سائح) وفي عام 1999 وصل العدد إلى 657 مليون سائح).

- والإنفاق السياحي بلغ (445 مليار دولار) ووصل في عام 1999 إلى 455 مليار دولار.

و يحتل النشاط السياحي مكانا هاما في الاقتصاد العالمي، فالسياحة لم تعد شرفا بل تنامت وأصبحت الآن صناعة المستقبل لكثير من الدول، نظرا للانعكاسات الإيجابية على اقتصادياتها.

وتشير معظم الإحصائيات والتقارير المأخوذة من مختلف دول العالم إلى التزايد الملحوظ للدور الذي تلعبه السياحة عامة في التنمية الإقتصادية بمفهومها الشامل، وهذا نظرا لمجموعة من المعطيات نوضحها في النقاط التالية:

- حسب المجلس العالمي للسفر والسياحة فإن السياحة تساهم أكثر من 10 % من الناتج الوطني الخام (PIB) العالمي و10.7% من الاستثمار و 11. 7 من الموارد الحديثة للدول والتي تمثل عوامل مهمة في التنمية الاقتصادية الكبرى كالعمالة والاستثمار.

- وحسب المنظمة العالمية للسياحة فقد أحصت عدد السواح سنة1997 ب 625 مليون سائح وهو ما يقابله 445مليار دولار كإيراد للدول المضيفة، وتشير التوقعات أن عدد السواح سيبلغ سنة 2020 الرقم 01.6 مليار سائح مقابل مداخيل مساوية ل 2000 مليار دولار.[1]

- تحتل السياحة نسبة كبيرة من التجارة العالمية كما يوضح الجدول التالي:

الجدول (II – 1): نسبة مساهمة السياحة في التجارة العالمية

حديد	نسيج	إلكترونيك	سيارات	نفط	سياحة
%2	%2	%5	%6	%7	5.8%

المصدر: هواري معراج، محمد سليمان جردات، السياحة وأثرها في التنمية الإقتصادية العالمية- حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد1، 2004، ص 26 .

- السياحة تجلب مداخيل هامة للدول التي تتمتع بصناعة سياحية قوية مما يؤثر على اقتصاديات هذه الدول بالأثر الإيجابي. [2]

ويمكن إبراز **الأهمية الاقتصادية** للسياحة فيما يلي : [3]

[1] يونسي مصطفي، دور وأهمية السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية- حالة الجزائر، محاضرات، جامعة الجلفة- الجزائر، ص 228

[2] يونسي مصطفي، مرجع نفسه، ص 228

[3] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 4، جوان 2016، ص 68.

أ- خلق مناصب عمل دائمة : إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا ما يعني إمكانية السياحة عن توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي.

ب- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية : تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة.

ج- تحسين ميزان المدفوعات : ويتحقق تحسين ميزان المدفوعات بتدفق رؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات السياحية، الايرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية.

2- التنمية السياحية والتنمية الإقتصادية

إن التنمية السياحية تلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية حيث يؤثر رواج صناعة السياحة بشكل مباشر على اقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعة السياحة، فالإنفاق على الخدمات و السلع المشتغلتين بها فيتفرع هذا الانتقال للأموال بالسلة أخرى من الإنفاق فمثلا :

خلال مدة إقامة السائح في الفندق يتفرع عن هذا الإنفاق سلسلة أخرى من الإنفاق ومنها ما يكون الإنفاق على الشكل التالي :

الإنفاق على الخدمات الفندقية. والتي تشمل الإنفاق على المبيت والطعام والغسيل والاتصالات وسائر الخدمات التي يتطلبها السائح، يصرف جزء منه على تجديد الأثاث والمطابخ والمغاسل وتكييف الهواء ووسائل مهمات تشغيل الفنادق وصيانتها وترميمها.

يصرف جزء منه على موردي اللحوم والخضار والفواكه وسائر مستلزمات الحياة الفندقية اليومية، يصرف جزء منه كمرتبات وأجور العاملين في هذه الفنادق، وما يقال عن الخدمات الفندقية ينطبق على سائر أنواع الخدمات المتصلة بصناعة السياحة .[1]

مثل :

(1) الإنفاق على منظمي الرحلات السياحية داخل الدول السياحية من وكلاء السياحة والسفر على اختلاف أنواعها .

(2) الإنفاق على المشتريات من المصنوعات التقليدية اليدوية.

(3) الإنفاق على دخول المتاحف.

(4) الإنفاق على خدمات وسائل النقل السياحي المختلفة (الجوي – البحري- البري).

[1] أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، الطبعة الأولى، عمان – الأردن، دار كنوز المعرفة للنشر، 2007، ص 68

(5) الإنفاق على خدمات المطاعم السياحية.

(6) الإنفاق على خدمات أعمال الصرافة والتأمين والاتصالات .

(7) غير ذلك من الإنفاق الذي يتصل بشكل عام بصناعة السياحة.

(8) الإنفاق على المرشدين السياحيين.

ولاشك أن كلما زاد حجم الحركة السياحية زاد الإنفاق العام على السلع الاستهلاكية وبالتالي إلى ارتفاع معدلات الادخار مما ينشط هذه الصناعات والخدمات المتصلة بصناعة السياحة سواء بالطريقة المباشرة وغير المباشرة، الأمر الذي يتولد عن ذلك الإنفاق اتساع نطاق العمل في هذه الصناعات والخدمات المرتبطة بها و المتصلة بصناعة السياحة، ومن المسلم في نظرية الاقتصاد أن كل استثمار جديد يولد عنه إنفاق جديد فينشئ دخلا جديد، كما يوجد نوع آخر من الإنفاق ليس من جانب السائحين وإنما من قبل المستثمرين والدولة كالإنفاق على إنشاء المشروعات السياحية مثل الفنادق، وقرى الإجازات والمنتجعات الشاطئية ومدن الألعاب الترفيه...الخ، والإنفاق على المشروعات البنية الأساسية ومرافق الخدمات العامة، وهذا الإنفاق يؤدي إلى تنشيط الحركة الإقتصادية إذ يمثل انتقال أموال من الدولة و أصحاب المشروعات السياحية (المستثمرين) كدخول للأفراد والمقاولين وغيرهم .[1]

المطلب الثالث : مقومات السياحة في الجزائر

أولا: الخصائص الطبيعية والجغرافية: حيث تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، وتحتل مركزًا محوريًا في المغرب العربي ولأفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي ومميزاتها الاجتماعية والثقافية، وسمات مورفو لوجيتها الخاصة، ووضع طبيعتها الأصلية ومواردها المتعددة، حيث يبلغ طول ساحلها حوالي 1200 كلم، وتعد الجزائر من أكبر البلدان الأفريقية من حيث المساحة بعد السودان، إذ تتربع على مساحة 2381741 كلم^2، وعدد سكانها يفوق 35 مليون نسمة. وفي الجزائر منطقتين متميزتين عن بعضهما بعضًا، هما:[2]

أ- منطقة الشمال: وتضم المناطق التلية والمناطق السهلية، وهي مناطق عريضة أكثر منها طويلة، وهي تضم أخصب الأراضي، وتحتوي السهول والجبال كالونشريس، القبائل، تلمسان، وجبال الأطلس الصحراوي التي تتكون بدورها من جبال القصور، العمورية، أولاد نايل، و أخريبان. كما يتصف المناخ الجزائري بالمتوسط أساسًا وآخر قاري، هذا ما يجعل الشتاء باردًا قارصًا، والصيف حارًا و جافًا.

[1] أحمد محمود مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص 68

[2] عبد القادر شلالي وعبد القادر عوينان، الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025 ، الملتقى العلمي الوطني حول " السياحة في الجزائر" واقع وآفاق" يومي 11و12، ص 3

- **المناخ المتوسط:** ويشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب، بدرجات حرارة سنوية متوسطة تقدر بـ 18°، وتبلغ ذروتها في خلال شهر جويلية وأوت إلى 30 °، وعليه المناخ في هذه المنطقة يتميز بالحرارة والرطوبة.

- **المناخ الشبه الحار:** ويحتوي منطقة الهضاب العليا، ويتميز بفصل بارد طويل ورطب أحيانًا، إذ يستمر من شهر أكتوبر إلى شهر ماي.

ب- منطقة الجنوب الصحراوي: لها ثلاثة صفات رئيسية، هي: الهضاب الأرضية، وتسمى بالحمادة والدروع، والثانية تتركز في العروق وهي: العرق الغربي الكبير، والعرق الشرقي الكبير، وعرق شاش. والثالثة طبيعة الهقار، والتي توجد بها أعلى قمة بالجزائر، وهي قمة "تهاة" بـ 3003 مترًا ، ويمتاز مناخ منطقة الصحراء بقلة كمية الأمطار التي لا تزيد عن 500 ملم في السنة، وبحرارة شديدة في النهار ومنخفضة في الليل، ويسودها المناخ الجاف الذي يتميز بموسم حار طويل يمتد من شهر ماي إلى سبتمبر، بدرجات حرارة تتراوح بين 40° و 45°، وبقية الأشهر تتميز بمناخ متوسط الحرارة، أما الغطاء النباتي فهو متكون أساسًا من واحات النخيل.[1]

ثانيا : المناطق السياحية في الجزائر: يمكن حصر 06 مناطق سياحية في الجزائر تبعًا لتنوع المعطيات الجغرافية:

أ- منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي: وتتميز هذه المنطقة بطول شواطئها 1200 كلم، وبعدد كبير من المواقع الأثرية، والتي تعود إلى عهد الرومان والعرب المسلمين، وآثار تعود إلى عصور ما قبل التاريخ.

ب- منطقة السلسلة الأطلسية: والتي توجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال "لالة جديجة" بـ 2308 مترًا، كما نجد جبال الأوراس، الونشريس، وسلسلة جبال موازية للساحل تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع سياحية عديدة، كالنشاطات الرياضية الشتوية (التزحلق، التسلق، الصيد...).

ت- منطقة الهضاب العليا: والتي تتميز بمناخها القاري، وبمواقعها الأثرية، وبضاعتها الحرفية والتقليدية المتنوعة.

ث- منطقة الأطلس الصحراوي: وهي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى، والتي يمكن فيها تنمية السياحة المناخية، المعدنية، الصيد...الخ.

ج- منطقة واحات الصحراء: والتي تتميز باعتدال درجات الحرارة، فهي أقل درجة من الصحراء الكبرى، وبها تتركز الواحات بنخيلها وبحيراتها، وفيها عدّة صناعات تقليدية.[2]

[1] عبد القادر شلالي وعبد القادر عوينان ، مرجع سبق ذكره، ص 4

[2] خالد كواش،مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،العدد الأول ص 222

ح- **منطقة الصحراء الكبرى:** وهي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير (الهقار، التاسيلي)، وتتميز بالمساحات الشاسعة، والجبال الشامخة، وبالحرارة المعتدلة طوال فصول السنة، والتي تشكل مصدرًا هامًا للسياحة الشتوية، بفضل تنوع المناطق السياحية والمناخ في الجزائر، الأمر الذي يساعد على تنمية أنواع عديدة من السياحة، وهو ما يساعد كذلك على عدم تركز النشاط السياحي خلال فترة زمنية محددة، ويؤدي على استمرارية النشاط السياحي خلال كل فصول السنة (القضاء على الموسمية).[1]

ثالثا : المقومات التاريخية والثقافية والدينية

إلى جانب الإمكانيات الطبيعية تزخر الجزائر بإرث تاريخي وثقافي لا بأس به نذكر منها:

1- المواقع الأثرية : توجد عدة مواقع أثرية لكل سنركز على التي تم تصنيفها من قبل اليونسكو كتراث عالمي وهي:

- **مدينة القصبة :** أنشأنها العثمانيون لتكون حصنا لهم منذ أكثر من 2000ة سنة، صنفت كتراث عالمي سنة 1992 بها العديد من المواقع الأثرية منها : قصر الداي، خدواج العمية، مسجد كتشاوة.

- **مدينة تيبازة :** كانت مراكز تجاريا قرطاجيا وقاعدة إستراتيجية للاحتياج الروماني أسسها الفينيقيون

- **تيمقاد :** أنشأت سنة 100 ميلادي.

- **الجميلة :** بولاية سطيف تأسست في أو اخر القرن الأول ميلادي وسجلت ضمن التراث العالمي في 1982.

- **قلعة بني حماد :** صنفت تراثا عالميا بولاية بجاية سنة 1980 يعود تأسيسها إلى 1007م

- **طاسيلي تاجر** : اكبر متحف في العالم لفن النحت على الصخور لفترة ما قبل التاريخ يضم أزيد من 15000 رسما ونقشا للتغيرات المناخية والثروة الحيوانية والحياة البشرية للصحراء منذ حوالي 6000 سنة قبل الميلاد حتى القرون الأولى الميلادية، صنفت تراثا عالميا سنة 1982، ويشهد الجميع على أن بها أجمل غروب شمس في العالم .

2- الزوايا والمتاحف : هنالك العديد من المتاحف والزوايا في الجزائر التي تعتبر شاهدا على الحراك الديني والثقافي والتي يمكن حصرها في :[2]

أ- الزوايا : لقد كان الزوايا في الجزائر دورا هاما في الحفاظ على الهوية الدينية، اللغوية والثقافية خاصة في عهد الاستعمار الفرنسي كما كانت منبرا للدعوة للمقاومة وتحرير البلاد، ويمكن اعتبارها عاملا للجذب

[1] خالد كواش،مرجع سبق ذكره، ص 222

[2] شرفاوي عائشة،السياحة الجزائرية بين متطلبات الإقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتورة في علوم التسيير، الجزائر، جامعة الجزائر3، 2015/2014، ص 140.

السياحي (السياحة الدينية) خاصة السياحة البيئية للدول المجاورة التي تمتلك نفس العادات والتقاليد ومن أهمها : الزاوية العثمانية الرحمانية، الزاوية التيجانية، الزاوية العيساوية.....الخ.

ب- المتاحف : توجد بالجزائر عدة متاحف تشهد بالحضارات المتعاقبة أهمها : المتحف الجزائري للآثار القديمة والفنون الإسلامية، متحف سيرتا، المتحف الوطني للمنمنمات والزخرفة وفن الخط، المتحف الوطني للفن الحديث والمعاصر، المتحف الوطني باردو وغيرها .

3- الصناعات التقليدية : تشكل الصناعات التقليدية والحرف اليدوية إرثا حقيقيا يمكن استغلاله للترويج والجذب السياحي وذلك من خلال الصالونات والمعارض الوطنية والدولية، ويتميز بثرائه وتنوعه من منطقة إلى أخرى كصناعة الملابس التقليدية بمختلف أنواعها : اللباس القسنطيني، الصحراوي، القبائلي، الترقي، النايلي، العاصمي،....الخ، وكذا الحلي الفضية بالأوراس والقبائل والذهب بتلمسان والشرق الجزائري، بالإضافة إلى مجموعة أخرى لا متناهية من الصناعات التقليدية التي تنتشر في جميع مناطق الجزائري ومنها : صناعة النحاس بالعاصمة والشرق الجزائري وصناعة الجلود بالصحراء، صناعة الأواني الطينية والفخارية، صناعة الزرابي التي اشتهرت كثيرا دوليا خاصة من أهمها زربية غرداية وزربية مسعد.

4- التراث الثقافي والشعبي : تتمتع الجزائر بموروث ثقافي ثري ومتنوع يساهم مساهمة حقيقية في عملية الجذب السياحي مثل الزخم الكبير من الفنون الشعبية كالفن الشعبي العاصمي، المالوف القسنطيني الغناء الأندلسي الأصيل، الطابع القبائلي، كل هذه الطبوع يمكن أن تكون أساسا للجذب السياحي من خلال المهرجانات والحفلات التي يتم تنظيمها، بالإضافة إلى ذلك يعتبر الطبخ التقليدي من العوامل التي يسعى السائح لاكتشافها في الدول التي يزورونها نظرا لتنوع العادات الغذائية من منطقة إلى أخرى والجزائر في هذا المجال غنية بالتنوع سواء في الأطباق أو حتى في العادات والتقاليد المصاحبة لها مثل : حفلات الأعراس والمواسم.[1]

المطلب الرابع : أفاق التنمية السياحية ومساهمة السياحة في قضايا التنمية الاقتصادية في الجزائر

أولا : برنامج تنمية قطاع السياحة وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (**SDAT2025**) الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، وبعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها جميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي لآفاق 2025، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر ، ولتحقيق القفزة المطلوبة

[1] شرفاوي عائشة، مرجع سبق، ذكره، ص 141

وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيار بل أصبحت ضرورة، لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات .[1]

الأهداف الإستراتيجية للمخطط

1- الأهداف العامة : تتمثل الأهداف العامة للمخطط في :

- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (مثل الصياغة التقليدية، النقل، الخدمات، الصناعة، التشغيل).
- تحسين التوازنات الكلية : التشغيل، النمو، الميزان، الميزان التجاري والمالي، والاستثمار.
- التوفيق بين الترقية السياحة والبيئية.
- تثمين التراث الثقافي، التاريخي والشعائري، كون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فان استراتيجيات السياحة والمتواصلة،عليها احترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية.
- التحسين الدائم لصورة الجزائر : بحيث يرمي البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية.

2- الأهداف المادية للمرحلة 2008- 2015: يمكن تلخيص الأهداف المادية للمرحلة 2008- 2015 في الجدول التالي :

الجدول(II – 2): خطة الأعمال السياحية لآفاق 2015

السنة	2007	2015
عدد السواح عدد الأسر	1.7 مليون 84.869 يعاد تأهيلها	2.5 مليون 75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام ايرادات (مليون دولار)	%1.7 250	%3 1500إلى 2000
مناصب الشغل مباشر وغير مباشرة	200.000 منصب	400.000 منصب
تكوين مقاعد بيداغوجية	51200 مقعد	91600 مقعد

المصدر: لحسين عبد القادر، تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق 2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02/ 2012، ص 177

[1] لحسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 176

من خلال الجدول رقم نلاحظ أن مستوى التطور الخاص بعدد السواح المتوقع مع نهاية هذه الفترة كان في حدود 1.47 ضعف ماهو محقق سنة 2007، أما عدد الأسرة، فإن مستوى التطور المستهدف حدد 1.8 ضعف ماهو حاليا، أما مساهمة القطاع في النتائج المحلي الخام فكانت بمعدل تطور قدر ب 1.3 مرة مع نهاية الفترة 2015، في حين قدرت الزيادة في الإيرادات السياحة بما يقارب 7 إلى 9 مرات أضعاف مقارنة 2007، بينما قدرت الزيادة في عدد المناصب التي يوفرها قطاع السياحة في حدود الضعف مقارنة بما هو موجود سنة 2007، كما وضعت الخطة تصور لتطوير اليد العاملة المؤهلة في نهاية الفترة لتبليغ المناصب البيداغوجية المتاحة 142.800 مقعدا بيداغوجيا.

4 - المشاريع ذات الأولوية لتنمية القطاع السياحي : تتجسد أهم المشاريع ذات الألوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة في :

- فنادق السلسلة : عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر ب 29.286 سريرا.
- عشرون قرية سياحية متميزة وأرضيات جديدة مبرمجة مخصصة للتوسع السياحي.
- إطلاق 80 مشروعة سياحيا في أقطاب سياحية بامتياز.[1]

الجدول (II – 3): المشاريع قيد الإنجاز بالأقطاب السياحية للامتياز

الأقطاب السياحية بامتياز	عدد المشاريع
شمال شرق	23
الشمال وسط	32
الشمال غرب	18
الجنوب الغربي الواحات	04
الجنوب الغربي توات قورارة	02
الجنوب الكبـــير الأهقار	01
المجموع	**80**

المصدر: لحسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 178

من الجدول أعلاه ينتظر أن تساهم مجموع المشاريع قيد الإنجاز بالأقطاب السياحية السنة إلى تحقيق طاقة إيواء جديدة تقدر ب 5986 سريرا، وتوفير 8000 منصب شغل بعد الانتهاء من الإنجاز.

[1] لحسين عبد القادر،مرجع سبق ذكره، ص 178

ثانيا: مساهمة قطاع السياحة في التنمية الإقتصادية في الجزائر.

1- مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي :

تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10% .

وبالنسبة للجزائر فإن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تعد ضعيفة جدا كما يتضح من الجدول الآتي:

الجدول (II – 4): نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (20009/2000)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المساهمة	%1.4	%1.6	%1.6	%1.7	%1.8	%1.7	%1.02	%1.7	%2.05	%2.3

المصدر: يحي سعيدي ،سليم العمراوي، مساهمة قطاع السياحة في الإقتصاد الجزائري – حالة الجزائر- مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد السادس والثلاثون، ص 104.

يوضح الجدول السابق بأن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي متدنية جدا ولم تتجاوز 2.3% كحد أقصى خلال الفترة (2009)، وقد كانت هذه المساهمة في أدنى مستوى لها سنة 2006م بنسبة 1.02% ويعود هذا الانخفاض لهذه السنة نظرا لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لارتفاع أسعار البترول وليس نتيجة لانخفاض إيرادات قطاع السياحة فقط.

إن مساهمة القطاع السياحي ومحدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعود أساسا إلى عدم تنمية هذا القطاع منذ الاستقلال، ومرد ذلك يعود إلى عدم اهتمام الدولة بالسياحة لاعتمادها على قطاع المحروقات باعتباره أكثر أهمية في تحقيق التنمية الإقتصادية للبلاد بوتيرة أسرع، وذلك عكس كثير من الدول العربية غير النفطية كالمغرب ومصر وتونس، البحرين والأردن والتي نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي تفوق 7% وهو ما يعكس الأهمية التي أولتها هذه الدول لقطاع السياحة منذ زمن بعيد عكس الجزائر.[1]

2- مساهمة قطاع السياحة في توفير فرص العمل :

تعد السياحة من بين أكبر القطاعات توفيرا لفرص العمل فهي صناعة كثيفة العمالة، وتساهم في خلق فرص عمل بشكل مباشر من خلال القطاعات الداعمة للسياحة، والجدول التالي يوضح عدد العاملين في قطاع السياحة في الجزائر وبعض الدول العربية.

[1] يحي سعيدي ،سليم العمراوي، سليم العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص 104

الجدول (II – 5): عدد العاملين في قطاع السياحة في الجزائر وبعض الدول العربية في عام 2007م.

الوحدة (ألف عامل)

البلد	الجزائر	الأردن	تونس	البحرين	مصر	المغرب
عدد المشتغلين	479	329	524	93	2816	1658
النسبة من مجموع العمالة	%5.4	%19.1	%17	%23	%13.7	%15.5

المصدر: يحي سعيدي ،سليم العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص 105

يمكن القول بأن نسبة حجم العمال في قطاع السياحة في الجزائر بالنسبة للمجموع العام يبقى غير كافيا وضعيفا حتى من قدرته في توفير فرص العمل، وهو ما يتجلى بنسبة 5.4 % في حين نجدها في الدول العربية الأخرى المتمثلة في الجدول لاتقل عن 13.7% .

3- مساهمة السياح في ميزان المدفوعات :

إن الناتج السياحي إلى اعداد السائحين والذين هم في حالات كثيرة من غير المقيمين والذين يدفعون بالعملة الصعبة نظير إشباع رغباتهم السياحية، لذا فإن السياحة تعتبر مصدر من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس أهميتها الاقتصادية أيضا بحجم تأثيرها على ميزان المدفوعات، ويتحدد هذا التأثير بالقيمة المضافة للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء أكانت سلبية أم إيجابية، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية وكانت النتيجة للميزان السياحي إيجابية فإنه قد يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض أو يخفف منه على الأقل، أما إذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري ايجابية وكانت النتيجة الصافية للميزان السياحي ايجابية أيضا فإنها ستعزز النتيجة الايجابية المحققة في الميزان التجاري، والجدول التالي يمثل وضعية الميزان التجاري السياحي في كل من مصر والجزائر.[1]

الجدول (II – 6): ميزان المدفوعات السياحي لكل من مصر والجزائر(2010/2000)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مصر	3273	2764	2498	3263	4868	2522	5807	6857	-	-	10400
الجزائر	-91	-94	-137	-143	-163	-186	-166	-158	-94	-140	-100

المصدر: يحي سعيدي ،سليم العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص 106

يتضح من الجدول أن رصيد الميزان السياحي في مصر يساهم بدرجة كبيرة في تخفيض العجز في الميزان التجاري الإجمالي من خلال حجم مساهمته بقسط كبير في الصادرات غير المنظورة، حيث أن ميزان

[1] يحي سعيدي ،سليم العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص 105

المدفوعات السياحي لها يحقق فوائض مالية ومتنامية وعكس الجزائر يحصل في الجزائر حيث يحقق ميزان المدفوعات السياحي خسائر متنامية في ميزان المدفوعات القومي.

خلاصة الفصل:

تحولت السياحة إلى قطاع اقتصادي مؤثر ورئيسي في عديد البلدان، نظرا لاهتمام هذه الدول بالتنمية السياحية وتطويرها وتوفير الظروف السياحية المناسبة.

إلا أن الجزائر كما رأينا لا يزال قطاع السياحة فيها قطاع ثانوي وضعيف الموارد، وبالرغم من كل الإصلاحات والقوانين التي اعتمدتها من أجل النهوض بقطاع السياحة لم تصل الجزائر إلى ما سعت إليه، ومقارنتها مع دول الجوار التي تمتلك نفس المقومات السياحية وربما أقل، كفيل بإظهار الفرق فتونس والمغرب بمساحتهما الصغيرة تحتل مداخيل السياحة عندهما المراكز الأولى في الموارد، و خطط التنمية السياحية التي وضعتها الجزائر ليست بالقليلة لكن لم يكن التنفيذ بمخطط له.

إن التنمية السياحية ضرورية يجب الإهتمام بها من قبل كل دولة تسعى لتنويع اقتصادها وتحقيق مستوى أعلى من التنمية والتطور، ومجابهة عراقيل التنمية السياحية هي الخطة الأولى في عملية التنمية.

الفصل الثالث : دور السياحة في التنمية الاقتصادية لولاية مستغانم

تمهيد:

تمتلك ولاية مستغانم مقومات سياحية طبيعية وثقافية، بحيث تضم ساحل بطول 124كم ومعالم دينية وتاريخية وتمثل هذه المقومات مقصد للسياح ومحرك السياحة وركيزتها الأساسية.

ومن ابرز أنواع السياحة في ولاية مستغانم السياحة الشاطئية في فصل الصيف، وذلك لتوفر الولاية على عدة شواطئ وأماكن استجمام جميلة تجعلها قبلة مهمة للسياح.

ويأخذ موسم الأصطياف اهتمام كبير لدى السلطات المحلية وذلك لمساهمته التنموية من خلال العوائد التي يحققها، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى السياحة في ولاية مستغانم والتعريف بالولاية وكذلك أهمية القطاع السياحي ودوره في التنمية المحلية والآفاق التنموية من خلال السياحة.

المبحث الأول: السياحة في ولاية مستغانم

تعتبر ولاية مستغانم من أهم الولايات الجزائرية السياحية لما تملكه من مناظر طبيعية ومقومات جذب سياحية، اضافة إلى هياكل استقبال وإيواء جاهزة ومصنفة، وفي هذا المبحث سنتعرف على الولاية ومقوماتها السياحية.

المطلب الأول : تعريف ولاية مستغانم

تعتبر ولاية مستغانم من أهم المدن الساحلية بالجهة الغربية، وذلك لما تمتاز به من مؤهلات، قد تنفرد بها، ما يجعلها محل أنظار واهتمام السيّاح، لاسيما خلال فصل الصيف أين تشهد هذه المدينة توافدا كبيرا للمواطنين من مختلف ربوع الوطن، وأهم عنصر تنفرد به مستغانم يتمثل في كونها مدينة سياحية و فلاحية في آن واحد ،فهي تضم شواطئ ذهبية، وطبيعة خلابة، ومناظر أخاذة.. وليس هذا فقط ما تقدمه مدينة مستغانم الجزائرية، لكنها تمنحك أيضا فرصة للوقوف عند خط «غرينتش». وتعتبر مستغانم واحدا من المعالم، التي يمر بها خط غرينتش في الجزائر.

و تتميّز بموقع إستراتيجي جد هام إذ أنها تطل على البحر الأبيض المتوسط مباشرة وذلك على ساحل يمتد على 124 كلم. [1]

ويعود تاريخ إنشاء مدينة مستغانم إلى العهد الروماني، وكانت تسمى «كارتينا»، وفي القرن الحادي عشر غير اسمها إلى موروستاغ. وفي سنة 1516م أصبحت المدينة تحت سيطرة القائد البحري التركي الشهير خير الدين بربروس، الذي اتخذها مركزا لعملياته في البحر الأبيض المتوسط، وفي الوقت نفسه مرفأ تجاريا،

[1] وثائق مقدمة من مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية مستغانم

وبحلول 1700 أصبحت المدينة تحت سيطرة العثمانيين، قبل أن تسقط عام 1832 في يد الاحتلال الفرنسي حتى استقلال الجزائر عام 1962.

تتميز ولاية مستغانم بمناخ متوسطي ، وتتنوع تضاريسها إلى سهول منخفضة بالمنطقة الغربية وهضاب ، وسهول المنطقة الشرقية وامتداد جبال الظهرة ، وحيث تعتبر منطقة المقطع من أهم المناطق الرطبة في الجهة الغربية مما يجعلها ملاجئ لاستقبال الطيور المهاجرة.

كما تغطي الولاية مساحة قدرها 2269 كلم^2 ، أكثر من 14% منها غابات ، وبطول شريطها الساحلي قدره 124 كلم، والذي يضم 34 شاطئ ومفتوح للسباحة ، وأخرى لا تزال على حالتها الطبيعية بالتناوب مع المنحدرات الصخرية والغابات الساحلية، جعلت منها قبلة هامة للمصطافين، كما تضم ولاية مستغانم ستة عشر 16 منطقة توسع سياحي، ما زاد من إقبال المتعاملين السياحيين والمستثمرين من أجل تنمية المقصد المستغانمي.

إضافة إلى الهياكل القاعدية المتمثلة في ميناءين للصيد وميناء تجاري وشبكة طرقات، التي يمكن أن تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ميدان الفروسية ومسرح الهواء الطلق والمكتبة الولائية والجامعة وكذا الإذاعة الجهوية،وعدد من المواقع التاريخية والأثرية.[1]

المطلب الثاني : المقومات السياحية بولاية مستغانم

تعتبر ولاية مستغانم مدينة سياحية، تقع في الشمال الغربي من الوطن، تغطي مساحة قدرها 2269 كم^2، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، غربا ولايتي وهران ومعسكر، شرقا ولاية شلف وجنوبا ولاية غيليزان ويجتازها الطريق الوطني رقم 11.

تمتاز الصورة السياحية للولاية بالعوامل التالية :

- المناخ اللطيف والهادئ.
- المواقع المحمية.
- سهولة الوصول إليها بسبب قربها من مطار وهران، وتجتازها 4 طرق وطنية إضافة إلى وجود الميناء التجاري الكبير.
- تنوع تراثها الثقافي ومقوماتها البحرية.

ومن بين المقومات السياحية التي تزخر بها ولاية مستغانم نذكر:

✓ **الشواطئ** : الشاطئ هو شريط إقليمي للساحل الطبيعي، يضم المنطقة المغطاة بأمواج البحر في أعلى مستواها خلال السنة في الظروف العادية والملحقات المصاحبة لها والتي تضبط حدودها بحكم موقعها وقابليتها السياحية لاستقبال بعض الهيئات بغرض استغلالها السياحي .

[1] وثائق مقدمة من مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية مستغانم.

✓ **أماكن السياحة العلاجية :**

ويقصد بها ينابيع المياه المعدنية الحارة التي تستخدم للعلاج من الكثير من الأمراض التي تصيب الإنسان. وتمتلك ولاية مستغانم العديد من الينابيع المعدنية أهمها منبع عين نويصي الذي يصب على مدار السنة.

✓ **المعالم الدينية :**

في إطار المعالم الدينية تتضمن الولاية 39 ضريح وزاوية، تستقطب سنويا عددا معتبرا من السياح المهتمين بالثقافة الدينية مثل الزاوية التيجانية، البوزيدية والعلاوية.

✓ **المهرجانات الثقافية :**

تنظم ولاية مستغانم سنويا العديد من المهرجانات، من أهمها :

- المهرجان الوطني للمسرح الذي ينظم في شهر جويلية من كل سنة.
- المهرجان الوطني للمسرح المدرسي الذي ينظم في نفس الفترة.
- مهرجان سيدي لخضر بن خلوف الذي ينظم في دائرة سيدي لخضر في شهر أوت من كل سنة على شكل حفلات موسيقية ذات طابع شعبي.
- المهرجان الوطني للتراث العيساوي الذي ينظم في كل صائفة.
- مهرجان الشعر والموسيقى البدوية الذي ينظم في شهر سبتمبر من كل سنة في دائرة عين تادلس.
- مهرجانات الوعدات من أبرزها وعدة سيدي بلقاسم، وعدة سيدي بن ذهيبة، وعدة سيدي الشارف.

✓ **الغابات والأماكن الخلابة:**

تشكل الغابات ثروة طبيعية وسياحية لولاية مستغانم، من أهمها غابة سداوة، غابة بن عبد الملك رمضان، غابة سيدي منصور، غابة السوافلية، بالإضافة إلى أماكن خلابة تدعم السياحة الطبيعية للولاية، منها مغارات عين النويصي، ماسرة، الكاف لصفر، شلالات ومغارات سداوة، حديقة الصور.

كما تساهم جبال الظهرة في السياحة الطبيعية، العلمية، البيئية، الصيد، والاستجمام.

✓ **المعالم الأثرية والمتاحف :**

تمتاز المدن القديمة (تيجديت، المطمر، التبانة)لولاية مستغانم بطابع معماري يعود إلى القرن السادس عشر والسابع عشر، وبأحياء تشبه أحياء القصبة لولاية الجزائر.

ومن الأماكن الأثرية لولاية مستغانم نجد صور العرب الذي شيد من قبل الأتراك، برج المحل الذي بني عام 1082م، متحف دار القايد، الجامع الكبير الذي بني سنة 1340م وقصر الباي محمد الكبير.[1]

المطلب الثالث : مناطق التوسع السياحي وهياكل الإيواء في ولاية مستغانم

1– مناطق التوسع السياحي : يضم ساحل الولاية ستة عشر (16) منطقة توسع سياحي، تبلغ المساحة الإجمالية لهذه المناطق **4724.8** هكتار.

[1] زرواط فاطمة الزهراء، ملاحي رقية، أثر غياب الجودة في تحقيق الميزة التنافسية للخدمة السياحية – دراسة حالة ولاية مستغانم – المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد 4، 2013، ص 38.

الجدول (III – 1) : مناطق التوسع السياحي ومواقعها

	منطقة التوسع السياحي	الموقع	
		البلدية	الدائرة
1	المقطع	فرناكة	حاسي ماماش
2	استيديا	استيديا	
3	اوريعة –صبلات	مزغران	
4	خروبة	مستغانم	مستغانم
5	شلف شاطئ		
6	حجاج	حجاج	سيدي لخضر
7	رأس ايفي	بن عبد المالك رمضان	
8	بن ع .م. رمضان		
9	الصخرة		
10	كاف الأصفر	سيدي لخضر	
11	الميناء الصغير		
12	عين إبراهيم		
13	زريفة	خضرة	عشعاشة
14	كاف قادوس		
15	سيدي عبد القادر	عشعاشة	
16	بحارة	أولاد بوغالم	

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية مستغانم

الجدول (III – 2) : وضعية مناطق التوسع السياحي

عدد مناطق التوسع السياحي	16
المساحة الإجمالية	4724.8 هكتار
عدد مناطق التوسع السياحي التي تم المصادقة عل مخطط تهيئتها السياحية	01 (رمضان شاطئ)
عدد مناطق التوسع السياحي التي انتهت بها مرحلة التحقيق العمومي لمخطط تهيئتها السياحية	03 (كاب ايفي-اوريعة صبلات- شلف شاطئ)
عدد مناطق التوسع السياحي التي هي في مرحلة التحقيق العمومي لمخطط تهيئتها السياحية	03 (المقطع- سيدي عبد القادر- الأصفر)
عدد مناطق التوسع السياحي التي مخطط تهيئتها السياحية هو في طور الإعداد (المرحلة الأولى)	03 (بحارة- الصخرة- كاف قادوس)
عدد مناطق التوسع السياحي التي تم تجميد دراسة مخطط تهيئتها السياحية	06 (استيديا شاطئ- خروبة- حجاج شاطئ- زريفة –الميناء الصغير –إبراهيم شاطئ)

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية مستغانم

2– حماية مناطق التوسع السياحي : [1]

في إطار حماية العقار السياحي على مستوى الولاية، و تطبيقا للنصوص التشريعية التي تنظم استغلال مناطق التوسع السياحي، لا سيما :

- القانون رقم 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 الذي يتعلق بحماية الساحل و تثمينه.

- المادة 30 من القانون رقم 03- 03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية.

- المرسوم التنفيذي رقم 06- 325 المؤرخ في 2006/09/18، المحدد لقواعد بناء المؤسسات الفندقية و تهيئتها. - التعليمة الوزارية T1 الصادرة عن السيد وزير تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة بتاريخ 2007/11/24.

- المادة رقم 07 و 12 من القانون رقم 04-05 المؤرخ في 2004/08/14 المعدل و المتمم للقانون رقم 90-29 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة و التعمير.

[1] مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية مستغانم.

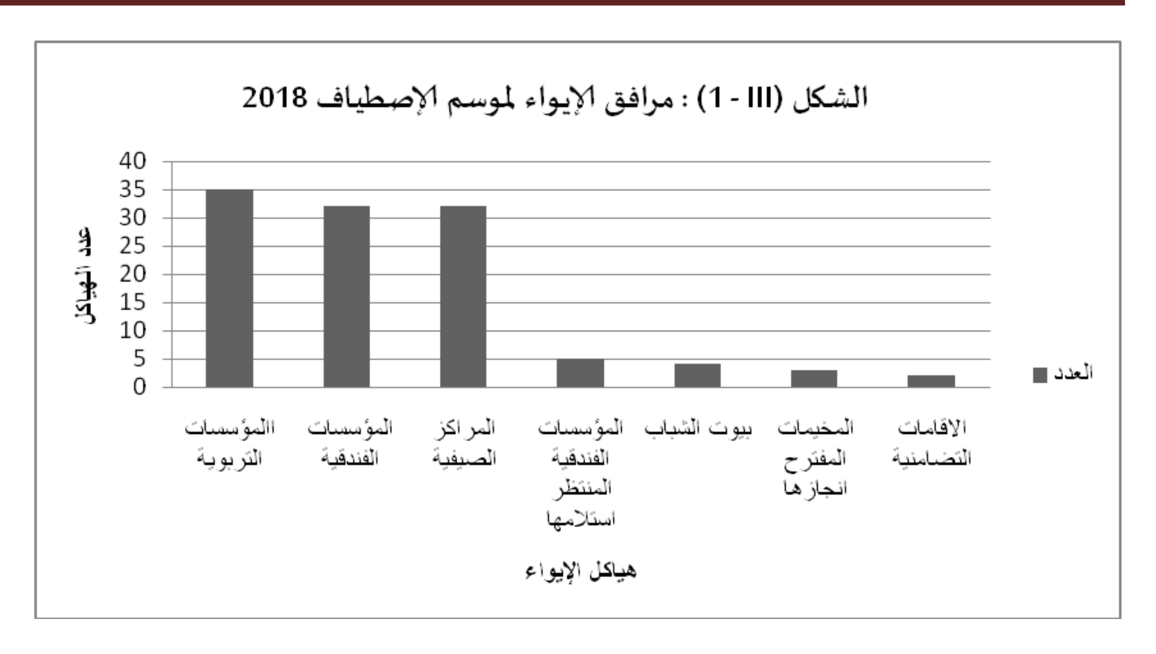
3– **هياكل الإيواء :** من المنتظر ان تتدعم قدرة الايواء بالولاية خلال موسم الاصطياف 2018 باستلام مشاريع سياحية جديدة .

الجدول (III –3) : مرافق الإيواء لموسم الأصطياف 2018

هياكل الأيواء	موسم الاصطياف 2018	
	العدد	السعة (فرد)
المؤسسات الفندقية	32	3168
المراكز الصيفية	32	10670
بيوت الشباب	04	300
الإقامات التضامنية	02	500
االمؤسسات التربوية	35	7400
المؤسسات الفندقية المنتظر استلامها	05	1466
المخيمات المقترح انجازها	03	1700
المجموع		**25204**

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية مستغانم.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ تنوع هياكل الإيواء المخصصة لموسم الأصطياف 2018 والتي بلغت في مجموعها 113 مرفق للإيواء وبسعة استقبال 25204 فرد، إلا أنه وبالمقارنة مع عدد المصطافين والذي يتوقع أن يبلغ 20000000 في صيف 2018 نجد أن طاقة الإستيعاب وعدد الهياكل قليل ولايمكنه استيعاب هذا العدد من المصطافين مما قد يشكل أزمة في الاستقبال.



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الشكل السابق تنوع هياكل الإيواء التي تزخر بها مدينة مستغانم والتي تمثلت في سبعة أنواع أبرزها، المؤسسات التربوية، والفندقية، والمراكز الصيفية، بحيث تجاوزت كل منها الثلاثين، في حين كانت الهياكل الأخرى بمجموعها تساوي أربعة عشر (14)، بتفصيل هو : المؤسسات الفندقية المنتظر استلامها (5)، بيوت الشباب (4)، المخيمات المقترحة إنجازها (3)، الإقامات التضامنية (2)، إلا إنه يبقى عدد هياكل الإيواء ضئيل وليس في مستوى إمكانيات مستغانم السياحية.

المبحث الثاني : واقع السوق السياحية في ولاية مستغانم

يعتبر موسم الأصطياف هو موسم السياحة في ولاية مستغانم لذلك يلقى اهتمام كبير من الجهات المعنية وتوضع له الخطط حتى يسير بشكل جيد.

كما تمثل المرافق السياحية عصب السياحة فبجانب الإمكانات الطبيعية التي تستقطب السياح يجب توفير المؤسسات التي تسهل عملية السياح وضبط السياحة، إضافة إلى ذلك فأن تطور المرافق والمؤسسات السياحية يعبر عن مؤشر لتطور السياحة ويعطي صورة عن وضعيتها، وفي هذا المبحث سوف نتعرف إلى جانب تحضيرات موسم الاصطياف، على واقع وتطور السوق السياحية في ولاية مستغانم .

المطلب الأول : موسم الاصطياف في ولاية مستغانم

تتوفر ولاية مستغانم على مؤهلات ومقومات سياحية هامة و متنوعة تسمح لها بتنمية و ترقية عدة أنواع من السياحة : السياحة الشاطئية ، الثقافية،الدينية،الريفية ، الغابية ، الايكولوجية ...... إلخ.

لكن السياحة الشاطئية تعتبر السياحة الرائدة في الولاية بحكم الشريط الساحلي الذي يمتد طوله على أكثر من 124 كلم ،يتوزع على10 بلديات ساحلية (فرناكة، استيديا، مزغران، مستغانم بن عبد المالك رمضان، حجاج، سيدي لخضر، خضرة، عشعاشة، أولاد بوغالم) ضمن 05 دوائر (عين النويصي حاسي

ماماش، مستغانم، سيدي لخضر، عشعاشة)، حيث تتميز بشساعة شواطئه و جمال رمالها و عدم عمقها بالإضافة إلى محاذاتها للغابات و لمرتفعات الظهرة ،أين جعلتها تستقطب عدد كبير من المصطافين حيث بلغ عددهم خلال موسم الاصطياف 2017 أكثر من خمسة عشر(15) مليون مصطاف و يرتقب هذا الموسم 2018) أكثر من 20 مليون مصطاف.

1 – موسم الاصطياف : يندرج ضمن أحكام المادة 03 من القانون رقم 02/03 المتضمن القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحي للشواطئ، فهو الفترة الزمنية الممتدة من 01 جوان إلى غاية 30 سبتمبر تتخذ خلالها الجهات المعنية كل التدابير و الاجراءات اللازمة من اجل استعمال و استغلال الشواطئ لاغراض سياحية.

يعتبر موسم الاصطياف فرصة لاعطاء الدفع للسياحة (Mise en Tourisme) من خلال التعريف بالمقومات والمؤهلات السياحية والثقافية التي تزخر بها الولاية بإعتبارها قطب سياحي بامتياز(pôle touristique d' exellence).

إن انجاح هذا الموسم يتم بتظافر الجميع بدءا بالتحضيرات الجيدة ثم المتابعة و المراقبة المتواصلة فالهدف الذي تسعى إليه الولاية هو العمل على تهيئة كل الظروف الملائمة لقضاء عطلة مريحة بالنسبة للمصطافين الذين يتوافدون على الولاية خلال موسم الاصطياف من خلال توفير: الأمن، التجهيزات الملائمة النقل، النظافة، التنشيط أو الترفيه.

2– تحضيرات موسم الاصطياف :

ترتكز عملية التحضير لموسم الاصطياف لكل موسم على العمل على تثمين الإيجابيات و إزالة النقائص المسجلة خلال الموسم الفارط و المتمثلة خاصة في : (الاستغلال غير الشرعي و الفوضوي للشماسيات، نقص النظافة على مستوى الشواطئ، عدم احترام الأسعار المحددة لاستغلال مواقف السيارات، عدم احترام مقاييس النظافة على مستوى بعض المحلات التجارية بالشواطئ). و قد تم البدء في عملية التحضير لموسم الاصطياف 2018 في وقت مبكر، بعد صدور القرار الولائي رقم 305 المتضمن إنشاء اللجنة الولائية المكلفة بتحضير و متابعة موسم الإصطياف 2018، و القرار الولائي رقم 307 المتضمن إنشاء اللجنة الولائية المكلفة باقتراح فتح و منع الشواطئ للسباحة لموسم الإصطياف 2018، حيث نظمت السلطات المحلية برئاسة السيد الوالي زيارات ميدانية إلى شواطئ الولاية، بالاضافة إلى عقد جلسات عمل اسفرت على العديد من القرارات نذكر :

– توفير الانارة العمومية على مستوى كل الشواطئ المفتوحة للسباحة عن طريق استعمال الطاقة الشمسية، تنفيذا لتعليمات وزارة الداخلية فيما يخص استغلال الطاقة الشمسية للإنارة العمومية عبر الشواطئ.[1]

[1] وثائق مقدمة من مديرية السياحية والصناعة التقليدية لولاية مستغانم

– تخصيص اغلفة مالية مهمة في اطار إقتراح فتح شواطئ جديدة و تدعيم تهيئة و تجهيز الشواطئ المفتوحة.

– الانطلاق في عدة مشاريع تمس تهيئة الطرقات و الواجهات البحرية و الاحياء من اجل تحسين المظهر الحضري للبلديات لاستقبال المصطافين في احسن الظروف حيث اعطيت اشارة انطلاق مشروع ازدواجية و تهيئة الطريق نحو شاطئ خروبة(سيدي المجدوب).

و بالنسبة لموسم الاصطياف لسنة 2017، بلغ عدد الشواطئ المسموحة للسباحة أربعة و ثلاثون (34) شاطئا والجدول التالي يوضح عدد الشواطئ ووضعيتها :

الجدول (III – 4) : وضعية الشواطئ وقدرة استيعابها

عدد الشواطئ الإجمالي	44
الشواطئ المسموحة للسباحة	34
الشواطئ الممنوعة للسباحة	10
قدرة استيعاب الشواطئ المسموحة للسباحة	**61100 مصطاف**

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية مستغانم

3 – الأغلفة المالية المخصصة لموسم الأصطياف 2018 : تم رصد مبلغ جد هام من قبل السلطات الولائية قدر ب أكثر من 171 مليار سنتيم خصصت لعدة قطاعات :

الجدول (III – 5) : الأغلفة المالية المخصصة لموسم الأصطياف 2017و2018

	موسم الاصطياف 2017	**موسم الاصطياف 2018**
المبلغ المخصص لتهيئة و تجهيز الشواطئ	251.451.114.61دج	1 714 909 100.00دج

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية مستغانم

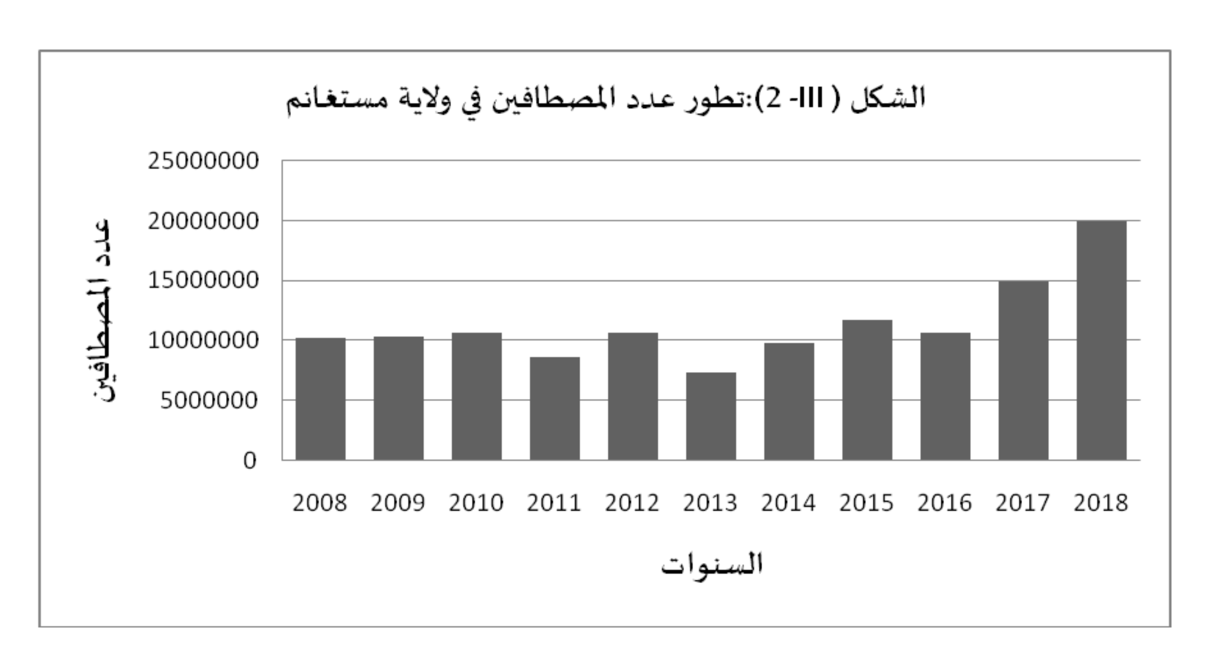
من خلال المبالغ المخصصة لموسم الأصطياف 2017 و2018 كما هو مبين في الجدول السابق (رقم 5)، نلاحظ التباين بين المبلغين، بحيث كان في سنة 2017 في حدود 25 مليار سنتيم،تضاعف المبلغ المخصص لموسم الاصطياف لسنة 2018 ليتجاوز 171 مليار سنتيم، وهذا الفرق الكبير يوضح مخطط السلطات للنهوض بقطاع السياحة، نحو مزيد من التنمية والتطور، و ذلك لاستقبال أكبر شريحة من السياح وتحقيق عوائد كبيرة كذلك، وهذا الإنفاق يحتاج إلى توجيه وتنفيذ في مستوى هذه النفقات للحصول على النتائج المرجوة وإلا كانت تكاليف إضافية لايرى لها أثر على أرض الواقع.

4 – عدد المصطافين القادمين إلى الولاية

الجدول (III – 6) : عدد المصطافين في ولاية مستغانم (2008–2018)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018 (المتوقع)
عدد المصطافين الوحدة (مليون)	10.3	10.4	10. 6	8. 60	10 .6	7.3	9.84	11.6	10.7	15	20

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية مستغانم



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الشكل السابق يتبين لنا عدد الأفراد الذين يختارون ولاية مستغانم لقضاء عطلة الصيف، وتطورهم من سنة 2008 إلى 2018، بحيث تجاوز عدد المصطافين 10ملايين في سنوات 2008و2009و2010 بتصاعد مستمر ، لكن سنة 2011 شهدت انخفاض العدد إلى 8 ملايين كذلك سنة 2013 انخفض أكثر،لتسجل السنوات الأخرى قيم بين 10 و11 مليون، إلى غاية 2017 والتي شهدت وصول 15000000 وسبب هذا الارتفاع راجع للمرفق الجديد " حديقة مستلاند" والتي تجذب السياح بمرافقها المتعددة، أما في صيف 2018 فتتوقع مديرية السياحة زيادة ب5مليون وافد، نظر للمرافق المتوفرة والخطط الموضوعة من قبل السلطات الولائية والذي يبينه المبالغ التي رصدت لهذه الصائفة مقارنة مع صيف 2017.

المطلب الثاني : العرض السياحي

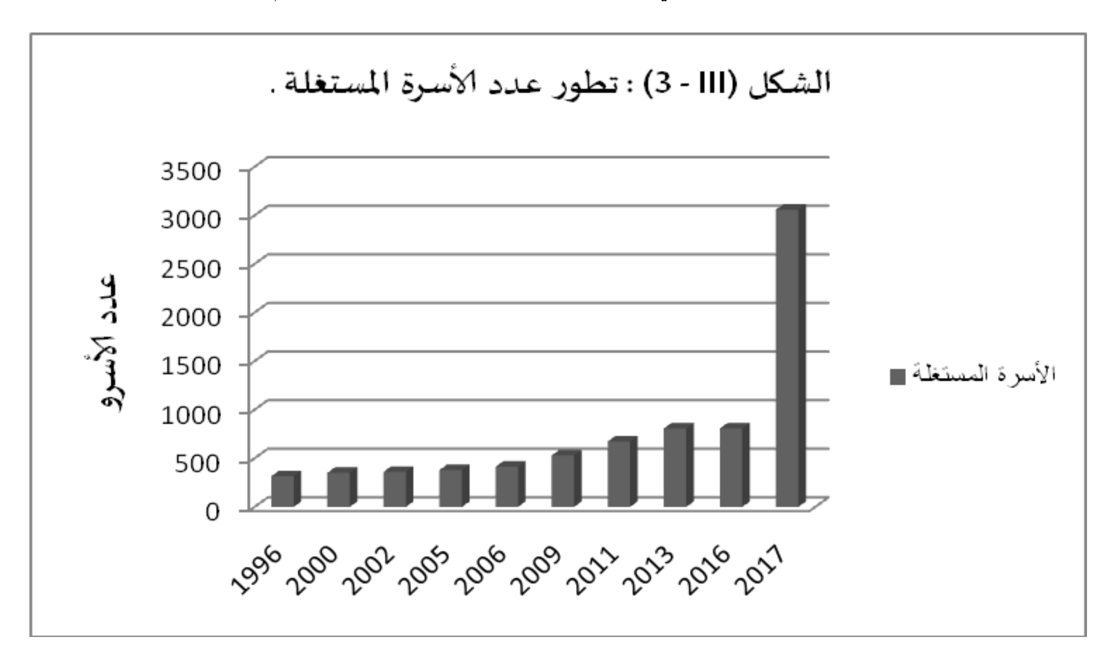
1– تطور عدد الأسرة من قبل سنة 1996 إلى غاية 2018

يعتبر عدد الأسرة من مؤشرات السياحة والذي من خلاله يمكن إبراز طاقة الاستيعاب لدى هياكل الاستقبال، ويمكن توضيح تطور عدد الأسرة من خلال الجدول والشكل التاليين.

الجدول (III – 7) : تطور الأسرة في المؤسسات الفندقية المستغلة في الولاية

السنوات	96	00	02	05	06	09	11	13	16	17
عدد الأسرة المستغلة	316	352	361	380	414	530	674	808	808	3060

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية مستغانم



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تطور عدد الأسرة المستغلة في ولاية مستغانم بحيث كان العدد 316 في سنة 1996 ليرتفع قليلا سنة 352 وهذا الارتفاع ضئيل لأنه كان بمقدار 36 سرير وهذا يعود للوضعية الغير أمنية التي عاشتها الجزائر خلال التسعينات وكان الاهتمام فقط بالاستقرار والأمن، وفي سنة 2002 ارتفعت العدد إلى 361 وهكذا في سنة 2005 وصل عدد الأسر ة إلى 380 وبعد عام (2006) شهد عدد الأسرة ارتفاع ملحوظ ليصل إلى 414، وواصل تطور الأسرة مستوى الارتفاع بحيث كان 530 سرير مستغل سنة 2009 وفي سنة 2011 كان 674 وفي سنة 2013 إلى 2016 كان العدد ثابت عند 808 وهو ما يبين ضعف السياحة والاهتمام بها وعدم إنشاء المؤسسات الفندقية وهياكل الإيواء، خلال كل هذه الفترة، أما

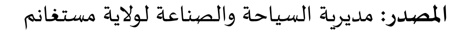
سنة 2017 فقد شهد هذا العام تحول كبير وإنشاء مؤسسات فندقية جديدة ليصل عدد الأسرة المستغلة فيها 3060.

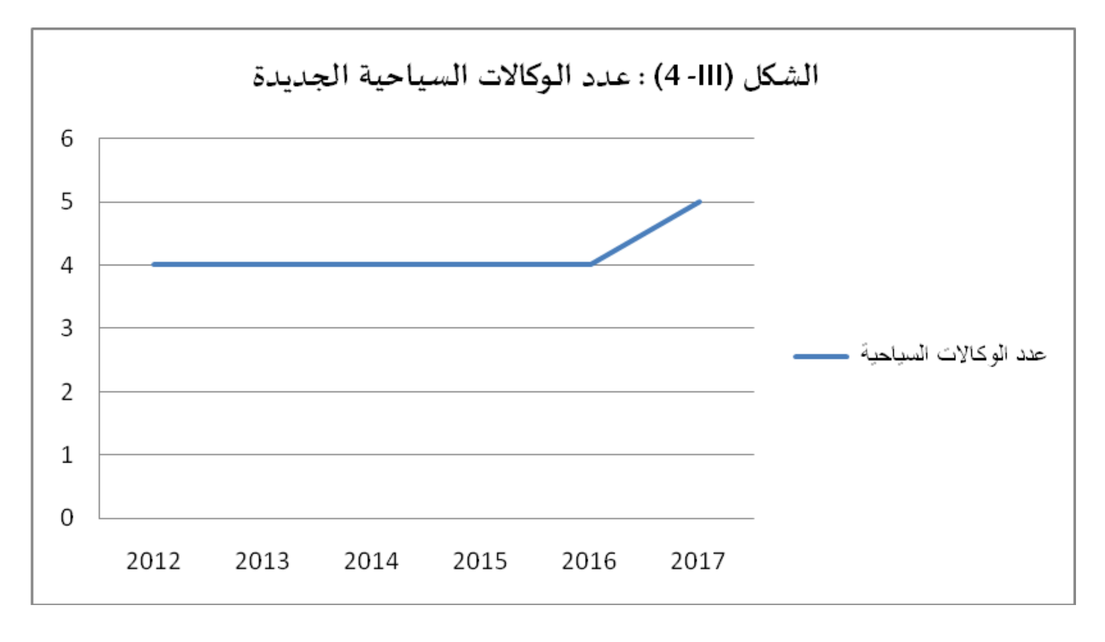
2– تطور عدد الوكالات السياحة من سنة 2012 إلى غاية 2018

تقوم الوكالات السياحية في إبراز معالم ومميزات الولاية السياحية، وتسهل أمور السياحة وتساعدهم على الاستمتاع بجولتهم السياحة وتقدم خدمات مختلفة.

الجدول (III – 8) : تطور عدد وكالات السياحة والأسفار المرخصة

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الوكالات السياحية الجديدة	4	4	4	4	4	5


المصدر: مديرية السياحة والصناعة لولاية مستغانم



المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية مستغانم

نلاحظ من الشكل اعلاه أن الوكالات السياحية الجديدة تطور عدد الوكالات السياحية بحيث كان الزيادة ثابتة ب 4 وكالات من سنة 2012 وإلى غاية سنة 2016، ثم زاد في السنة الموالية 2017 فقد ارتفع العدد ليصبح 5 وكالات وهذا التطور والثبات في الزيادة يدل على تزايد الطلب السياحي والدور الإيجابي الذي تقوم به وكالات السياحة من ترويج للسياحة، كالمخيمات، رحلات، كراء السيارات، وكذلك نقص

الوسطاء غير الشرعيين الذي ينافسون الوكالات بسبب الملاحقات الأمنية والقانونية لهم، حتى لاتعم الفوضى في الوسط السياحي، كما أن الوكالة السياحية تعتبره الدولة وسيلة للقضاء على البطالة بين الشباب ويتضح ذلك من خلا تخفيض السن لمنح الترخيص ليصبح 21 سنة وتخفيف الإجراءات بنسبة 50% سنة 2013، وتصنف الوكالات إلى (أ) وهي مختصة في السياحة الوطنية والصنف (ب) مختصة في تنظيم السياحة الدولية، لكن الآن يمكن للصنفين تنظيم السياحة الوطنية والدولية معا.

3 – تطور المؤسسات الفندقية

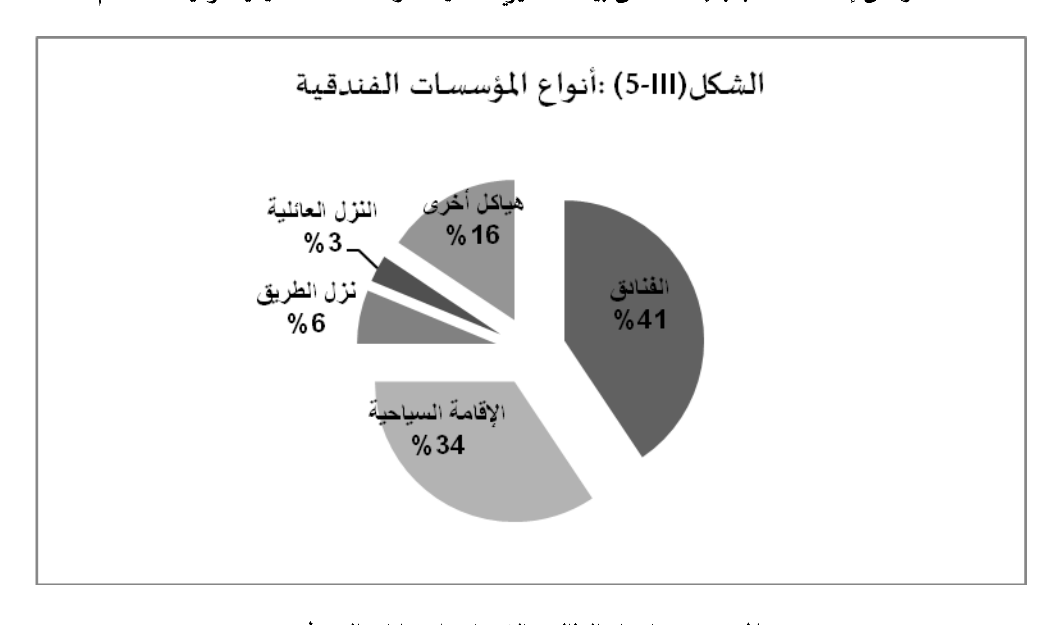
تمثل المؤسسات الفندقية جوهر السياحة فهي بيوت السواح وملاذهم، لهذا جودة هذه المؤسسات تعد عامل رئيسي في جلب السياح، وتطور وتصنيف هذه المؤسسات يعبر عن جودة السياحة.

أولا: قائمة المؤسسات الفندقية المتواجدة على مستوى ولاية مستغانم سنة 2018

الجدول (III – 9) : أنواع المؤسسات الفندقية في الولاية (2018)

صنف المؤسسة الفندقية	عددها
الفنادق	13
الإقامة السياحية	11
نزل الطريق	02
النزل العائلية	01
هياكل أخرى	05
المجموع	32

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية مستغانم



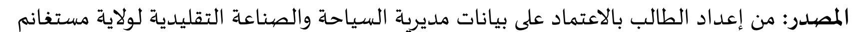
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول

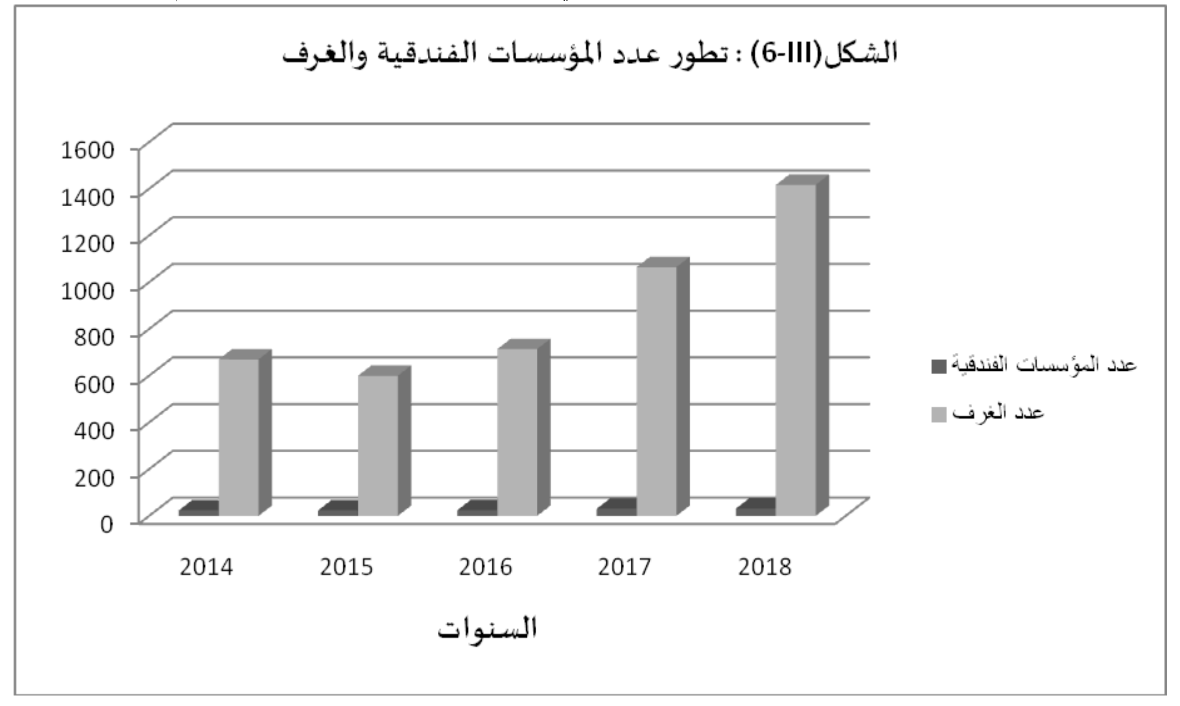
نلاحظ من الشكل أعلاه أن 41 % فنادق وهي التي تتمركز في وسط المدينة و تمثل عصب النشاط السياحي في كل دولة و تقدم عدة خدمات من الإيواء والإطعام وغيرها، أما الإقامات السياحية فتأتي في المرتبة الثانية بنسبة 34% وفيها بدل الغرف وحدات سكنية وتكون خارج المناطق السكنية وتتمتع بجمال طبيعي خاص، وتمثل نزل الطريق والنزل العائلية نسبة 6% و3% على التوالي وتكون نزل الطرق على الطرقات المفتوحة والنزل العائلية هي التي تشتمل 5 غرف وتوفر وجبة فطور الصباح على الأقل، وتمثل الهياكل الأخرى المعدة للفندقة 16% وهي الفنادق المبنية قبل 1985 الغير مطابقة للمرسوم التنفيذي 130-2000 المؤرخ 2000/06/11.

ثانيا : تطور المؤسسات الفندقية

الجدول (III – 10) : تطور عدد المؤسسات الفندقية والغرف

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المؤسسات الفندقية	24	24	25	31	32
عدد الغرف	670	600	714	1065	1417


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية مستغانم



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه التطور الحاصل في عدد المؤسسات الفندقية والتي استقر عددها عند 24 في السنتين 2014و2015،ثم زاد هذا العدد ليصل إلى 25 بمقدار وحدة واحدةسنة2016، أما سنة 2017 فقد زاد العدد بمقدار 6 ليصل إلى 31 مؤسسة فندقية، وهذه الزيادة نظرا لنشاط القطاع السياحي والأرباح المحققة فيه، أما في السنة 2018 والتي لم تنقضي بعد فوصل فيها العدد إلى 32 بزيادة مؤسسة

واحدة لكن ليست هي القيمة النهائية، ومن خلال ملاحظتنا لعدد المؤسسات الفندقية التي تراوحت بين 24و32 نرى أن هذا العدد محتشم ولا يعتبر كافي نظرا لأهمية السياحة في الولاية، ويعبر كذلك على أن واقع السياح ليس في مستوى الإمكانيات، أما عدد الغرف بدورها شهدت زيادة معتبرة وصلت إلى أكثر من الضعف بحيث كان عدد الغرف 670 في سنة 2014 ثم أصبح 1417سنة 2018 أي بنسبة زيادة 111% وهذا الزيادة نظرا لارتفاع عدد المؤسسات الفندقية، وفي سنة 2015 انخفض عدد الغرف إلى 600 ثم عاود في سنة 2016و2017 بحيث وصل العدد فيهما إلى 714و1065 على التوالي.

المطلب الثالث : الطلب السياحي

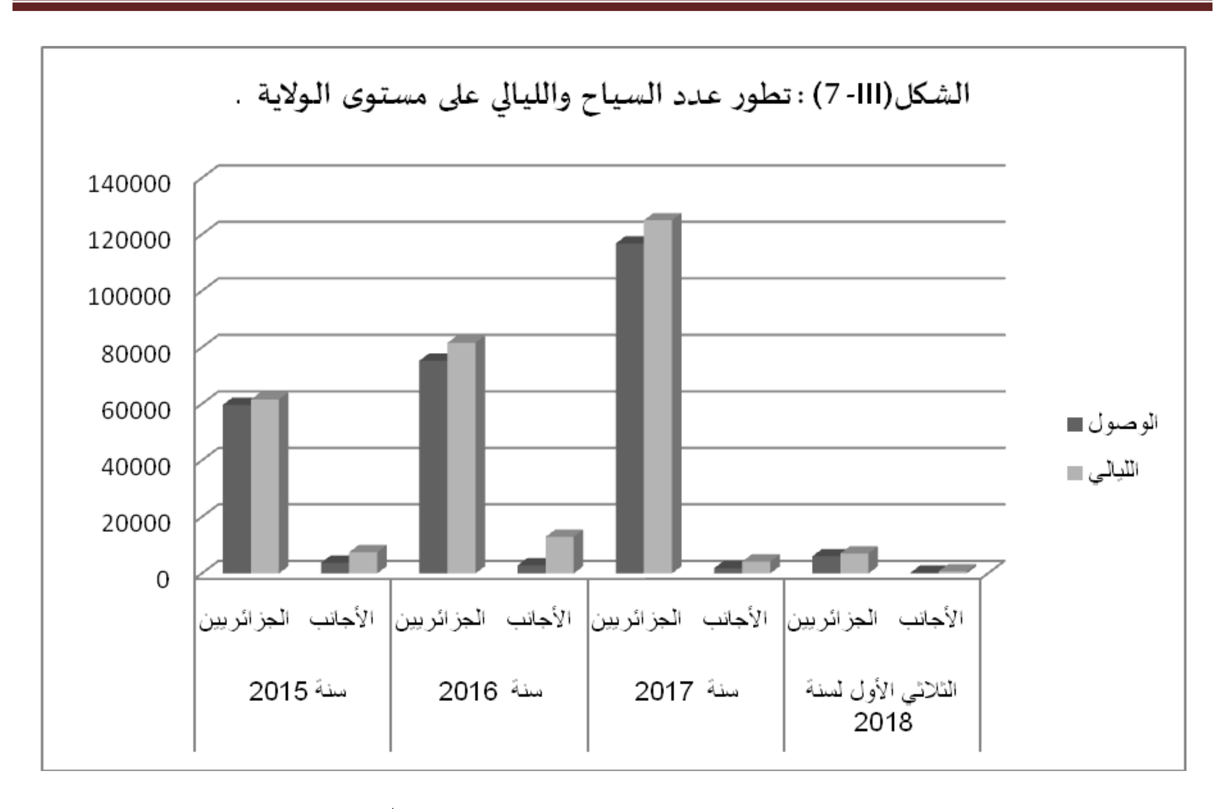
– توافد السياح والليالي على مستوى الولاية :

يعتبر عدد السياح الوافدين أهم مؤشر في معرفة وضعية السياحة في بلد ما سواء كان تنقل محلي بتنقل السكان في مختلف مناطق الدولة، أو أجنبي والذي يمثل عدد الوافدين من الدول الأخرى لبلد ما وهو الأهم لما يجلبه من أرباح من خلال جلب العملة الصعبة أو المشاركة في اقتصاد الدولة التي يسافر إليها، كذلك مدة إقامة السياح بدورها تبين مدى استقرار السياح، بحيث كل زيادة في مدة الإقامة هي زيادة في المصاريف بالنسبة للسياح.

الجدول (III – 11) : تطور عدد السياح و الليالي على مستوى الولاية

السنوات	سنة 2015		سنة 2016		سنة 2017		الثلاثي الأول لسنة 2018	
الجنسية	الجزائريين	الأجانب	الجزائريين	الأجانب	الجزائريين	الأجانب	الجزائريين	الأجانب
الوصول	59697	3768	75321	2876	116839	1858	6090	293
الليالي	61617	7519	81638	12964	125057	4210	7100	744

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية مستغانم

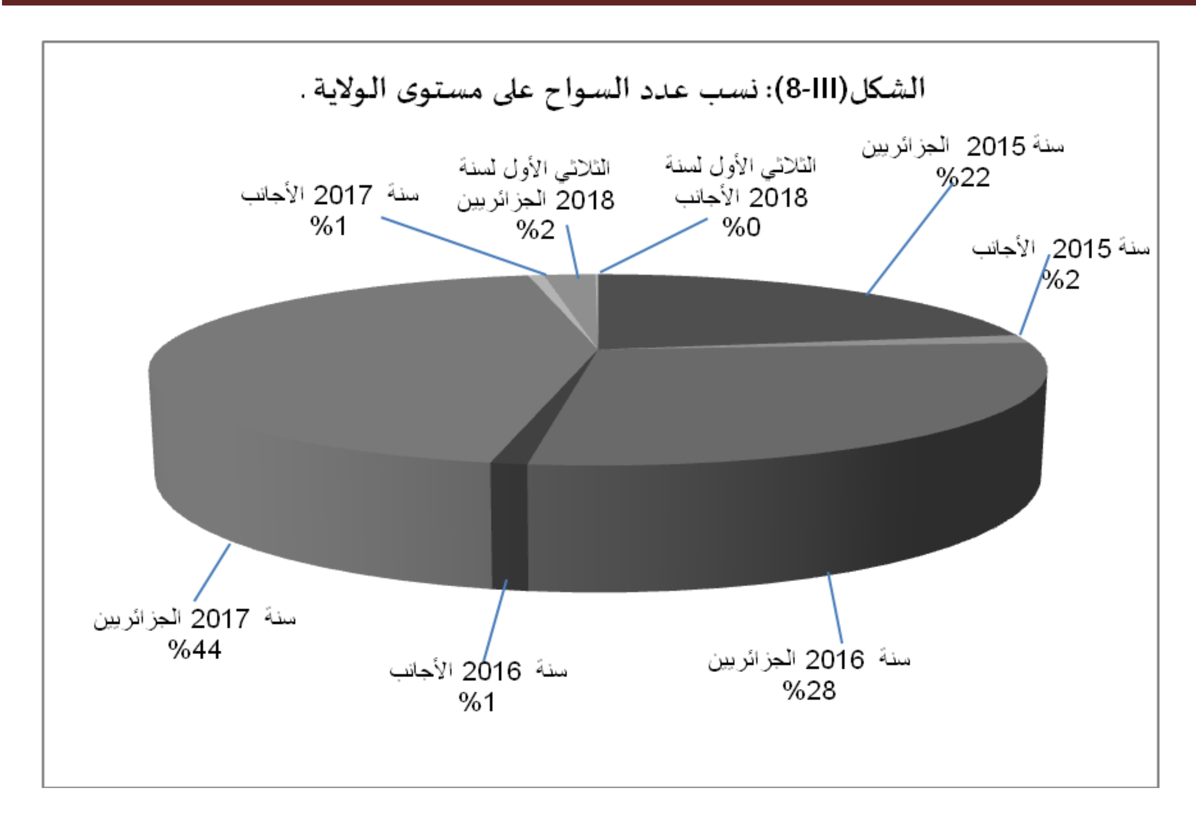


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول

نلاحظ من الشكل الزيادة في عدد السواح القادمين إلى الولاية وذلك فيما يخص السياح الجزائريين الذين كان عددهم في سنة 2015 حوالي 59697 سائح، ليصبح 75321 سنة 2016 ثم 116839سنة2017 أما سنة 2018 فهي السنة الآنية لذلك لا يفسر عدد السياح فيها والذي كان 6090سائح في الثلاثي الأول بأنه انخفاض لأن الجزء الكبير من الزائرين للولاية يقدمون خلال الصيف في الثلاثي الثاني والثالث، أما السياح الأجانب فكان عددهم في انخفاض متواصل، بسبب الصورة السياحية الغير جيدة للجزائر ومواصلة تهميش هذا القطاع، وكذلك بعض الأمور الأمنية المتعلقة بدول الجوار ،بحيث كان عدد السياح 3768 سنة 2015 ثم انخفض الى 2876 سنة2016 ثم 1858 سنة2017 و293 في الثلاثي الأول من سنة 2018، أما عدد الليالي فكان هو الآخر في نسق تصاعدي بالنسبة للسياح الجزائريين لينتقل من 61617 ليلة سنة 2015إلى 125075سنة 2017 وكذلك عدد الليالي التي قضاها الأجانب فقد شهدت تطور إيجابي بحيث انتقلت من 7519 في 2015 إلى 12964 سنة 2016 رغم المفارقة في عدد السياح، إلا أن عدد الليالي انخفض إلى الثلث تقريبا سنة 2017 ليكون 4210 ليلة.

ومن خلال الشكل نتعرف على نسب تطور السياح الأجانب والجزائريين :

الشكل(III-8): نسب عدد السواح على مستوى الولاية .



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول

في الشكل أعلاه،النسبة التالية توضح لنا السياح الجزائريين والأجانب على مستوى الولاية في سنوات الدراسة وهو ما يوضح بشكل أدق التفسير السابق بحيث انتقلت نسبة السياح الجزائريين من 22 % سنة 2015 إلى 28% سنة 2016 ثم زادت بنسبة كبيرة إلى 44% سنة 2017أما بالنسبة للأجانب فقد كانت النسبة على التوالي 2%،1%،1% سنة 2016 ،2017،2018.

المبحث الثالث : مساهمة السياحة في تنمية الاقتصادية لولاية مستغانم

تعتبر المشاريع السياحية وتسهيلات الاستثمار السياحي عامل رئيسي في تحقيق التنمية السياحية والاقتصادية، وذلك من خلال ما توفره من مناصب شغل والإيرادات التي توفرها تلك المشاريع في حال إنجازها، كما يساهم التحصيل الضريبي والإجراءات الراشدة التي تضبط قيمة التحصيل من استغلال المشاريع السياحية ، وفي هذا المبحث على التسهيلات الإستثمارية التي تمنحها الدولة من أجل تشيع المستثمرين في كل المجلات بما فيها قطاع السياحة و مدى مساهمة المشاريع السياحية في التنمية المحلية، إضافة أفاق التنمية من خلال ايرادات السياحة.

المطلب الأول : آفاق الاستثمار السياحي في ولاية مستغانم

1– تسهيلات الاستثمار السياحي

منحت الدولة تخفيضات ضريبية وتسهيلات بغية تشجيع الاستثمار محليا و وطنيا بصدور قانون 3- 3- المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع السياحي ثم الاتفاق مع الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار (ANDI) على مايلي :

– تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال والجنوب من تخفيض ب : 3 % و 4.5% على التوالي من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

– الإعفاء من الضريبية على أرباح الشريكات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب، باستثناء وكالة السياحة والأسفار ، وشركات الاقتصاد المختلطة التي تنشط في قطاع السياحة.

– يتكفل صندوق دعم الاستثمار ات والترقية ونوعية النشاطات السياحية بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وكل النفقات الأخرى الخاصة بدعم إنجاز مشاريع استثمارية سياحية.

– تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة ب 19% في حين تخضع النشاطات الأخرى لنسبة 25% من هذه الضريبة.

– تطبيق النسبة المخفضة ب 7% من الرسم على القيمة المضافة الى غاية 31 ديسمبر 2019 فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والعمومية وكذا نشاطات المطاعم السياحية والمصنفة والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحية وتأسيس شركات في قطاع السياحة.

– تطبيق المنخفضة للرسوم الجمركية فيما يخص اقتناء تجهيزات وأثاث غير مصنعة محليا، تدخل في إطار التأهيل طبقا لمخطط نوعية السياحة.[1]

2– المشاريع الاستثمارية ودورها في التشغيل

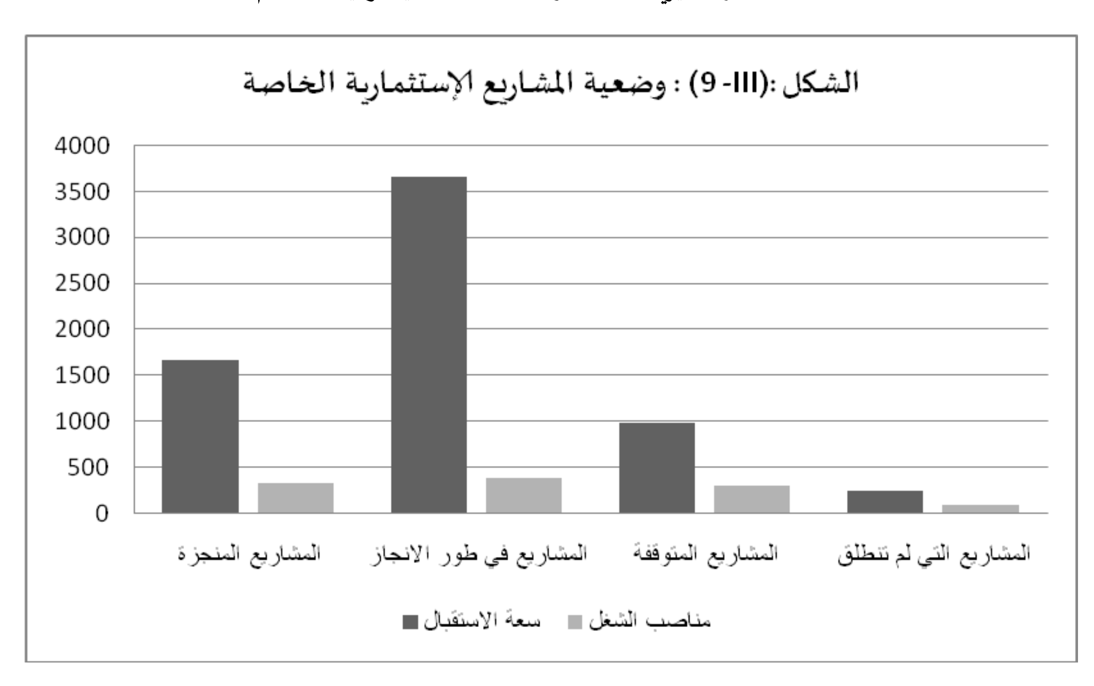
وفي الجدول التالي، نرى وضعية المشاريع الإستثمارية السياحية الخاصة ومناصب الشغل التي توفره وسعة استقبالها.

[1] الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار لولاية مستغانم

الجدول (III – 12) : وضعية مشاريع الاستثمار السياحي الخاص على مستوى ولاية مستغانم إلى غاية مارس 2018

المشاريع	*العدد*	*سعة الاستقبال*	*مناصب الشغل*
المشاريع المنجزة	*05*	*1672*	*330*
المشاريع في طور الانجاز	*20*	*3660*	*386*
المشاريع المتوقفة	*10*	*989*	*301*
المشاريع التي لم تنطلق	*03*	*252*	*95*
المجموع	***38***	**6573**	**1112**

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية مستغانم



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الجدول

من الجدول والشكل السابقين نلاحظ سعة استقبال المشاريع السياحة وكذلك مناصب الشغل التي توفرها هذه المشاريع، وكما ذكرنا سابقا أن توفير آليات للسياحة ومناصب الشغل يعد محرك رئيسي للتنمية السياحية والاقتصادية معا، فزيادة عدد السياح هو معناه خلق ايرادات،خاصة إذا كان السياح أجانب ويجلبون العملة الصعبة، ومن الإيرادات المحققة يزدهر قطاع السياحة وتزيد فيه الاستثمارات التي تمتص البطالة من خلال التوظيف في هذه الاستثمارات، فالمشاريع التي في طور الإنجاز تقدر سعة استقبالها ب 3360 كما أن عددها 20 وتوفر 386 منصب شغل، لكن هناك مشاريع متوقفة لأسباب عدة وصلت في عددها إلى 10 و3 مشاريع لم تنطلق يمكن من خلالهما توفير ما يقارب 400 منصب شغل وهذا ما يفسر وضعية السياحة المحلية والعراقيل التي تواجهها مما يحول دون تحقيق تنمية سياحية واقتصادية في المستوى المنشود.

وفيما يلي جدول يوضح بعض المشاريع الفندقية التي ستدخل حيز الإستغلال أثناء موسم الأصطياف 2018 والتي ستوفر حوالي 1672سرير:

الجدول (III – 13) : المشاريع الفندقية التي ستدخل حيز الاستغلال أثناء موسم الأصطياف 2018

البلدية	اسم ولقب المستثمر	وصف المشروع (فندق،إقامة سياحية ،....)	عدد الأسرة	تاريخ المرتقب دخول الإستغلال
بن عبد المالك رمضان	المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة ZINA BEACH	إقامة سياحية	600	ماي 2018
مزغران	المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة ZEPHYR	فندق	444	ماي 2018
	المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة OUERAH عبادة محمد	فندق	94	ماي 2018
	المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة COSTA) (MIMOSAS غزال مداني	فندق + إقامة سياحية	170	ماي 2018
مستغانم	المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة MONTANA	فندق	364	ماي 2018
المجموع			1672	

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية مستغانم

المطلب الثاني : دور السياحة في التشغيل

يضم قطاع السياحة نشاطات خدمية وتجارية، كما يرتبط بالقطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الفلاحة والتجارة والصناعة وهو ما يجعله يوفر مناصب شغل كثيرة، مباشرة وتتمثل في عمال الوكالات السياحية والفنادق ومناصب غير مباشر تكون بفضل السياحة وتوفير رغبات السياح في قطاعات الصناعة والبناء والزراعة.

ومن الجدول التالي يمكن توضيح مناصب الشغل المباشرة التي يوفرها قطاع السياحة بصفة دائمة أو مؤقتة.

الجدول (III- 14) : عدد العمال في المؤسسات السياحية

السنة	الفنادق		الوكالات السياحية	
	دائم	مؤقت	دائم	مؤقت
2013	167	-	46	-
2014	175	-	50	-
2015	200	-	54	11
2016	309	56	55	11
2017	319	173	59	12

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية مستغانم

نلاحظ من الجدول أعلاه مناصب الشغل التي يوفرها قطاع السياحة في ولاية مستغانم، ونلاحظ أن عدد العمال يزيد بمرور السنوات نتيجة زيادة الفنادق والوكالات السياحية.

فالسياحة لا تقوم بدون عمال كغيرها من القطاعات الخدمية فالسياحة تحتاج مختصين في المجال وعمال مهنيين يسهرون على تقديم الخدمات السياحية ويكونون بصفة دائمة أما العمال المؤقتين فهم مرتبطين بموسم السياحة في الولاية وذلك في فصل الصيف حيث يقبل السياح بكثرة مما يتطلب خدمات إضافية.

ولا يقتصر دور السياحة في التشغيل على عمال المؤسسات الفندقية بل يشمل عدة مجالات وكل ماله علاقة بالسياحة كالنقل وغيره، لأن ارتفاع السياح يحرك الاقتصاد بحيث يزيد الطلب على المنتجات والخدمات وهو ما يخلق زيادة في الإنتاج وزيادة في التوظيف.

المطلب الثالث : أفاق التنمية في الولاية من خلال الضرائب والرسوم السياحية

من خلال العوائد الضريبية المحققة من قطاع السياح والتي تتميز بتعددها يمكن رسم خطط تنموية مستقبلية، فبالنسبة للرسوم الإجمالية المحصلة من قبل البلديات الساحلية فقدرت بـ :93.145 984 5دج سنة 2017 من الرسوم التالية:(الرسم على القمامات المنزلية، الرسم على الإقامة، الرسم على حقوق الاقتراح و الحفلات).

لهذا تسعى السلطات المحلية لتطبيق الإجراءات التالية:

-منح استغلال الشواطئ المسموحة للسباحة إلى البلديات لتسييرها حيث يمكن اقتناء كراسي وطاولات و كرائها بطريقة منظمة وفقا لمخطط ومساحة وطبيعة كل شاطئ، ويتم تشغيل أعوان تابعين للبلديات المعنية من مختلف الشرائح لاسيما (الشبكة الاجتماعية) وتحت إشراف مسؤوليين مباشرة يتولون مراقبتهم ومتابعتهم.

- تطوير و خلق أنشطة تجارية موسمية بالتنسيق مع مختلف المصالح و ضمان احترام الإلتزامات المفروضة في دفتر شروط محدد.
- إعادة النظر في أسعار الإفتتاح المعدة من طرف مصالح أملاك الدولة من أجل رفع تحصيل الإتاوات.
- تجنيد مصالح البلدية من أجل تحسين و تفعيل الرقابة على تسعيرة الإقامة و تسهيل تحصيلها و هذا بمضاعفة الرقابة و تدقيقها بما في ذلك الإقامة لدى الساكن أثناء موسم الإصطياف.
- الإعتماد على السعر الأعلى في تحديد تعريفة رفع القمامات بالنسبة للسكنات و المحلات التجارية و كذا المخيمات الصيفية للبلديات الساحلية.

التعريفة :

بين: 1 000.00 دج إلى 1 500.00 دج بالنسبة للسكنات.

بين: 3 000.00 دج إلى 12 000.00 دج بالنسبة للمحلات التجارية و الحرفية.

بين: 8 000.00 دج إلى 23 000.00 دج بالنسبة للأراضي المهيئة للتخييم.

بين: 20 000.00 دج إلى 130 000.00 دج بالنسبة للمؤسسات الصناعية المخلفة لكميات من النفايات أكبر.

- خلق فضاءات للمهرجانات و التظاهرات الثقافية مع إعادة النظر في التسعيرة على الإقامة.
- إعادة النظر في التسعيرة على حقوق الحفلات و المهرجانات التي تقام بعد السابعة مساءا.
- تشجيع حملات الاشهار من طرف الشركات التي ترغب في الترويج لمنتجاتها أثناء موسم الإصطياف مثل شركة جيزي، موبيليس.....إلخ.
- التطبيق الصارم للقوانين في ظل مكافحة و محارة التجارة الموازية (بدون رخصة).

وكذلك **الإجراءات الإدارية** يمكن من خلالها تحقيق تنمية مستقبلية ونذكر منها :

- المساهمة في تهيئة وتجهيز الشواطئ المسموحة للسباحة.
- تنظيم تظاهرات رياضية بالشواطئ.
- المساهمة في العمليات التحسيسية للمحافظة على البيئة و التراث المحلي عن طريق وسائل الميديا و الجرائد.
- التعريف بالمواقع السياحية و الثقافية المتواجدة بإقليم البلدية عبر مواقع التواصل الإجتماعي.
- تشجيع الفاعلين في السياحة و الدفع بهم لبذل مجهودات أكبر لتطوير السياحة خاصة الدواوين المحلية للسياحة و الجمعيات السياحية.
- ترويج المنتجات الحرفية وتجسيد فضاء للتعريف بالحرفيين وخلق فضاء لتبادل الخبرات والمهارات و تسويق منتوج الحرفيين.

- تنصيب منصات لعرض و بيع منتجات الصناعة التقليدية في الساحات العمومية لوسط المدينة.
- تنصيب منصات لعرض و بيع منتجات الصناعة التقليدية على مستوى الفنادق التي تعرف إقبال كبير للمصطافين.
- عرض المنتوجات التقليدية عبر الشواطئ و على مستوى الساحات العمومية.
- خلق مكتبة متنقلة عبر الشواطئ وفقا لبرنامج مسطر من طرف المكتبة العمومية للمطالعة.
- تفعيل ثقافة المرشد السياحي.
- دعوة المتعاملين الإقتصاديين إلى المساهمة في تنشيط موسم الإصطياف في إطار ضمان ترويج المنتوج و الترفيه في نفس الوقت.[1]

[1] وثائق من مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية مستغانم

خلاصة الفصل :

مما سبق في هذا الفصل والذي تناول دور السياحة في تنمية ولاية مستغانم، لاحظنا المؤهلات السياحية التي تزخر بها الولاية وإمكانية اعتمادها في عملية التنمية، غير أن هذه المؤهلات تحتاج إلى تهيئة ومزيد من الاهتمام كما تحتاج إلى مرافق ومزيد من الهياكل والمؤسسات الفندقية.

كما أن التنمية السياحية بطيئة وضعيفة، فالمشاريع السياحية في الولاية تشهد تأخر في الإنجاز وتوقف، وبالرغم من النفقات التي توجه للسياحة غير أن هذه الأخيرة لم تعرف النجاح بعد، ولم تخلق مناصب شغل ومشاريع تنموية في مستوى التطلع، وهذا ما جعل السلطات تتخذ مزيد من الإجراءات وترسم العديد من الخطط في ما يتعلق بمداخيل القطاع وكيفية تحصيلها والاستفادة منها من أجل النهوض بالولاية في المستقبل.

خاتمة

تم من خلال هذه الدراسة التطرق الى دور السياحة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية بالجزائر وقد تم اختيار ولاية مستغانم كنموذج و أتضح لنا أهمية قطاع السياح ومدى مساهمته في التنمية المحلية والوطنية، فالسياحة من خلال التشابك مع القطاعات الأخرى كالصناعة والتجارة والفلاحة يجعل منها محرك للاقتصاد كما توفر مناصب شغل متعددة وهو ما يثبت صحة الفرضيتان الأولى والثانية،و تكون مساهمة السياحة في التنمية كذلك من خلال الاستثمارات السياحية، و تعتبر كذلك مصدر هام من مصادر الدخل القومي.

وكل هذه الأهمية التي لدى للسياحة وأهميتها العالمية الآن ،إلا أن الجزائر كما لاحظنا تمتلك مؤهلات سياحية وموروث ثقافي ثمين يجعل منها بلد سياحي على غرار الدول المجاورة المغرب وتونس غير أن الجزائر لا تزال نسبة مساهمة السياحة في اقتصادها لاتصل 1% ونسبة العمال في القطاع السياحي في حدود 6% وهي نسبة ضئيلة جدا.

وبالرغم كل السياسات التي انتهجت الدولة للنهوض بالقطاع السياحي على غرار "برنامج تنمية قطاع السياحة 2025" والاستثمارات السياحية قيد الانجاز لا تزال مرتبة الجزائر لا تستوفي حقها مقارنة بما تزخر من إمكانيات.

ومن بين أسباب عدم نجاح السياحة في الجزائر ضعف الخدمات السياحية والمرافق وكون التنمية السياحية في الجزائر تطبق بالكم لا بالكيف: بمعنى تنفق الأموال الكثيرة لكن في غير محلها وبطريقة غير صحيحة، ومن الأسباب كذلك غياب الثقافة السياحية وكيفية التعامل مع السواح وفشل الترويج والتسويق السياحي، بالإضافة إلى عدم اقتناع الدولة بالسياحة كبديل للنفط وهو ما يثبت صحة جزء من الفرضية الثالث.

ونستنتج من خلال دراستنا للموضوع أن الآفاق التنموية من خلال القطاع السياحي في الجزائر تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والدراسات والتنفيذ الجيد للمشاريع والخطط السياحية كما تحتاج إلى الاهتمام أكثر بالولايات التي تتوفر لديها مقومات السياحة كولاية مستغانم التي كانت محل دراستنا هذه.

الاستنتاجات : ومن خلال دراستنا نخلص إلى النتائج التالية :

– السياحة تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال عدة مؤشرات أبرزها الإيرادات وتوفير مناصب الشغل وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

– تساهم السياحة في الناتج الوطني الخام (PIB) العالمي بنسبة 10% كما تساهم السياحة في تحسين ميزان المدفوعات وتخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية.

– تحتل السياحة نسبة كبيرة من التجارة العالمية بنسبة 5.8% .

– تملك الجزائر رصيد سياحي هائل يمكنها من خلالها تحقيق تنمية اقتصادية والقضاء على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية داخل البلاد.

– تشهد السياحة في الجزائر تطورا وتحسن وإن كان ضعيفا من خلال زيادة عدد السواح وزيادات الوكالات السياحة والمؤسسات الفندقية.

– ترتبط السياحة بفترات زمنية خاصة في المناطق الساحلية مثل ولاية مستغانم التي يأتيها أغلبية السياح في الصيف.

– على الجزائر الاهتمام بالسياحة أكثر والتعويل عليها في محاولتها للتقدم والتطور.

– البنية التحتية والفوقية ركن مهم به يتم الترويج للسياحة.

– مساهمة الجباية المحققة من السياحة في التنمية المحلية.

– هناك تحسن في التنمية السياحية في ولاية مستغانم.

– لولاية مستغانم مستقبل سياحي من خلال المشاريع والاستثمارات السياحية التي في طور الإنجاز.

– للمرافق السياحية دور كبير في جذب السياح ومثال ذلك حديقة موستلاند في مستغانم التي بفضلها يتوقع أن يرتفع عدد المصطافين إلى الضعف.

التوصيات :

1– الترويج الجيد للسياحة الوطنية من خلال وسائل الإعلام الوطنية والدولية وإبراز ثروات الجزائر السياحية وعناصر الجذب السياحي.

2– زيادة المرافق والهياكل السياحية التي من شأنها تحقيق عوائد مالية من خلال الضرائب والرسوم يمكن الاعتماد عليه في عملية التنمية .

3– نشر الثقافة السياحية لدى المواطنين وكيفية التعامل مع السياح.

4– السير على خطى الدول التي تتخذ من السياحة مصدر دخل وعنصر أساسي في الاقتصاد والتنمية الاقتصادية ومحاولة الاستفادة من تجاربها.

5– القيام بندوات وملتقيات علمية حول تطوير السياحة وطرحها كحل اقتصادي يجب الاعتماد عليه بدل الاقتصاد الريعي.

6- منح تسهيلات للمستثمرين في مجال السياحة ورفع القيود التي تفرضها قوانين حماية المنتوج المحلي على المستثمرين الأجانب وهو الأمر الذي من شأنه أن يخلق منافسة في الأسعار وارتفاع عدد السياح جراء ذلك.

7- العمل على تصحيح الصورة السيئة عن الأمن في الجزائر التي تركتها العشرية السوداء ووضعية الدول المجاورة الغير مستقرة.

8- التعرف على رغبات السياح المتعددة والأمور التي من شأنها أن تجذب السياح وتوفيرها.

9- العمل على القضاء على البيروقراطية والعراقيل فيما يخص التأشيرة والوثائق الروتينية، واستخدام التكنولوجيا المتطورة .

10- تقديم خدمات الإرشاد السياحي.

11- القضاء على الفساد الذي يمس المشاريع السياحية من عرقلة وتعطيل وغش وغيرها من الأمور الغير قانونية.

12- العقلانية في فرض الضرائب والرسوم و الأسعار الخاصة بالمرافق السياحية وهو الأمر التنافسي المهم وهي نقطة تعاني منها الجزائر بارتفاع الأسعار فيها مقارنة بدول الجوار وهو ما ينفر السياح من الجزائر لتلك الدول بالرغم من التقارب في المؤهلات السياحية.

وأخيرا يمكن القول أن التنمية السياحية في الجزائر تعرف انتعاشا بفضل البرامج والمشاريع الاستثمارية التي تبنتها الدولة.

✓ المراجع باللغة العربية

1- الكتب :

1- أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، الطبعة الأولى، عمان – الأردن، دار كنوز المعرفة للنشر، 2007.

2- أحمد محمد إسماعيل برج، التنمية الإقتصادية والتطبيق العلمي لها، الطبعة الأولى،الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2015/2014.

3- احمد فوزي ملوخية، مدخل إلى علم السياحة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2008.

4- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، التنمية الإقتصادية ومشكلاتها، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2015 .

5- القريشي مدحت، التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات). الطبعة الأولى، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007.

6- بدر حميد عساف، التخطيط السياحي، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، دار الراية للنشر، 2016 .

7- زيد منير عبوي،مبادئ السياحة الحديثة، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، دار المعتز للنشر، 2016.

8 – حمزة عبد الحليم درادكة وآخرون، السياحة البيئة، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، دار الإعصار العلمي للنشر، 2016.

9- حمزة عبد الحليم درادكة وآخرون، مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2016.

10- لعويسات جمال الدين، العلاقات الإقتصادية الدولية والتنمية، الطبعة الأولى، الجزائر، دار هومة، 2000.

11 – ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، دار زهران للنشر،1996.

12 – مالك حسين حوامدة، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة،الطبعة الأولى،الأردن عمان،دار دجلة، 2017.

13 – محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001.

14 – محمد فريد عبد الله وآخرون، التخطيط والتنمية السياحة، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، دار الأيام للنشر، 2015.

15 – محمد فريد عبد الله وآخرون، إستراتيجية السياحية المستدامة، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، دار 4-الأيام للنشر، 2015 .

16 – محيي محمد مسعد، الاتجاهات الحديثة في السياحة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، المكتب الجامعي للحديث، 2008.

17 – منال شوقي عبد المعطي أحمد، أسس التخطيط السياحي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الوفاء للدنيا الطباعة،2011 .

18 – مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي، الطبعة الأولى، سوريا- دمشق، دار مؤسسة رسلان، 2009.

19– نعيم الظاهر وسراب إلياس ، مبادئ السياحة، الطبعة الثانية، عمان- الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007.

20 – صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 1999.

21– صفاء عبد الجبار الموسوي، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2015.

2– الرسائل الجامعية :

1– بلهادف رحمة، النفط العربي واستراتيجيات استغلاله في إطار ضوابط التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2016/2015.

2– شرفاوي عائشة،السياحة الجزائرية بين متطلبات الإقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتورة، الجزائر، جامعة الجزائر3، 2015/2014.

3– بلقربوز مصطفى، دور الموارد الطبيعية في التنمية الإقتصادية مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، وهران، جامعة وهران، 2013/ 2014.

4– سماعنيني نسيبة، دور السياحة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، وهران، جامعة وهران، 2014.

3– المجلات:

1– هواري معراج، محمد سليمان جردات، السياحة وأثرها في التنمية الإقتصادية العالمية- حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد1، 2004.

2– زرواط فاطمة الزهراء، ملاحي رقية، أثر غياب الجودة في تحقيق الميزة التنافسية للخدمة السياحية – دراسة حالة ولاية مستغانم – المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد 4،2013.

3 – لحسين عبد القادر، تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق 2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02/ 2012.

4 – سليم العمراوي، سليم العمراوي، مساهمة قطاع السياحة في الإقتصاد الجزائري – حالة الجزائر- مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد السادس والثلاثون.

5 – عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 4، جوان 2016.

6 – خالد كواش،مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،العدد الأول .

4– الملتقيات :

1 – عبد القادر شلالي وعبد القادر عوينان، الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025 ، الملتقى العلمي الوطني حول " السياحة في الجزائر" واقع وآفاق" يومي 11و12.

2– قزيز محمود، واقع القطاع السياحي في الجزائر ، ملتقى دولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الإقتصادية، جامعة باتنة، كلية العلوم الإقتصادية، 1و2 ديسمبر، 2014.

5– المحاضرات :

– يونسي مصطفي، دور وأهمية السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية- حالة الجزائر، محاضرات، جامعة الجلفة- الجزائر.

– وثائق من مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية مستغانم

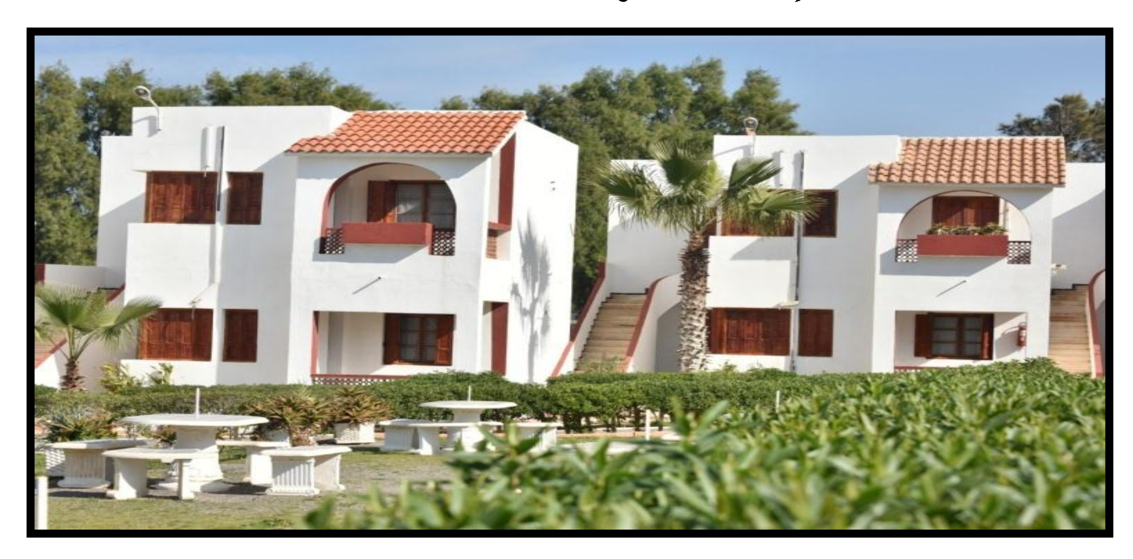
✓ **المراجع باللغة الفرنسية**

–Ahmed Tessa، économie touristique et aménagement de territoire، Alger، OPU، 1993

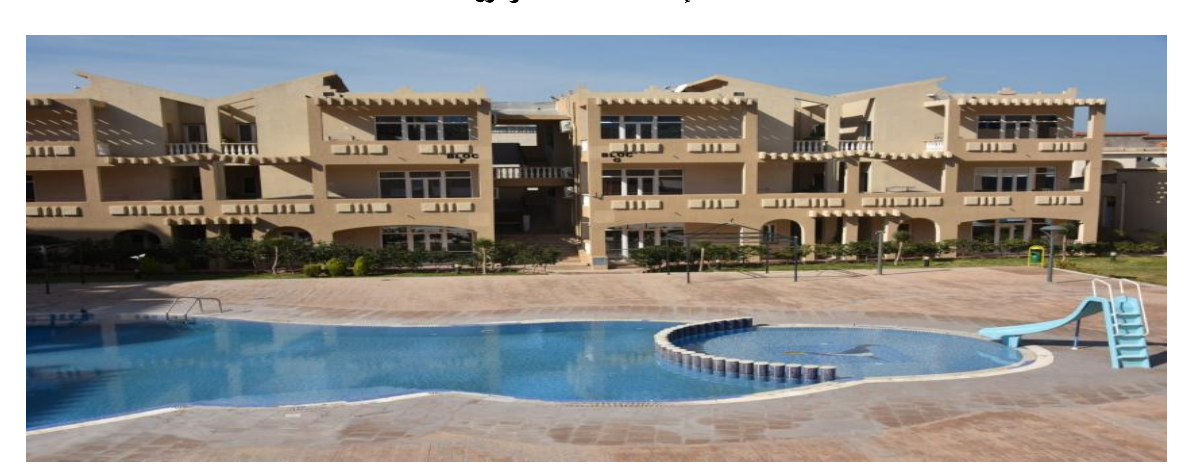
–G.Pla zoto géographique du tourisme، maison paris ، 1990

–ONS، Annuaire Statistique de l Algérie، N° 18Edition 1998

الإقامة السياحية الواحة



الإقامة السياحية الزهور



فندق المنتزه



صور لبعض المهرجانات الثقافية والفنية التي تقام بولاية مستغانم













توزيع المشاريع قيد الانجاز حسب نوع المنتوج بداية 2007.

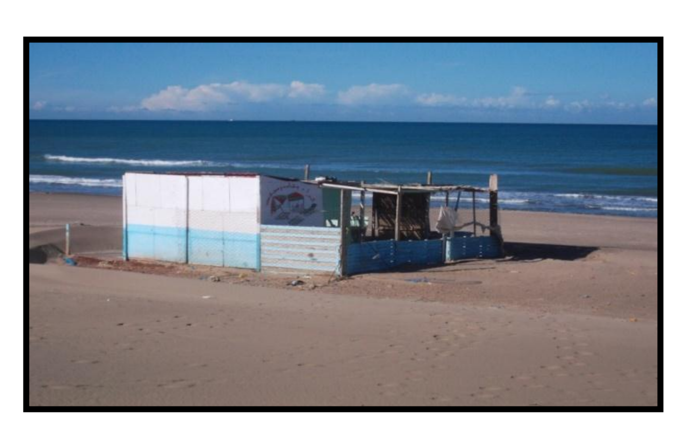
نوع المنتج	عدد المشاريع	عدد الأسرة	مناصب الشغل المقدرة	التكاليف المقدرة(مليون دج)
شاطئ	75	10416	3508	10.926.08
حضري	203	15875	5463	22076.04
مناخي	8	405	173	269.35
معدني	26	3244	1047	1993.59
صحراوي	11	750	231	1091.04
غير محدد	6	2462	122	24099.59
الإجمالي	329	33152	10544	60.455.69

المصدر: عامر عيساني: **الاهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة باتنة،2010،ص89

– **نفقات مديرية التعمير و الهندسة المعمارية :**

رقم	العملية	المبلغ (دج)
01	تهيئة مخيم صيفي بشاطئ الميناء الصغير	40 000 000.00
02	تهيئة مخيم صيفي بشاطئ سيدي عبد القادر	40 000 000 00
03	تجهيز المخيم الصيفي بشاليهات بشاطئ الميناء الصغير	20 000 000.00
04	تجهيز المخيم الصيفي بشاليهات بشاطئ الميناء الصغير	20 000 000.00
05	تهيئة حي سيدي لخضر بن خلوف	40 000 000.00
06	تهيئة طريق حي سيدي لخضر بن خلوف	80 000 000.00
07	تهيئة مساحات خضراء لنقطة الدوران بجانب مصلحة الإستعجالات تجديت	11 000 000.00
08	تهيئة مساحات خضراء بحي غالي بن زهرة	16 500 000.00
09	غرس (Plantation) حي بوكراع، مرشلي محمد، عبد القادر بلغازي، صلامندر	35 000 000.00
10	تهيئة خارجية لحي 348 + 350 مسكن	53 000 000.00
11		11 500 000.00
المجـــــمـــــوع		367 000 000.00

صور لبعض شواطئ ولاية مستغانم











- ميزانية الولاية BW (مستغانم)

البلدية	الشاطئ	نوع الأشغال	المبلغ (د ج)
أولاد بوغالم	بحارة 02	- 15 عمود للطاقة الشمسية	2 400 000
		- 04 غرف صحية	700 000
		- 04 أعمدة مراقبة (Mirador)	120 000
		- 02 مركزين للأمن	1 800 000
		- 02 مرشاة	1 200 000
			6 220 000
	بحارة 03	- 05 أعمدة للطاقة الشمسية	880 000
		- 02 غرف صحية	320 000
		- 02 أعمدة مراقبة (Mirador)	60 000
		- 02 مركزين للأمن	1 800 000
		- 01 مرشاة	600 000
			3 660 000
احتياجات الحماية المدنية			3 260 250
المجموع			**13 140 000 دج**

المصدر: مديرية الصناعة والسياحة لولاية مستغانم

الملخص :

أصبحت السياحة صناعة مميزة في الآونة الأخيرة نظرا لمساهمتها في التنمية الاقتصادية، لذلك تسعى كل دولة إلى جذب أكبر عدد ممكن من السياح. ومن أهم وسائل التنمية الاقتصادية التي تتبناها دول العالم في الزمن الراهن هي "السياحة" وذلك لنجاعة هذا القطاع ونجاحه في عدة دول، وكيف تحولت هذه الأخيرة بفضل السياحة إلى قوة اقتصادية هامة.

والجزائر رغم اهتمامها المتأخر بالسياحة وسعيها لرسم سياسات سياحية فهي ما تزال تعيش تخلف سياحي. وذلك رغم ما يحتويه هذا البلد من مؤهلات سياحية كبيرة وهامة، قادرة على أن تجعل منها بلد سياحي من الدرجة الأولى، يحقق من إيرادات السياحة تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. وهذا إذا ما سارت طريق التنمية السياحية والاهتمام بالسياحة، وكان مستوى التنفيذ بمستوى التخطيط والإنفاق على الأقل.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية السياحة في التنمية الاقتصادية بالجزائر واختيار ولاية مستغانم نموذجا نظرا لما تزخر به هذه المنطقة الساحلية بإمكانيات لا يستهان بها في المجال السياحي.

الكلمات المفتاحية: التنمية الإقتصادية، آفاق التنمية، السياحة، التنمية السياحية، مستغانم.

Résumé

Le tourisme est devenu un secteur primordial pour sa contribution au développement économique des pays. A cet effet, chaque pays cherche à attirer le plus grand nombre de touristes. Le tourisme représente actuellement l’un des moyens les plus importants pour le développement économique.

Malgré son intérêt pour le tourisme l’Algérie vit toujours l'échec de l'attraction touristique. Malgré ses qualifications touristiques de grandes importances, à savoir le climat, la topographie, capable de faire un pays touristique de première classe de revenus de tourisme, réalise le développement économique et social durable. Ceci est s'ils sont suivis par le développement de tourisme, le niveau de mise en œuvre et le niveau de planification et des dépenses au moins.

Cette étude est conçue pour mettre en évidence l'importance du tourisme au développement économique en Algérie, à travers le choix de la wilaya de Mostaganem comme un modèle et cela vu les capacités et le potentiel touristiques de cette région côtière.

Mots-clés : développement économique, les perspectives pour le développement, tourisme, développement du tourisme, Mostaganem.